آراء
العـــدد 108
يـونيـــو - 2016
حـــول الـخـلـيـــج

الزياني لـ (آراء حول الخليج):
مطمئنون بالإنجازات ومستعدون للتحديات

السعودية الـ 25 عالميًا وإيران الأخيرة في التنافسية

مبدأ أوباما: إدارة الأزمات من الخلف والحرب بالوكالة

ملف العدد :

ملف العدد: التعاون العربي ـ الخليجي: أهميته .. آفاقه

- هزيمة 67 غيرت الاستراتيجية من «التحرير» إلى إزالة آثار العدوان
- فشل الجامعة: مرض في سوريا وليبيا وموت بالسكتة القلبية في اليمن
- 4 محددات ترسم مستقبل المنطقة و5 تحديات تواجه دول الخليج
- العلاقات الخليجية ـ الأمريكية في مرحلة التصدع للفرق بين التوقعات والقدرة
- إيران تعاني من عقدتي: التدخل الغربي وضعف الحكم الديني الهجين
- الحرب على الإرهاب نذير شؤم وقد تؤدي إلى تقسيم بعض الدول
- التراث الفقهي للجماعات الإرهابية يعادي المال والحداثة والخليج على أجندتها
- الخليج ما بعد النفط: الصناعات التحويلية والاستثمارات المحلية والبينية والأجنبية
- من هدنة 49 إلى حرب 73 فشل العرب في وضع استراتيجية للسلام أو المواجهة

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
سالم عبدالله
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
6

مجلس التعاون الخليجي .. بين النجاح والتطوير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مقال

35 عاماً على طريق التنمية والاستقرار.. 8
مجلس التعاون .. الإنجازات والطموحات
د. عبد اللطيف بن راشد الزياني

تقارير عربية

زيارة الملك سلمان للقاهرة وأنقرة لتهيئة المنطقة 10
التحالف السعودي ـ المصري: تحجيم نفوذ إيران وترميم البيت العربي
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

متابعات خليجية

السعودية تتقدم وإيران الأخيرة في تقرير التنافسية العالمية 16
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

قضية العدد

4 محددات ترسم مستقبل المنطقة وخمسة تحديات تواجه دول الخليج 22
د. محمد نعمان جلال

دراسة العدد

التضامن بلغ ذروته في حرب أكتوبر بتنسيق ثنائي خارج الجامعة 32
القمم العربية: رؤية نقدية
د. حسن نافعة

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

رؤية وتحليل

قراءة تحليلية في بيانات القمم الخليجية: (1981 ـ 2016) 42
أحمد طاهر

ملـف العـدد

د. ظافر محمد العجمي 46
د. طلال صالح بنّان 50
د. محمد غانم الرميحي 57
اللواء أ ح / محمود خليفة 61
د. معتز سلامة 65
د. محمد البنا 68
د . أشرف سمير أنور 73
د. نـورهان الشيـخ 78
اللواء محمد إبراهيم 82
د أشرف محمد كشك 86
صبحه بغوره 91

رأي

مبدأ أوباما وأفول النجم الأمريكي في الشرق الأوسط 93
د. أحمد سليم البرصان
متغير النخبة الإيرانية تجاه دول الخليج وتشابك دوائر اتخاذ القرار 96
د. نواف منير المطيري

إصدارات

الكتاب السنوي لمركز الخليج للأبحاث 102
25 سيناريو لمستقبل الخليج العربي 105

وقفة

الجهد العربي .. وتحريك قاطرة السلام المتوقفة 106
جمال أمين همام

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العدد الذي يحمل رقم (١٠٨) من مجلـة آراء حول الخليج، ويواكب حدثين مهمـين على مستـوى المنطقة خليجيًـا، وعربيًا .. فهـو يصدر بالتزامـن مع الذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم الإعلان عنه في الخامـس والعشرين من مايـو ١٩٨١م، وكذلك يصدر قبيل انعقاد العربية السابعة والعشرين في نواكشوط بموريتانيا، إضافة إلى ما يدور في المنطقة العربية برمتها من أحداث غاية في الخطورة، حيث تموج المنطقة بالكثير من المتغيرات التي قد تؤثر على ملامحها لعقود.

لقـد خص الأمين العام لمجلس التعاون الخليجـي معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشـد الزيـاني هذا العدد بمقـال مهم تضمن رؤيـة معاليه للإنجـازات التي حققها مجلـس التعاون خلال مسيرته، وكيف تجـاوز الصعوبات التي واجهتـه، وكذلك رؤية معاليـه للتحديـات والمخاطر القائمة والمحتملة، وقد أبدى معاليـه تفاؤله المرتكز على استشراف دول المجلس هذه التحديات وقدرتها على مواجهتها والتعامل معها.

وتضمـن العدد قراءة نقدية في القمم العربية السابقة منذ انعقاد أول قمة عربية في مدينـة أنشاص المصريـة بدعوة مـن الملك فـاروق الأول ملك مصـر في منتصف أربعينيـات القـرن العشرين، وحتـى قمة ٢٠١٦م، ورصـد أهم قرارات هـذه القمم، وكذلك مكاسـب ومسالب العمل العربي المشترك، ثم رصد التحديات المحدقة بالعمل العربـي المشترك وبالأمن القومي العربي وكيفيـة التعامل مع هذه التحديات، وما هي أهم الملفات المعروضة على قمة نواكشوط.

وركـز العدد على أهميـة وتأثير التكامـل العربي ـ الخليجي ومـن أي الزوايا، مع التركيز علـى التكامل العسكري والأمني والاقتصادي، حتى تكون شراكة واقعية تقوم علـى المصالح وليـس الشعارات مـع الاستفادة من أسبـاب فشل التجـارب التكاملية السابقة التي شهدتها المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وتنـاول العـدد قضيـة العـرب المركزية وهـي القضيـة الفلسطينية وكيـف تتأثر بالتكامـل العربي، وكذلك كيفية تفعيل مبادرة السـلام العربية لإحياء عملية السلام التي أصبحت مهمشة تمامًا في ظل التعنت الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني والتشتت العربـي والفـراغ الذي ضرب العديد مـن الدول العربية بعد ثورات مـا يُسمى بثورات الربيع العربي.

محاور العدد المقبل

«العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: الفرص والتحديات»

ويتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل المحاور التالية:

ـ دول الخليج وإفريقيا جنوب الصحراء: الفرص الاستثمارية.
ـ مواجهة النفوذ العالمي في إفريقيا السمراء: الرؤية والحلول.
ـ التبادل التجاري الخليجي ـ الإفريقي: الواقع والمأمول.
ـ الاستثمار الزراعي الخليجي في إفريقيا: الاستفادة المشتركة.
ـ التواجد العسكري الدولي في إفريقيا: تأثيره على أمن الخليج.
ـ القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر والخليج: المخاطر والحلول.
ـ الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء: أسبابه وخطورته وانتقاله.
ـ التدافع الدولي تجاه إفريقيا: تأثيره على المصالح العربية والخليجية.
ـ الموارد الطبيعية في إفريقيا: الفرص والإمكانيات ومصالح دول الخليج
ـ العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: المملكة العربية السعودية نموذجًا.
ـ القوة الناعمة في العلاقات العربية ـ الإفريقية: الحضور والتفعيل.
ـ ترتيب إفريقيا جنوب الصحراء على أولويات السياسة العربية.
ـ التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء: المخاطر والأطماع.

مجلس التعاون الخليجي.. بين النجاح والتطوير

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

إذ تحتفل دول الخليج العربية بمرور ٣٥ عامًا على تأسيس منظومة مجلس التعاون الخليجي والذي يعد المظلة الإقليمية الوحيدة والفاعلة التي حققت التعاون بين ست دول خليجية عربية، فإن تأسيس هذا المجلس واستمراره رغم التحديات التي مرت بها المنطقة يعد في حد ذاته من أهم الإنجازات غير المسبوقة في المنطقة التي لم تعتاد على صمود التجارب التكاملية أو الوحدوية، وهذا مرده أن مجلس التعاون الخليجي يحمل في فكره وممارساته بذور استمراره ومقومات بقائه وقدرته على تخطي التحديات سواء الداخلية، أو الإقليمية التي مرت بها منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة خلال السنوات الخمس والثلاثين الفائتة وهي كثيرة ومعقدة ومتلاحقة.

وفي قناعتنا أن مقومات نجاح مجلس التعاون واستمراريته تكمن في تركيز الدول الأعضاء على القضايا الرئيسية، وعدم السماح للقضايا الهامشية أن تقفز وتعترض المسيرة، والتركيز على الأهداف السامية العليا، مع الابتعاد عن الشعارات والأيدلوجيات الفضفاضة.

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي يتكئ على مقومات كثيرة منها التواصل الجغرافي، وعدم وجود حواجز طبيعية أو مائية، والتماثل في أنظمة الحكم، والاقتصاد، والقربى بين السكان، واللغة والدين وغير ذلك، فهو يتجه بثبات نحو مصالح جماعية متطابقة ومنها وحدة المصير، والتحديات المشتركة التي تمس المصالح الحيوية بل سيادة واستقرار كل دول المجلس. وبالفعل نجحت هذه الدول في التعامل مع هذه التحديات على مدى أكثر من ثلث قرن دون السماح للتباينات في وجهة النظر أن تؤثر على المسيرة الجماعية أو القضايا الاستراتيجية، ولا سيما التباينات في السياسة الخارجية تجاه بعض القضايا الدولية والإقليمية، حيث نجح المجلس في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، أو في سياستها الخارجية مع احترام وجهات النظر كافة.

إضافة إلى أن مجلس التعاون الخليجي حقق نتائج إيجابية لا يمكن إغفالها حتى وإن كانت دون الطموح، ويجب عدم التقليل مما تحقق واستفاد منه المواطن الخليجي في الدول الست خاصة

في الشـق الاقتصـادي، ثم العسكـري والأمني، ومـع ذلك نظل نتمنـى الإسـراع في تحقيق مـا تصبو إليـه الشعـوب التي تعلق آمـالاً كبـيرة على التكامل الخليجـي. ولتحقيق ذلـك نعتقد أنه يجـب تطويـر آليـات المجلـس الحالية، مـع استحـداث أخرى تضمـن تنفيذ قـرارات القمم الخليجية ومتابعتهـا، مع ضرورة إيجـاد آلية للتشاور الدائـم على أن تقدم رؤيتهـا للاجتماعات الوزاريـة وتكـون في حالة تشـاور وتواصل مستمر لطـرح الآراء حول الموضوعـات المتعلقة بطبيعة عمل كل الاجتماعات الوزارية الخليجية بما يصب في قناة دعم اتخاذ قرارات سليمة وواقعية قابلة للتطبيق وبعد ذلك متابعتها وتعديل ما يلزم في حال تطلب الأمـر، مع أهميـة وضع قاعـدة بيانات دقيقة عـن دول مجلس التعـاون الخليجي، والتكتـلات الأخرى الإقليميـة المشابهة، مع تقديم دراسـات واستشـارات للاجتماعات الوزاريـة أي لتكون بمثابـة بوصلة تقـود إلى صدور القـرارات الصحيحة في الوقت المناسب خاصة أن هناك العديد من التكتلات المهمة والتي يجب التعامل معها وفقاً لمعلومات وبيانات دقيقة وحديثة.

ومـن الضـروري أن تنهـج دول مجلـس التعـاون الخليجي العمـل الجماعي لمسايرة تطورات الأوضـاع الاقتصادية المحلية والإقليميـة، وبمـا يتفـق مـع معطيـات وظـروف دول المجلـس وتوجهاتهـا المستقبلية التي تعتمـد على المزيد من الخصخصة، وجـذب الاستثمـارات الخليجيـة والأجنبيـة لتحقيـق التـوازن المطلـوب بـين توسيـع القاعـدة الاقتصاديـة، وتنويـع مصادر الدخل، وتفعيـل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج الإجمـالي الخليجي في ظل انخفاض أسعار النفط، وحتى يكون التوسـع في دور هذا القطاع وفقاً لمبـدأ التكامل وليس التنافس، وانطلاقـاً من المزايا النسبية لـدول مجلس التعاون، وبما يحقق رؤية واقعيـة لزيادة التبادل التجاري خاصة مع التكتلات المهمة ومنهـا مجموعة البريكس وتكتلات شرق وغـرب إفريقيا ودول الآسيان، والسوق الأوروبية المشتركة وغيرها .

كمـا يجب التركيز على زيادة التبادل التجاري الخليجي مع الدول العربية حيـث مازال حجم التجارة البينية العربية ضئيل جـدًا ولا يتجاوز نسبة ١٠٪ مـن حجم التجارة العربية ـ العالمية، ومن الضروري أيضًا التحرك الخليجي الجماعي إلى الاستثمار الزراعي المشترك، والصناعات الغذائية لتوفير احتياجات دول الخليج من الغذاء في ظل ندرة المياه العذبة والأراضي الزراعية.

وفي ظـل التراجع الأمريكي تجاه منطقة الخليج، بل مغادرة المنطقـة عسكريـًا والتوجه شرقًا، إضافـة إلى ما قد يحدث من الإخلال بميـزان القوى مع التمدد الإيراني الذي يجد المساعدة مـن الغـرب وخاصة أمريـكا، أو علـى الأقل غض الطرف عن الطموحات والأطماع الإيرانية في المنطقة، ما يؤدي إلى اختلاط الأوراق. لذلك مـن الضروري أن يلعب مجلس التعاون الخليجي دورًا عسكريـًا أكبر مما هو الآن سـواء بالاعتماد على القدرات الذاتيـة وتطويـر قـوات درع الجزيـرة، أو مـن خـلال التعاون والتكامـل مـع الـدول العربيـة أو الصديقـة، أو القـوى العالمية الصاعـدة بما يضمن تأمين المنطقة وفقًا لمبدأ تنويع التحالفات والصداقـات والشـراكات حتـى لا تمـر المنطقة بمرحلـة فراغ استراتيجي يكون له تداعيات خطيرة في ظل المطامع الإيرانية.

علـى صعيد مواجهة الإرهاب، من الضروري بذل المزيد من الجهـد الخليجـي الجماعي لمواجهـة هذه الظاهـرة التي بدأت تتسلـل إلى دول المنطقة رغم نجاحهـا في التعامل معها وتحقيق ضربـات استباقية ناجحة، وكذلك بعـد أن نجحت دول مجلس التعاون في مواجهة الانقلاب الحوثي باليمن وأثبتت قدرتها على التعامـل مـع هذا الانقلاب بقـرار خليجي ذاتـي، ومن ثم يجب البناء على هـذا الإنجاز التاريخي عبر المزيد من الاعتماد على الجهد الذاتي للتعامل مع التحديات الإقليمية.

ويتبقـى ضرورة إيجاد آلية لتحقيق التفاهم وحل الخلافات بـين دول مجلـس التعـاون وفقاً لآليـة دائمـة ومؤسساتية وليس كمـا هـو متبع الآن حيـث تتدخل القيـادة الخليجيـة العليا على مستوى القمـة لحل الخلافات حال وجودها، وبوجود هذه الآلية تكـون هنـاك أداة دائمة لاحتواء مخاطر هـذه الاختلافات قبل تعاظمهـا، والتفاهـم حيال تبايـن وجهات النظـر والتعامل مع الخلافات أيًا كان سببها وحجمها وأهميتها.

في النهايـة، نعتقـد أن الإصلاح والتطور سنـة الحياة، وأن منظومـة مجلس التعاون رغـم إنجازاتها الكبيرة لازالت تمتلك هامشًا لإعادة تقييم مسيرة ثلث قرن والبناء على ما هو إيجابي ومثمـر والتخلـي عن مـا هو سلبـي ومضر. ونؤمـن أنه في حال تفعيل هـذه المقترحات فإن المجلس سوف يتجـه نحو المزيد من الرسـوخ والقـوة، وسوف تتحقـق الوحدة الخليجيـة أو الاتحاد الخليجـي العربي وهـو الهدف الأسمى المنشـود، والحلم الأكبر الذي تنتظره شعوب دول الخليج والذي تزداد أهميته وضرورته كلما زادت المتغيرات الإقليمية والدولية تعقيدًا. ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

35 عاماً على طريق التنمية والاستقرار..

مجلس التعاون .. الإنجازات والطموحات

د. عبد اللطيف بن راشد الزياني

إذ احتفل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمرور ٣٥ عاماً على إنشائه في الخامس والعشرين من شهر مايو الماضي، فإن شعوب ودول المجلس تفخر بما حققته من إنجازات، وتعتز بمسيرتها المباركة الساعية الى تحقيق كافة الطموحات والآمال المنشودة، وتشكر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الذين شيدوا هذا الكيان الخليجي الكبير، وجسدوا الحلم إلى واقع رغم التحديات والصعوبات التي تجاوزها المجلس منذ تأسيسه في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١م، وتدعم جهودهم المباركة - حفظهم الله - لاستكمال هذه المسيرة الميمونة، وانجاز أهدافها المباركة.

إن مرور ٣٥ عاماً على إنشاء مجلس التعاون واستمراره في مسيرته بنفس المستوى من الاصرار والثبات والطموح، هو خير دليل على أهميته، وقوة بنيانه وأركانه، ونبل أهدافه التي ترمي إلى تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، والحفاظ على استقلال دولها وسيادتها، وتحقيق الرفاهية للمواطن الخليجي في الدول الست، إضافة إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق التكامل العربي والإسلامي. ولذلك واصلت المسيرة انطلاقتها إلى الأمام ، بمشيئة الله تعالي، بغية تحقيق كامل الطموحات والآمال، والبناء على ما تحقق من انجازات، ومواجهة ما يطرأ من تحديات، والسير على درب التكامل بين الأشقاء في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون.

وفي المرحلة الحالية تنظر دول مجلس التعاون بارتياح واطمئنان كبيرين إلى ما تحقق من إنجازات خلال الفترة التي مرت من عمر المجلس، رغم الأحداث التي شهدتها المنطقة،كما أنها تستشرف المستقبل بكل ثقة ، لتجاوز التحديات، وتلبية الاحتياجات، وتحقيق الطموحات على ضوء المستجدات وتطورات الأحداث، واستلهام التجارب الناجحة، وتلافي السلبيات، انطلاقًا من المتاح من موارد وامكانيات، وتكامل حقيقي يأخذ في اعتباره طبيعة التحولات والمتغيرات، ووفقاً للمزايا النسبية لكل دولة خليجية، أو المزايا الجماعية التي هي مصدر التقارب والتعاون

بين هذه الدول الشقيقة، أو الرؤى المستقبلية التي تتبناها دول المجلس على المستوى الوطني.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل دول مجلس التعاون على تجاوز هبوط أسعار النفط وما ترتب عليها من تأثيرات، من خلال برامج مبتكرة وخلاقة لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية، بما يحقق استمرار النمو، ويحافظ على مستوى رفاهية المواطن الخليجي، وتوفير الخدمات والمرافق، واستكمال المشاريع التنموية والخدمية والانتاجية، وبما من شأنه زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعدد مجالاتها في مختلف القطاعات وتوجيهها نحو زيادة توطين اقتصادات المعرفة، والتوسع في مجال التصنيع بمستوياته المختلفة سواء الصناعات الاستراتيجية وكثيفة العمالة، أو الصناعات التحويلية، أو الصغيرة والمتوسطة ، وأيضا التوسع في قطاعات الخدمات والسياحة، وكذلك التوسع في التوجه نحو الطاقة الجديدة والمتجددة، وغير ذلك من الأنشطة التي تساهم في زيادة الدخل وتحقق القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية والتعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير والتطور.

وفيما يتعلق باستقرار المنطقة، فإن دول المجلس تضع استقرار منطقة الخليج وصيانة أمنها في مقدمة الأولويات، باعتبار أن الأمن هو ركيزة التنمية وأساس رفاهية الشعوب، الأمن القائم على مبادئ العلاقات الدولية بين الدول من احترام حُسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين تحت أي مسمى أو شعار، بل التعامل بندية ، واحترام إرادة الشعوب وحقها في إدارة شؤونها الداخلية. ولذلك تعتبر دول المجلس أن مواجهة الإرهاب والتصدي له، واخماد الفتن الطائفية، ضرورة قصوى وهي تأتي في مقدمة التحديات والتهديدات التي تبذل دول المجلس كافة جهودها لمواجهتها باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتحرص دول المجلس على المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الارهاب، والقضاء على هذه الآفة التي تنال من صورة الإسلام السمحاء وتسيء إلى دول المنطقة وتزعزع استقرارها.

كما أن دول مجلس التعاون تعمل جاهدة لتحقيق التوازن العسكري والاستراتيجي، والعمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة غير التقليدية لمنع سباق التسلح خاصة امتلاك الأسلحة الفتاكة، وهذا ما يؤكد عليه مجلس التعاون منذ تأسيسه، وتضمنته البيانات الختامية لاجتماعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس رعاهم الله. كما أن دول المجلس تقوم بتعزيز تعاونها الدفاعي عبر التسليح والتدريب والتنسيق المشترك وتوفير العدة والعتاد بالتعاون مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة.

كما تبذل دول مجلس التعاون على الصعيد الاقليمي جهوداً مضنية وحثيثة من أجل استقرار المنطقة وفقاً لقوانين الشرعية الدولية وحماية الشعوب العربية وتقرير مصيرها بدون تدخلات خارجية أو هيمنة إقليمية أو دولية. لذلك طرحت دول المجلس في عام ٢٠١١م المبادرة الخليجية لإنهاء الأزمة في اليمن سلميا ، ثم شاركت ضمن التحالف العربي بعملية عاصفة الحزم التي اتبعتها بعملية إعادة الأمل، ودعمت المصالحة اليمنية في اجتماعات الكويت، كل ذلك جاء بهدف تثبيت الشرعية في اليمن وحماية شعب هذا البلد الشقيق من ويلات الحروب الأهلية والصراع على السلطة ومنع التدخل الخارجي. كما تعمل دول المجلس جاهدة وبكل قوة لإنهاء الأزمة السورية وحقن دماء السوريين ولم شملهم، حيث يعاني الشعب السوري من محنة غير مسبوقة بين القتل والتدمير والتشريد والعنف المتواصل، وكذلك تجاه الوضع المأساوي في ليبيا، آملاً في عودة المنطقة إلى الاستقرار وتجاوز توابع ما يُسمى بالربيع العربي.

يظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ملتزماً بالأهداف التي خطها لنفسه منذ تأسيسه قبل ٣٥ عاماً ،باعتباره منظومة خليجية عربية تؤمن بالتعايش السلمي للجميع، وأن التنمية مطلب عالمي، لذلك اعتبرت دول المجلس النفط وسيلة للتنمية وليس أداة سياسية، كما أن المنظومة الخليجية تعمل جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل العربي، وتفعيل العمل العربي المشترك، والأمر نفسه مع منظمة التعاون الإسلامي لتفعيل التعاون بين الدول الإسلامية والذي أثمر مؤخراً عن بزوغ التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب على سبيل المثال، كما أن المجلس يتعاون مع الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأم وكل ما ينبثق عنها من منظمات، وتشارك دول المجلس في ما تصدره الأمم المتحدة من قرارات على كافة المستويات، وفي الوقت نفسه تتبنى دول المجلس الكثير من الإصلاحات الداخلية، وتقدم المساعدات الخارجية لدعم الدول الأكثر احتياجاً، سواء على هيئة إغاثات إنسانية لضحايا الحروب أو الكوارث الطبيعية، من أجل نشر العدالة وترسيخ قيم العدل والحرية والمساواة، وتثبيت حق الجميع في الحياة الكريمة، مع تفعيل حوار الحضارات وتعايش أتباع الديانات والثقافات من أجل مستقبل أفضل للبشرية. ●

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

زيارة الملك سلمان للقاهرة وأنقرة لتهيئة المنطقة

التحالف السعودي-المصري: تحجيم نفوذ إيران وترميم البيت العربي

اتسعت تداعيات التحولات الجيوسياسية في عدد من الدول العربية لا سيما في سوريا والعراق، واليمن، وليبيا حتى انخفضت حصة الصادرات البينية من حجم التجارة الخارجية من ١٠,٨ ٪ عام ٢٠١٠م، قبل زلزال الثورات العربية إلى ٨,٦ ٪ عام ٢٠١٣م، إلى جانب تراجع عائدات الصادرات في عدد من الدول العربية النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعار النفط، وتراجع استقرار إنتاجه في عدد من الدول العربية المصدرة، كما لم يساعد التعافي المحدود في اقتصادات الدول المصنعة في إنعاش الطلب على النفط.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

سجلت الدول العربية كمجموعة تراجعًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من ٣,٦ ٪عام ٢٠١٣م، إلى حوالي ٢,٥ ٪، وهو ما يعد انعكاسًا للظروف المشار إليها، وهذا التراجع قبل انخفاض أسعار النفط في صيف ٢٠١٤م، التي واصلت تراجعها بنحو ٦٥ ٪ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٦م، حيث يقدر عدد القوى العاملة في الدول العربية ١٢٤ مليون نسمة، من أصل عدد سكان ٣٧٨ مليون نسمة عام ٢٠١٤م، وهو ما يمثل حوالي ٣٢ ٪ من إجمالي عدد السكان، والتي تنخفض مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا حوالي ٦٥ ٪ وحوالي ٧٠,٥ ٪ على التوالي، ما يعني ارتفاع نسبة البطالة بين أوساط الشباب المتعلمين (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥م).

أصبح الاقتصاد اليوم هو المدخل الوحيد أمام الأمة العربية، ولكن الاقتصاد له مطالب وتحديات في الوقت نفسه، خصوصًا في ظل غياب بنية تحتية تربط الوطن العربي بعضه ببعض سواء عن طريق السكك الحديدية أو عن طريق طرق برية سريعة بجانب الإسراع في تحقيق الاتحاد الجمركي الذي كان من المقرر اكتماله عام ٢٠١٥م. لذلك اتجهت السعودية إلى إبعاد المشاريع الاقتصادية عن دهاليز السياسة، وبعيدًا عن الشعارات التي لا تحقق شيئًا، وهي لا تريد قمما للتفاؤل أو عالية الطموحات، بل قممًا تمس الواقع التنموي والاقتصادي والاجتماعي قابلة للتحقق على أرض الواقع، لأن التجارة العربية البينية لا تزال تتراوح عند ١٠,٢ ٪ عام ٢٠١٠م، بقيمة إجمالية ١٥٤,٩ مليار دولار.

مر على الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ١٥ عامًا، وعلى الغزو الأمريكي لبغداد ١٣ عامًا، عمت الفوضى كل جوانب الحياة في بغداد، بعدما تحول العراق صراع بين إيران وأمريكا. والتطورات تعني ضياع بلدان من العراق وسوريا وليبيا واليمن وغياب رئيس في لبنان بسبب هيمنة مليشية حزب الله ومصادرة القرار السياسي في لبنان، والسعودية ترفض تطبيق نفس النموذج في اليمن.

لقد تحولت أحلام العراقيين في الحصول على ديمقراطية بديلا للاستبداد الذي عاشه العراق زمن صدام حسين إلى فوضى عارمة، وتم تسييس القضاء وفق الكتل السياسية المتنفذة، وتحول العراق إلى معتقلات، وبعدما كان العراقيون يتحدثون عن الانجازات زمن صدام حسين، يتحدثون الآن عن سرقة أحلامهم وغياب القوانين وتدمير المنجزات التي بنيت في عهد صدام.

استراتيجية السعودية تدرك أن التحولات الإقليمية أكثر إيلامًا عما قبل أربع سنوات، وتتجه السعودية بعدما حققت المدى الاستراتيجي لعاصفة الحزم بأن ينصب تركيزها على استخدام التنمية لإحلال السلام والاستقرار الاجتماعي كشرط ضروري لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، ولتحقيق تلك الاستراتيجية قام الملك سلمان بزيارة إلى مصر أسفرت عن عدد قياسي من الاتفاقيات بنحو ٣٦ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين بقيمة حوالي ٢٣ مليار دولار، بالإضافة إلى تزويد مصر بالبترول لخمس سنوات مقابل ٢٣ مليار دولار، مما يرفع قيمة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى نحو ٤٥,٦٥ مليار دولار، ومن أبرز هذه

الاتفاقيات، الاتفـاق على إنشاء صنـدوق استثمار مشترك بقيمة ١٦ مليـار دولار، ومنطقـة اقتصاديـة حـرة ومشروعـات إسكان وكهربـاء وطـرق زراعيـة في سيناء من أجـل تنميتهـا، كما تتجه شركـة أرامكـو السعودية إلى تعزيـز إمدادات النفـط إلى أوروبا عـبر أنابيب سوميدي المصـري التي تمتد بطول ٣٢٠ كيلومتر من البحر الأحمر إلى ميناء سيدي كرير بالإسكندرية، وتمتلك الهيأة المصريـة العامة للبترول نصف شركة سوميدي التي تملك وتشغل مينـاء سيـدي كريـر على سـاحـل البحـر المتوسط، بينمـا يمتلك النصف الآخر مجموعة من أربع دول عربية خليجية هي السعودية ،والكويت، والإمارات، وقطر.

ونجـح الملك سلمان في توقيع اتفاقية بنـاء الجسر البري بعد ثلاثة عقود من التردد حيث طرح عام ١٩٨٩م.

لم تتوقـف زيارة الملـك سلمان عند مصر بـل واصل مسيرته إلى تركيـا، وهـي فرصـة كبيرة لهـذا البلد الذي يعـاني علاقات مرتبكـة مـع دول الجوار العربـي، خصوصًا بعـد السياسات التي اتبعتها تركيا في دعم الإسلام السياسي ممثلا في جماعة الإخوان المسلمـين والتي أثرت بشكل كبير علـى أمن أكبر دولة عربية وهي مصـر، وترى تركيا بأن السعودية لا يمكن أن تقبل استمرار تركيا في هذا الدور الذي يهدد أمن الدول العربية.

السعودية بحاجة إلى الدورين المصري والتركي كمثلث بقيادة السعوديـة، وتشكيل هـذا التحالف الثلاثي ليس مـاردا سنيا ضد الشيعـة كما يروج له العديد من الكتاب، ولا قومية سنية بديلة عن القوميـة العربية والإسلامية لمواجهة الشيعة الفارسية، بل تحالف بقيادة السعودية لمواجهة كافة التحديات واستعادة الدولة الوطنية بجميع مكوناتها المذهبية والقومية والدينية.

وتـرى السعودية أن حزب الله والمليشيـات الشيعية، وداعش، والقاعـدة وكل الجماعـات المسلحـة إرهابيـة، وهـي ترفض التصنيفـات التـي يستخدمها الغـرب ويركز فقـط على محاربة داعش، لذلك وضع حزب الله على طاولة مؤتمر القمة الإسلامي في اسطنبـول بعدمـا تم التصويت عليه في جامعة الـدول العربية باعتبـاره منظمـة إرهابية، خصوصًـا بعد انهيار محـور المقاومة والممانعـة، اكتشـاف الشعبين العربي والمسلـم أن هذين المحورين يحققان أجندات قوميـة ومشاريع توسعية على حساب أمن الدول العربيـة، وخرج بيـان إسطنبول بتأييـد السعوديـة وإدانة إرهاب إيران.

وترى السعودية أن الحرب على الإرهاب أولوية للدول الأعضاء في منظمـة التعاون الإسلامي التي تنبـذ الطائفية والمذهبية التي ترعاها إيران، ما جعلها ترفض التحريضات الإيرانية ضد جرائم الإرهـاب في السعودية، ودعم جهود المملكـة الداعمة للشرعية في اليمن والحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦.

الضغـط السعـودي ساهـم في تواصل الانقسامـات في أركان النظـام الإيـراني خصوصًـا مـن قبل مئـات الأكاديميـين الذين ينـددون بتدخـل الحـرس الثـوري في السياسـة الـذي يصر على مواصلـة سياساتـه التدميريـة، كما أفشلـت السياسـة السعودية مقامـرة أوبامـا، وكان نتيجة هذا الضغط وضع إيـران أمام واقع

جديد بأنه ليس بمقدورها تغيير المسار حيال أي قضية حتى تتمكن من الإجابة على سؤال هل تريد أن تصبح دولة أم مجرد ثورة؟ خصوصًا بعد ترهل الدور الإيراني الذي تعامل مع العراق كغنيمة حرب وفرض وصايته على العملية السياسية وحافظ على نظام المحاصصة الذي ساهم في تفكيك العراق الذي يعاني اليوم ثورة شعبية بقيادة الصدر، فيما هدد لارجاني باستخدام الحشد الشعبي لمواجهة هذه المظاهرات.

حاجة السعودية إلى بناء حلف عربي إسلامي لمواجهة كافة المخاطر التي تهدد المنطقة ترجمتها زيارة الملك سلمان لتركيا، ففي حين يطالب إيران بوقف التدخل في المنطقة العربية، يطالب تركيا بوقف دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، وبدء مرحلة جديدة لمواجهة التهديدات الإقليمية، وتجعلها ساحة تصفية حسابات.

فهمت السعودية أن رغبة تركيا في زيادة مشاركتها في التحالف الإسلامي العسكري يعني تخليها عن دعم الإخوان، وأن تركيا لا تعتبر حزب الله منظمة إرهابية، ولكنها قبلت بعرضه ومناقشته في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول.

زيارة الملك سلمان لأنقرة أتت لحسم تركيا موقفها المتردد في تشجيع حركات الإسلام السياسي حيث يستغل الملك سلمان ظروف أنقرة الإقليمية والمحلية، بما يخدم عزل إيران إقليميًا ودوليًا وتضييق الخناق على مشاريعها في المنطقة خصوصًا أن طهران تستخدم أنقرة ممرًا إلى الدول العربية أو متنفسًا للخروج من عزلتها، وعلى أنقرة أن تختار بين الجانبين إما أن تقبل الاندماج بشكل فاعل مع التحالفات العربية والتوقف عن مشاريعها الخاصة التي تضر بأمن الدول العربية وعلى رأسها وقف دعم الإخوان، أو الاستمرار في مواقفها السابقة.

وتدرك السعودية أن تركيا وإيران يتنافسان على النفوذ الإقليمي من شرق المتوسط إلى ما وراء القوقاز، وتريد طهران الحفاظ على حصتها النفطية من بحر قزوين، ويجمعها مع موسكو قلق من تحكم أنقرة في طرقات نقل الطاقة من هذه المناطق إلى المياه الدافئة، كما أسقطت طهران البعد الشيعي الذي تدعي إيران أنها عاصمة الإسلام الثوري الشيعي لإقناع أمريكا والغرب بأنها تمثل الإسلام الوسطي والمعتدل، وأن القاعدة وداعش خرجا من السنة برعاية سعودية من أجل أن يستهدف الغرب، لكن كشف أمريكا عن وثائق التحقيقات عن أحداث ١١ سبتمبر التي تبرئ السعودية من تلك المسؤولية كان ضربة جديدة للوبي الإيراني الأمريكي في واشنطن.

في أذربيجان ذات البعد الشيعي تتحالف إيران مع أرمينيا ضد باكو، وتتهم باكو طهران بالانحياز إلى أرمينيا بدعم مادي وعسكري حيث طغى العامل القومي على المذهبي، وتنظر طهران بعين الريبة إلى العلاقة بين أنقرة وباكو حيث استغل الأتراك البعد القومي في علاقتهم مع باكو وهي منطقة تحرص أنقرة على استقرارها لتأثيرها على إمدادات الطاقة من روسيا وآسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين إلى الأسواق الأوربية عبر تركيا، لذلك تفجر الوضع في قرة باغ قد تكون ردة فعل تركية على التدخلات الروسية الإيرانية في سوريا خصوصًا بعد ضغط موسكو على أنقرة بعد تواجدها العسكري في أرمينيا ضمن مخطط محاصرة تركيا.

العلاقات السعودية ــ التركية تحولت من علاقات حذرة إلى علاقات متعددة الجوانب ثنائية التحرك، خاصة بعدما كشفت أحداث سوريا أجندة إيران الطائفية والتوسعية في المنطقة، وفي الوقت نفسه أظهرت الدول الكبرى سياسة الكيل بمكيالين، وقد فتح النقاش حول الملف السوري لدى الغرب تصنيف الإرهاب إلى إرهاب جيد وإرهاب سيء حسب مصالحهم، وهو ما ترفضه السعودية وتركيا، وبعدما تحولت مشكلة اللاجئين إلى مشكلة عالمية بدأ العالم يعيد النظر في سياساته.

استراتيجية السعودية تركز على التنمية والسلام والاستقرار والرخاء

السعودية تعيش تحولا اقتصاديا، وتسعى لتطوير البنى التحتية للحد وتوفير تنمية اقتصادية متوازنة، لذلك تخطط لتنفيذ مشاريع استثمارية بقيمة ٦١٣ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١م، يعني أنها ستكون سوقا للشركات التركية والمصرية وغيرهما، ويبلغ إجمالي أصول الصناديق السيادية في دول الخليج نحو ٢,٦٧ تريليون، وهي تعادل أكثر من ٣٧ ٪ من موجودات مثيلاتها. كما أن السعودية تتجه نحو تطوير الصندوق السيادي لتصبح الاستثمارات المصدر الرئيسي للدخل بدلا من إيرادات النفط، متوقعًا أن يدير الصندوق استثمارات بأكثر من تريليوني دولار.

القمة السعودية ـ المصرية التي انعقدت في ٧ أبريل ٢٠١٦م، ليست فقط زيارة تاريخية بل هي زيارة مفصلية، وهي شديدة الأهمية في توقيتها التي تستبق القمة العربية التي ستعقد في موريتانيا من أجل أن تؤدي إلى نضج العلاقات العربية ـ العربية لترميم البيت العربي، وإنقاذه من الشتات.

السعودية ومصر تعدان جناحي الأمن القومي العربي، ويتطلعان إلى دفع العلاقات بينهما إلى آفاق أرحب تتناسب مع ما لدى البلدين من إمكانات متميزة وروابط أخوية وتاريخية وثيقة.

القمة استبقت القمة السعودية ـ الأمريكية التي عقدت في الرياض في ٢١ أبريل ٢٠١٦م، استكمالا لقمة كامب ديفيد في

السعودية بحاجة إلى الدورين المصري والتركي لمواجهة التحديات واستعادة الدولة الوطنية في المنطقة

أمريكا التي رفض الملك سلمان حضورها احتجاجًا على المواقف الأمريكية تجاه المنطقة.

وأهمية هذه القمة إنها تأتي في ظل غياب دول كبرى عن المنطقة نتيجة استدارة أمريكا إلى الشرق الأقصى والانسحاب من الشرق الأوسط خاصة من منطقة الخليج حتى ولو كان جزئيا، لذلك تأتي أهمية مصر كجناح أساسي في التصدي لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، بداية من مشاريع التفكيك، والمشاريع التوسعية التي تختبئ خلف مشاريع دينية وأيديولوجية قومية يشكلان محورين يلتقيان في هيأة كماشة يحاصران كلا من السعودية ومصر.

التحالف السعودي- المصري يقوم على مقاربة العديد من الملفات الساخنة في المنطقة، ويقوم على فكرة أساسية وهي أن هناك خطر يتهدد المنطقة متمثل في تفكيك الكيانات الوطنية خصوصًا في العراق وليبيا وسوريا واليمن ولبنان، حيث بدأت مشاريع التفكيك منذ زمن بوش، لذلك يرى البلدان أن محاربة الإرهاب لا يمكن أن تكون من خلال الفراغ الذي تركته المشاريع الأمريكية التفكيكية التي تقود إلى التفتيت، وضرورة تحالف إقليمي قوي.

العلاقة بين السعودية ومصر حائط صد ضد نزوع إيران التوسعي، حيث يواجه البلدان نفس التحديات إلى جانب المشاريع الدولية التفكيكية هناك مشاريع إقليمية تتخفى خلف شعارات دينية وقومية وأيديولوجية وهما مشروع ولاية الفقيه ومشروع الخلافة الإسلامية الذين أرادا أن يطبقا على السعودية ومصر ككماشة برعاية إقليمية ودولية.

القمة السعودية- المصرية أفشلت رهانات العديد من الدول والقوى والمنظمات بأن هناك تباين في وجهات النظر وفتور في العلاقات يمكن أن يؤدي إلى أزمة بين البلدين، خصوصًا وأن إيران تدرك حجم وثقل المشاركة المصرية في التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية، إذ أن مصر لم تدخل بكامل ثقلها في التماس الإيراني- السعودي.

حيث تعتقد إيران في التحالف العسكري الإسلامي ومناورة (رعد الشمال) يستهدفانها في المقام الأول، وهي تخشى من اتساع هذا التحالف أكثر، الأمر الذي يعمق عزلتها، خصوصًا بعدما فشلت زيارة روحاني إلى الباكستان مستعينا بسلاح تصدير الغاز كوسيلة للضغط على باكستان.

اعتقدت إيران أنها بعد توقيع الاتفاق النووي أنها أبرمت صفقة مع الغرب مقابل استمرار نفوذها في المنطقة العربية، لكنها تعتبر مصر عائق أساسي يمنعها من تحقيق حلمها لاستقرار دولة الإمامة، كما أن السعودية أفشلت المشروع الإخواني بدعم ثورة ٣٠يونيو التي قام بها الشعب المصري وتضامن معه الجيش لعزل نظام الإخوان الذي كاد أن يتحالف مع ولاية الفقيه لمحاصرة السعودية، ورأت إيران أن السعودية منافسًا خطيرًا لتحقيق هذا الحلم.

في غضون ذلك نجحت الدبلوماسية السعودية في أن تصبح نقطة التقاء لعدد من الدول التي تتباين مواقفها بشدة خصوصًا بين مصر وتركيا وقطر، ما يجعل روسيا قلقة من تغير الموقف المصري في سوريا الذي يمكن أن يخطو نحو الموقف السعودي، خصوصًا بعد اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، وهذا يؤكد أن العلاقات المصرية- السعودية أكبر بكثير من قضايا جزئية يمكن أن تتباين حولها الآراء، خصوصًا بعدما سقطت نظرية الزعامة التي كانت سائدة في العالم العربي والتنافس على أمور صغيرة، فيما أن لكلا البلدين مصالح مشتركة، ودرجة التوافق بينهما كبيرة، كما انتهت نظرية إما معي أو ضدي، بينما هناك فرص لبناء مواقف مشتركة في وجود تفاوتات في بعض الملفات مع بقاء التواصل.

تتجه مصر إلى تنمية شبه جزيرة سيناء لتخليصها من الإرهاب والحصول على تمويل ميسر بقيمة ١,٥ مليار دولار بين وزارة التعاون الدولي والصندوق السعودي للتنمية الذي تمت الموافقة عليه في الاجتماع الخامس لمجلس التنسيق المصري السعودي الذي عقد في الرياض في ٢٠ مارس ٢٠١٦م، في إطار برنامج الملك سلمان لتنمية جزيرة سيناء بالإضافة إلى توقيع شراكات عديدة بين البلدين، ويأتي ذلك في غضون ٣٦ اتفاقية ومذكرة تفاهم تم توقيعها بين البلدين خلال الزيارة من بينها ١٤ شهد توقيعها الملك سلمان والرئيس السيسي وتبلغ قيمتها ٧,١ مليار دولار، وهي نتاج رحلة عمل بين الرياض والقاهرة استمرت ٨ أشهر لتأسيس عمل مشترك بينها ٥ ملفات أساسية جاءت ضمن أولوية القمة السعودية المصرية، من بينها تطوير التعاون العسكري والعمل على إنشاء القوة العربية المشتركة، وتعزيز التعاون المشترك في مجالات الطاقة والربط الكهربائي والنقل، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين والعمل على جعلهما

محورًا رئيسيًا في حركة التجارة العالمية، وتكثيف الاستثمارات المتبادلة السعودية والمصرية بهدف تدشين مشروعات مشتركة، وتكثيف التعاون السياسي والثقافي والإعلامي بين البلدين لتحقيق الأهداف المرجوة في ضوء المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين ومواجهة التحديات والأخطار التي تفرضها المرحلة الراهنة.

إذًا قبل القمة الخليجية ـ الأمريكية تمكنت السعودية من تحقيق مفهوم القوة الإقليمية التي تمتلك كلا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، حتى أصبحت مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي، حيث أصبحت السعودية بمشاركة دول الخليج ومصر ودول إسلامية مؤثرة في المنطقة مثل تركيا والباكستان، تتمتع بامتلاك مهارة قادرة على تشكيل ائتلافات تمتلك قدرًا كافيًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التعامل مع قضايا النظام الدولي بتوافق إقليمي، والخروج بحلول توافقية قائمة في الأساس الشراكة.

أدركت السعودية كما أوروبا أن أمريكا تعيد ترتيب أولوياتها بعيدًا عن الراكبين بالمجان، فإدارة أوباما قدمت عشرة ملايين دولار لمساعدة اللاجئين السوريين، أي أقل من إطلاق صاروخ أمريكي، فيما اكتفت النخب الأمريكية من الحزبين التحالف عبر الأطلسي، الذي لا تزال تراه حجر الزاوية في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة. لذلك لا يمكن لأوروبا التعويل على واشنطن لإصلاح الوضع في سوريا، كما أنها غير قادرة على فعل ذلك بمفردها، خصوصًا وأن الاتفاق الذي أبرمته مع تركيا حول اللاجئين السوريين لن يدوم حتى ولو تظاهرت أوروبا بمنح مواطني تركيا حرية السفر بلا تأشيرة إلى أوربا، حتى إعادة إحياء انضمامها إلى أوربا مجرد وهم.

كما أن أزمة أوروبا مع روسيا بعد احتلالها جزيرة القرم لم تكن الولايات المتحدة فاعلة بل كانت ميركل هي الفاعلة في فرض تلك العقوبات على روسيا، علاوة على ذلك أصبحت روسيا هي المحرك الرئيسي فيما يتعلق بالأزمة السورية، بل إن جنرالات الولايات المتحدة يعتبرون قصف روسيا لمدينة حلب من أجل تأجيج مسألة اللاجئين السوريين إلى أوروبا، رغم أنها استراتيجية بغيضة لكنها هي الاستراتيجية الفاعلة في سوريا. ومن هذا المفهوم استبقت السعودية القمة الخليجية ـ الأمريكية تشكيل تحالفات عديدة أهمها التحالف الإسلامي العسكري لمحاصرة الدور الإيراني إلى جانب زيارة الملك سلمان لمصر ومحاولة إبعادها عن المحور الروسي، وأسس لمرحلة جديدة من العمل العربي المشترك.

كما واصل الملك سلمان زيارته لتركيا لدعم التحالف العسكري الإسلامي، وتزامن عقد القمة الخليجية ـ الأمريكية عقد قمة خليجية ـ مغربية لضبط الاستقرار، ما يعني أن السعودية رقم صعب، وهي ممثلة للأمتين العربية والإسلامية، بل لديها تحالفات دولية واسعة مع الصين والهند، وهي التي استطاعت أن تحصل على القرار الأممي ٢٢١٦ حول اليمن الذي يعتبر أهم قرار يدين النفوذ الإيراني، وهي حصلت في المقابل على قرارات خليجية وعربية وإسلامية لإدانة اقتحام قنصليتها وسفارتها في إيران.

فبعد أن أثبتت السعودية وأمريكا عملاقا مجموعة العشرين أنهما أمام مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية بعد التخلي عن مرحلة التبادل التجاري التقليدي، وفتحت السعودية الباب أمام الاستثمار بالكامل للشركات الأجنبية، تتجه العلاقة اليوم في القمة الخليجية ـ الأمريكية نحو مرحلة جديدة من العلاقات خصوصًا في ظل نظام عالمي منفلت يفقد المجتمع فيه مركزيته. بينما جاءت زيارة أوباما بعد أيام من إعلان وزير خارجيته كيري الذي كان متواجدًا في السعودية زيادة عدد الجنود الأمريكيين في العراق، وإرسال مروحيات لدعم القوات العراقية في مجابهة الجهاديين، ولأول مرة شاركت قاذفة أمريكية من طراز بي ٥٢ في استهداف الجهاديين بالعراق، استعدادًا لتحرير الموصل في شمال العراق.

المملكة تريد حسم موقف تركيا حيال دعم حركات الإسلام السياسي وعزل إيران

حيث ترغب واشنطن في انخراط أكبر لدول الخليج في عملية إعادة إعمار المناطق العراقية، وهي تعد خطوة لتحجيم النفوذ الإيراني في العراق والذي توج باتصال العبادي بالملك سلمان لمناقشة العلاقات الثنائية، وهو ما أكده وزير الدفاع الأمريكي عندما قال أشجع شركاءنا في دول مجلس التعاون على القيام بالمزيد ليس فقط عسكريًا كما تفعل السعودية والإمارات بالمشاركة عسكريًا في التحالف وأنا أقدر ذلك كثيرًا لكن أيضًا سياسيًا واقتصاديًا.

ما بين قمة كامب ديفيد منذ مايو ٢٠١٥م، وحتى قمة الرياض في ٢٠/٤/٢٠١٦م، ترى إدارة أوباما أن حل النزاع في سوريا يبدأ بالتركيز على الجهاديين وهو مفتاح الحل السياسي، لذلك شدد أوباما على تسريع الحملة ضد تنظيم الدولة مرحبا بالدور المهم الذي قامت به السعودية في تشكيل التحالف الإسلامي العسكري، وتوافق البلدان حول تعزيز وقف الأعمال القتالية والتزام دعم عملية انتقال سياسي بعيدًا عن الأسد، الذي يشكل مصيره نقطة خلاف أساسية بين المعارضة والدول الداعمة لها ومنها الولايات المتحدة والسعودية، والدول الحليفة للنظام السوري وأبرزها

السعودية ومصر جناحا الأمن القومي العربي
ويتطلعان لعلاقات تتناسب مع إمكانياتهما وطموحاتهما

روسيا وإيران. في القمة الثانية أثبتت السعودية أن الاتفاق النووي الإيراني أصبح هشًا بعدما شكل إحدى نقاط التباين بين الجانبين، حتى أن وزير الدفاع الإيراني اعتبر دعوات كيري للتفاوض حول الصواريخ مجرد ثرثرة، بل إن البحرية الأميركية نفذت أكبر مناورة بحرية بمشاركة ٢٠ دولة للتدريب على حماية الممرات المائية هرمز وباب المندب وقناة السويس وهي رسالة لإيران لوقف تدخلها في المنطقة، ولن تقبل هيمنة إيران على تلك الممرات الدولية.

ورغم أن هناك دول خليجية طالبت أمريكا بتوقيع معاهدة دفاع مشترك على غرار معاهدة حلف شمال الأطلسي، إلا أن السعودية تتجه نحو الاعتماد على القوة العربية المشتركة، لأنها ترفض أن تستمر في إطفاء الحرائق، حيث أن واشنطن حسب تصريحات كارتر بأنها أعطت الضوء الأخضر بشراء دول الخليج في سنة واحدة بنحو ٣٥ مليار دولار تجهيزات عسكرية، وضاعف الجانبان من الدوريات البحرية المشتركة في مياه الخليج، كما يعملان على مشروع دفاع جوي وصاروخي مشترك للدول الست المنضوية في مجلس التعاون.

وبعد أن كانت إيران تتحدث على لسان الجنرال جعفري عن المرحلة الثالثة لتصدير الثورة حيث قال ننتظر الأوامر للرد على الخليج، وأنكر أن طهران طلبت فتح صفحة جديدة مع مجلس التعاون، وبعد التطورات التي شملت تشكيل التحالف الإسلامي ، وانعقاد القمة الخليجية ـ الأمريكية، بدأت تتناقض تصريحات المسؤولين الإيرانيين، وبدأت تتجه نحو النفي، خصوصًا بعدما اتجه قائد الجيش الإيراني إلى التنصل من مسؤوليته إرسال قوات خاصة إلى سوريا، ومع ذلك لن تتوقف السعودية عن مواجهة إيران حتى تنسحب من المنطقة العربية وتقيم علاقات طبيعية قائمة على احترام سيادة الدول والجوار وتتخلى عن مشروعها الثوري القومي المختبئ خلف ستار المذهبية بعدما انكشف الستار عن حقيقة محور المقاومة بعد مشاركة إيران والمليشيات الشيعية في قتل الشعب السوري.

انتهت القمة الخليجية ـ الأمريكية بـ ٦ مبادرات ترسم شراكة خليجية ـ أمريكية جديدة، تبدأ بتشكيل عمليات خليجية أمريكية خاصة للاستجابة السريعة، إقامة أنظمة دفاع مضادة للصواريخ البالستية ونظام إنذار مبكر، تبادل المعلومات الاستخباراتية، إقامة مناورات عسكرية أميركية خليجية موسعة العام المقبل، مبادرات لتعزيز الأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى تعاون عسكري بحري.

تأكيد البيان الختامي لقمة الرياض على تأكيدات الشراكة الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار والأمن للمنطقة، وأكدت القمة بشكل خاص على مكافحة الإرهاب ومواجهة أنشطة إيران التخريبية، لذلك يؤكد أوباما بقوله رأينا دائمًا ينسجم مع آراء كثير من دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك سيتجه البيت الأبيض نحو تدريب قوات خاصة من دول الخليج لتقوم بدور حاسم في التعامل مع صراعات المنطقة، بل أكد أوباما أن الأوضاع الحالية في العراق تحتم ضرورة الوجود الأميركي لإعادة الاستقرار وهو ما يعد اعترافًا بالعمليات التخريبية لإيران في العراق ولا يمكن ترك العراق لها تسرح وتمرح فيه وتتخذه كنقطة انطلاق وبوابة نحو دول الخليج وسوريا ولبنان، بل أكد أوباما على التعاون مع دول الخليج لقطع الطريق أمام مساعي طهران لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

الانجذاب الأميركي لموقف السعودية وبقية دول الخليج يقلق الإيرانيين مدعومًا بقرار المحكمة العليا تعويض ضحايا هجمات خططت له إيران، حيث أن قمة الرياض تقدح زنادا في وجه إيران لمحاصرتها في زاوية ضيقة لإجبارها على تغيير مواقفها تجاه المنطقة، خصوصًا بعدما صرح أوباما لا خلاف بشأن إيران بل التباين في المعالجة فقط حيث قال قطعنا جميع السبل أمام إيران للحصول على النووي.

بل أكدت واشنطن التزامها بحماية مصالحها وحلفائها ضد أي اعتداء، فيما أكد أوباما بأن دول التعاون لديها القدرة للدفاع عن نفسها، واعتبر أوباما العلاقات الخليجية الأمريكية صريحة ومنفتحة، وفي نفس الوقت صرح أوباما بأن القمة بنت علاقة ثنائية قوية ورؤية مشتركة للسلام والرخاء، ولم تعترض القمة على الالتزام بخطوات عاجلة لهزيمة داعش والقاعدة في ظل تعهد القمة في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية وحلها، ومعالجة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للمنطقة، مع التعهد بالانتقال السياسي في سوريا دون بشار الأسد، أي أن الطرفين كل منهما حقق مصالحه في القمة. ●

أستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

تقييم الأداء التنموي في البلدين من واقع المؤشرات الدولية

السعودية تتقدم وإيران الأخيرة في تقرير التنافسية العالمية

تُعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيآت الدولية التي تُعنى بمختلف القضايا والمسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية من أهم المعايير المستخدمة اليوم لتقييم التقدم المحرز في مختلف المجالات التنموية، لاسيما إذا ما علمنا أن هذه المؤشرات هي المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي والعلمي والمؤسساتي للدولة.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

تهتم مختلف دول العالم بالتقارير الدولية الخاصة بالمؤشرات المؤسسية والتنموية وذلك لأهميتها بالنسبة لمتخذي القرار والقيادات في الأجهزة والمؤسسات الحكومية وواضعي الخطط والبرامج التنموية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي المنشود، حيث تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التطور، ومكامن الخلل في مختلف الجوانب ذات الصلة بالتنمية في أبعادها المختلفة.

وتأتي هذه المقالة التي تتناول بالتحليل العلمي الدقيق موقع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في المؤشرات الدولية، لتبين جوانب القوة والضعف في كل مؤشر من هذه المؤشرات.

أولاً-التنمية الاقتصادية:

مؤشر التنافسية العالمية:

تقاس القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال مؤشر التنافسية والذي يعطي تصورًا عن السياسات الاقتصادية الكلية، والمؤسسات وعوامل تحفيز الإنتاج والتي تقود برمتها إلى استدامة النمو الاقتصادي، كما يعد هذا المؤشر أداة بيد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

ويتبين من الدراسة التحليلية لتقرير التنافسية العالمية للعام ٢٠١٥-٢٠١٦م، أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على رقم قياسي قدره (٥,١) نقطة، مما أهلها للمركز (٢٥) عالميًا

جدول (١) النتائج التفصيلية لمؤشر التنافسية العالمي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في تقرير التنافسية العالمي للعام (٢٠١٥-٢٠١٦)

المؤشر الفرعي	المملكة العربية السعودية		جمهورية إيران الإسلامية	
	الترتيب	النقاط(١-٧)	الترتيب	الرصيد(١-٧)
مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٥-٢٠١٦	٢٥	٥,١	٧٤	٤,١
المتطلبات الأساسية	١٧	٥,٧	٦٣	٤,٦
تعزيز الكفاءة	٣٠	٤,٧	٩٠	٣,٨
الابتكار وعوامل الإنتاج	٢٩	٤,٢	١٠٢	٣,٣

Source :World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015- 2016,Geneva,2015,P.89-

مـن بـين (١٤٤) دولة شملهـا التقرير وهي بذلـك تتخطى إيران بـــ(٤٩) مرتبـة، حيث جـاءت الأخيرة بالمرتبـة (٧٤) وبرصيد (٤,١) نقطة.

ويلاحـظ من الجـدول رقم ١ بـأن المملكة العربيـة السعودية أكدت مكانتها كواحدة من أفضل ثلاث دول في الشرق الأوسط إلى جانب قطر، والإمارات، فقد شهدت تحسنًا في مؤشرات المتطلبات الأساسية، وعوامل الابتـكار والتطور، علاوة على أداء قوي يرتكز علـى جودة وكفـاءة مؤسسية، مما يقـوي من إطارهـا المؤسسي، حيث جـاءت في المركـز (٢٤) عالميًا ضمن المؤشـر الفرعي الذي يقيـس المؤسسات العامـة والخاصة مقابل المركـز (٩٤) لإيران، وفي المركز (٤) عالميًا في بيئة الاقتصاد الكلي مقابل المركز (٦٦) لإيـران، والمركز (٢٩) في كفاءة سوق السلع مقابل (١٠٩) لإيران والمركـز (٤١) و(٤٢) في مؤشري تطـور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجيـة، مقابل المركـز (١٣٤) و(٩٩) لإيران والمركز (٣٤) عالميًا في الابتكار مقابل المركز (٩٠) لإيران.

إن التطـور الذي حصل في الإطار المؤسسي يوفر أساسًا جيدًا لتحقيـق الكفاءة لضمان المزيد من التقـدم في تنافسية الاقتصاد السعودي، في حين أن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الإيراني يتطلـب بذل جهـود مكثفة لبنـاء مؤسسـات عامة وخاصـة كفؤة وتطويـر سوق مالي علاوة على الارتقـاء بالجاهزية التكنولوجية، وتخفيـض معدلات الفسـاد، علاوة علـى توفير بيئـة اقتصادية جاذبـة للاستثمارات الأجنبيـة، حيث تتردد الشـركات الأجنبية

جدول(٢) مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية ٢٠٠٠و٢٠١٢م.

المؤشر الفرعي	المملكة العربية السعودية		جمهورية إيران الإسلامية	
	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠١٢
مؤشر المعرفة	٤,٨٠	٦,٠٥	٤,٠٥	٤,٩٧
مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	٤,٥٠	٥,٦٨	٢,٢٥	٠,٧٣
مؤشر نظم الإبداع « الابتكار»	٤,١٤	٤,٤٠	٢,٦٢	٥,٠٢
مؤشر التعليم والموارد البشرية	٤,٥٠	٥,٦٥	٤,٤٢	٤,٦١
مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	٥,٥٨	٨,٣٧	٥,١	٥,٢٨

Source: World Bank,2012,Knowledge Assessment Methodology(KAM,)

بالقدوم للاستثمار في إيران في مختلف القطاعات الاقتصادية، علاوة على امتناع العديد من المصارف العالمية عن التعامل مع النظام المصرفي الإيراني.

مؤشر الاقتصاد المبني على المعرفة:

يُعد تعريف البنك الدولي لمؤشر اقتصاد المعرفة الأكثر شيوعًا، حيث يشمل أربعة مؤشرات فرعية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها هي: النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، ونظام الإبداع والابتكار. ويدل مؤشر اقتصاد المعرفة على ما إذا كان المناخ في دولة معينة صالحًا لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ من تحليل مؤشر اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي، إلى أن المملكة العربية السعودية قد تفوقت على إيران خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)، إذ جاءت بالمرتبة (٥٠) من بين ١٤٥ دولة، بينما جاءت إيران بالمرتبة (٩٤)، أي أن السعودية تخطت إيران بـ(٤٤) مرتبة والجدول رقم ٢ يبين ذلك.

وغني عن البيان، فإن المملكة العربية السعودية قد حققت تقدمًا كبيرًا في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٢م، الذي صنف المملكة، وفق ما اصطلح عليه بمؤشر اقتصاد المعرفة، في المرتبة الأولى عالميًا من حيث درجة التقدم الذي أحرزته منذ عام ٢٠٠٠ م مقارنة مع ١٤٦ دولة شملها التقرير.

فيما احتلت المملكة المركز (٥٠)، متقدمة ٢٦ مركزًا، مقارنة بعام ٢٠٠٠م، الذي احتلت فيه المركز (٧٦) عالميًا. وحصلت المملكة على ٥,٩٦ درجة من ١٠ في المؤشر الكلي لاقتصاد المعرفة، وسجلت تقدمًا كبيرًا في ثلاثة من المؤشرات الفرعية، وهي التعليم؛ حيث قفزت ٣٠ مركزًا لتحتل المركز ٥٨ وبعلامة ٥,٦٥، والحوافز الاقتصادية في المركز ٦٠ متقدمة ١٧ مركزًا، والاتصالات وتقنية المعلومات في المركز ٢١ متقدمة ٤٦ مركزًا، بينما لم تحقق أي تقدم في مؤشر الابتكار إذ حافظت على مركزها السابق ٨٤. وبقيت إيران تراوح مكانها خلال أثني عشر عامًا، حيث لم تتقدم سوى مرتبة واحدة من المركز (٩٥) إلى المركز (٩٤) عالميًا.

ويلاحظ من الجدول رقم ٢ بأن المملكة العربية السعودية قد تفوقت على إيران في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر اقتصاد المعرفة باستثناء مؤشر نظم الإبداع « الابتكار» الذي تفوقت فيه الأخيرة إذ حصلت على (٥,٠٢) نقطة مقابل (٤,٤٠) نقطة للسعودية، بينما كان الفارق كبيرًا جدًا في مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية الذي حصلت فيه السعودية على (٥,٦٨) نقطة، بينما لم تتخط قيمة المؤشر في إيران الواحد الصحيح، وكذلك بالنسبة لمؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي يشكل المرتكز الأساس في بناء اقتصاد المعرفة كان الفارق في قيمة المؤشر أكثر من ثلاث نقاط (٣,٠٩) لصالح السعودية. لكن يبقى ترتيبها دون المتوسط في مؤشر الابتكار الأمر الذي يتطلب دفع الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة الابتكار، وتقديم كل الحوافز للمبتكرين والمبدعين، لأن الإبداع والابتكار يشكلان مصدرًا قويًا لتعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي في ظل بيئة

السعودية في المركز (٢٥) عالميًا بين (١٤٤) دولة وإيران الأخيرة في التنافسية العالمية

جدول (٣) دليل التنمية البشرية وعناصره
في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية لعامي ٢٠١٠و٢٠١٤م.

عناصر دليل التنمية البشرية	المملكة العربية السعودية		جمهورية إيران الإسلامية	
	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠١٤
الترتيب عالميًا حسب دليل التنمية البشرية	٥٥	٣٩	٧٠	٦٩
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٧٣,٣	٧٤,٣	٧١,٩	٧٥,٤
متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	٧,٨	٨,٧	٧,٢	٨,٢
العمر المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)	١٣,٥	١٦,٣	١٤,٠	١٥,١
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوى الشرائية بالدولار الأمريكي)	٢٤٧٧٦	٥٢٨٢١	١١٧٦٤	١٥٤٤٠
قيمة دليل التنمية البشرية	٠,٧٤٢	٠,٨٣٧	٠,٧٠٢	٠,٧٦٦

Source :World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015- 2016,Geneva,2015,P.89-

تعزيز القدرة التنافسية لإيران يتطلب مؤسسات كفؤة وتطوير السوق المالية وجاهزية تكنولوجية وخفض الفساد

اقتصادية عالمية منفتحة.

وغني عن البيان، فقد تخطت المملكة العربية السعودية دول متقدمة كتركيا والصين والهند التي جاءت بالمراتب (٦٩، ٨٤، ١٠٩)، وهذا بالتأكيد يعكس الخطط والبرامج التي تبنتها المملكة للسير نحو بناء الاقتصاد المستند على المعرفة الذي يشكل أحد المداخل الرئيسة لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي تنشده استعدادًا لحقبة ما بعد عصر النفط.

ثانياً-التنمية البشرية:

تُعد التنمية البشرية أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في بلد من البلدان لأنها تتيح الفرص للناس لتوسيع خياراتهم، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة ويكتسبوا المعرفة ويتمتعوا بمعيشة لائقة.

ويُعد مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر منذ (٢٥) عامًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم الإنجاز التنموي المتحقق في دول العالم المختلفة، وفي ضوء نتائجه يتم تقسيم دول العالم إلى أربعة مستويات، دول تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدًا، ودول تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة، وأخرى تتمتع بتنمية بشرية متوسطة، والأخيرة تتمتع بتنمية بشرية منخفضة.

ويلاحظ من قراءة دليل التنمية البشرية طيلة ربع القرن الماضي بأن المملكة العربية السعودية تفوقت على إيران في هذا المؤشر وهذا يعكس إلى حد كبير الفارق الكبير في الاستفادة من العوائد النفطية وتكريسها لخدمة الإنسان، فتصنف المملكة العربية السعودية اليوم ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدًا، حيث جاءت بالمرتبة (٣٩) عالميًا في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥م، حيث ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية فيها من (٠,٦٩٠) عام ١٩٩٠م، إلى (٠,٨٣٧) عام ٢٠١٤ م، بينما احتلت إيران المرتبة (٦٩) عالميًا. وصنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة. وفيما يلي النتائج التي حققها البلدان في مؤشر التنمية البشرية لعامي ٢٠١٠و٢٠١٤م.

يلاحظ من الجدول رقم ٣ بأن المملكة العربية السعودية استطاعت خلال السنوات الخمسة الماضية الارتقاء بترتيبها على الصعيد العالمي في مؤشر التنمية البشرية بـ(١٦) مرتبة، في حين أن إيران ارتفع ترتيبها درجة واحدة في سلم الترتيب العالمي، كما نجد أيضًا أن المملكة متفوقة على إيران في عنصري التعليم ومستوى المعيشة باستثناء الجانب الصحي المعبر عنه بالعمر المتوقع، فقد تفوقت إيران بصورة طفيفة.

ثالثاً-التنمية البيئية:

يُعد مؤشر الأداء البيئي EPI أحد أهم المؤشرات لقياس

جدول(٤) مكونات مؤشر الأداء البيئي للمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية لعام ٢٠١٦م.

المؤشرات الفرعية	المملكة العربية السعودية		جمهورية إيران الإسلامية	
	الرصيد	الترتيب عالميًا	الرصيد	الترتيب عالميًا
الآثار الصحية	٥٥,٤٦	١٢٦	٦٣,٢١	١٠٩
جودة الهواء	٧٣,٦٤	١٢٢	٧٦,٦٨	١٠٩
المياه والصرف الصحي	٨٦,٩٩	٦٣	٧٦,٨٩	١٠١
الموارد المائية	٨٥,٨	٣٨	٥٥,٩١	٩٢
الزراعة	٣٨,٢١	١٥٣	٩٢,٣٩	٦٨
الغابات	–	–	–	–
مصايد الأسماك	٣٣,٩	١٠٧	٣٣,٧	١١٠
التنوع البيولوجي والمسكن	٨١,٦٩	٨٢	٦٤,١٦	١٣٣
المناخ والطاقة	٤٨,٣	١٠٠	٥٣,٨٨	٩٧

Source: http://epi.yale.edu/reports/2016-report

جدول(٥) ترتيب المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام ٢٠١٤م.

المؤشر الفرعي	المملكة العربية السعودية		جمهورية إيران الإسلامية	
	الترتيب عالميًا	قيمة المؤشر	الترتيب عالميًا	قيمة المؤشر
مؤشر المشاركة الإلكترونية	٥١	٠,٥٦٨٦	١١٠	٠,٢٩٤١
مؤشر الخدمات الإلكترونية	٢٠	٠,٧٧١٧	١٠٠	٠,٣٧٠١
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية	٣٦	٠,٦٩٠٠	١٠٥	٠,٤٥٠٨

Source: United Nations-Government Survey 2014,NewYork,2014

ومقارنة الأداء للسياسات البيئية كميًا ونوعيًا في مختلف دول العالم، وتنبع أهمية هذا المؤشر من كونه أداة موثقة ومعتمدة من قبل علماء وخبراء البيئة من أجل استكمال الغايات البيئية المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرتب دليل الأداء البيئي دول العالم بناءً على (٢٢) مؤشر أداء تشمل (١٠) فئات من السياسات التي تغطي الصحة البيئية العامة (العبء البيئي الناجم عن آثار المرض، وتلوث المياه والهواء على البشر)، وحيوية النظام البيئي (آثار تلوث الهواء والماء على النظام البيئي، والتنوع الحيوي والموائل الطبيعية والأحراش، ومصائد الأسماك، والزراعة، وتغير المناخ).

وتقيس هذه المؤشرات وتقدر على مقياس وطني، مدى اقتراب الدول من تحقيق أهداف السياسة البيئية في مجالي الصحة البشرية والصحة البيئية التي اعتمدتها، والتي يُعدها خبراء من جامعة ييل بالتعاون مع جامعة كولومبيا.

وعند تحليل الأداء البيئي خلال العشر سنوات المنصرمة نجد أن السعودية تفوقت على إيران في مجال الكفاءة البيئية، حيث بلغت نسبة التغير الإيجابي في قيمة مؤشر الأداء البيئي (٢٥,٤٢٪) بينما كانت النسبة في إيران (١٥,٤٦٪)، حيث انتقلت المملكة من المرتبة (٩٩) عام ٢٠١٠ إلى المرتبة (٩٥) عالميًا عام ٢٠١٦من بين (١٨٠) دولة شملها تقرير عام ٢٠١٦م، في حين أن الوضع البيئي في إيران شهد تدهورًا وفق مؤشر الأداء البيئي، حيث جاءت إيران بالمرتبة (١٠٥) عام ٢٠١٦م، مقارنة بالمرتبة (٧٨) عالميًا لعام ٢٠١٠م.

السعودية تخطت الصين والهند وتركيا في بعض المؤشرات ما يؤكد نجاح برامجها

رابعاً-التنمية المؤسسية:

يُعد مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية أحد أهم المؤشرات المعتمدة لقياس التقدم المنجز في مجال التنمية المؤسسية، حيث يعطي تقييمًا موضوعيًا للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل بالآتي:

- مؤشر خدمة الإنترنت: يرصد هذا المؤشر أربعة متغيرات هي، تطوير خدمات المعلومات، تحسين خدمات المعلومات، خدمات المعلومات، ونهج الاتصال.
- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: يرصد هذا المؤشر خمسة متغيرات، هي: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة، مشتركو الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة، الحاسوب الشخصي لكل ١٠٠ نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة.
- مؤشر رأس المال البشري: يرصد هذا المؤشر متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (٪) وإجمالي نسبة الالتحاق إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (٪).

ويشير مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤م، الصادر عن الأمم المتحدة إلى تفوق المملكة العربية السعودية على إيران، حيث حصلت على الترتيب (٣٦) عالميًا، مقارنة بالمرتبة (٩٠) عام ٢٠٠٤م، في حين جاءت إيران بالترتيب (١٠٥) مقارنة بالمرتبة (١١٥) عام ٢٠٠٤م، وصنفت السعودية ضمن الدول ذات المستوى المرتفع، بينما جاءت إيران ضمن الدول متوسطة المستوى. ويمكن تفسير التقدم الملحوظ في ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤م، إلى التقدم الكبير الحاصل في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمبين في الجدول التالي.

يلاحظ من الجدول رقم ٥ ما يلي:

أ-مؤشر المشاركة الإلكترونية: تخطت قيمة مؤشر المشاركة

جدول (٦) مكونات مؤشر البنية التحتية للاتصالات
في السعودية وإيران وفقا لتقرير مسح الحكومة الإلكترونية لعام (٢٠١٤)

المؤشر	المملكة العربية السعودية	جمهورية إيران الإسلامية
مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة	٥٤,٠٠	٢٦,٠٠
خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة	١٦,٩٧	٣٧,٦٣
مشتركو الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة	١٨٧,٤٠	٧٦,١٠
مشتركو الإنترنت الثابت لكل ١٠٠ نسمة	٦,٩٥	٤,٠٣
إنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة	٥٤,٣٨	١,٣٤

Source: United Nations-Government Survey 2014,NewYork,2014

الإلكترونية في السعودية البالغة (٠,٥٦٨٦) نظيرتها على الصعيد العالمي (٠,٣٩١٩) في عام ٢٠١٤ واقتربت جدًا من مستوى الدول الأوروبية (٠,٥٦٩٥)، في حين كان الوضع في إيران منخفض جدًا، حيث لم تتجاوز قيمة المؤشر (٠,٣٠٠٠). وتقدمت السعودية على إيران في هذا المؤشر (٥٩) مرتبة. ويعكس التقدم في مؤشر المشاركة الإلكترونية في السعودية مدى نجاح الحكومة في إيجاد بيئة مناسبة تحفز مواطنيها على دعمها والتعامل معها بشكل أكبر، ويشير أيضًا إلى استخدام الحكومة لشبكة المعلومات الدولية» الإنترنت» من أجل تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور، وإشراكهم في عملية صياغة السياسات وتطوير الخدمات، على العكس في إيران الذي مازالت نسبة المشاركة الإلكترونية منخفضة، حيث جاءت بالمرتبة (١١٠) من بين (١٩٣) دولة شملها تقرير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية للعام ٢٠١٤.

ب- مؤشر الخدمات الإلكترونية: أما فيما يتعلق بمؤشر الخدمات الإلكترونية الذي يقيس مستوى التقدم المحرز في تطبيق الخدمات الإلكترونية للأفراد والأعمال من خلال شبكة المعلومات الدولية ووسائل رقمية أخرى فصنفت المملكة العربية السعودية ضمن الدول العشرين الأفضل على الصعيد العالمي في هذا المؤشر الذي بلغت قيمته (٠,٧٧١٧)، بينما جاء ترتيب إيران منخفض(١٠٠) عالميًا، حيث بلغت قيمة المؤشر(٠,٣٧٠١). ويعزى التقدم في هذا المؤشر إلى التطورات الحاصلة في مؤشر البنية التحتية للاتصالات المبينة في الجدول(٦).

يلاحظ من الجدول رقم ٦ بأن السعودية تفوقت على إيران في كافة المؤشرات الفرعية المتعلقة بمؤشر البنية التحتية للاتصالات باستثناء مؤشر الهاتف الثابت. وقد تجاوز مؤشر مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة نظيره على الصعيد العالمي(٣٩,٤٠)، وتجاوز مؤشر الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة نظيرهما في الدول المتقدمة(١٢٤,١) وعلى صعيد العالمي (٩٨,٠٢). أما مؤشر إنترنت النطاق العريض لكل ١٠٠ نسمة، فتخطى المعدل العالمي(٢٣,٥٧) واقترب من نظيره في الدول المتقدمة(٥٤,٩٧)، وإن حجم الفجوة الرقمية في هذا المؤشر بين السعودية وإيران كبيرة جدًا، حيث أن مستخدمي انترنت النطاق العريض لم يتخط (١,٥٪) من سكان إيران، وهذا يعكس إلى حد كبير ضعف البنية الرقمية للاتصالات فيها.

ج-مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية: يوفر هذا المؤشر تقويمًا كميًا لاستخدام الحكومة الإلكترونية كأداة لتقديم الخدمات إلى الجمهور عمومًا، وتصنف السعودية في المرتبة(٣٦) على الصعيد العالمي، وبقيمة مؤشر (٠,٦٩٠٠) وهي تتخطى المتوسط على صعيد العالم(٠,٤٧١٢) لكنها تقل قليلاً عن نظيرتها في الدول المتقدمة(٠,٧٢٠٧) وجاءت المملكة العربية السعودية بالمرتبة (٣٦) في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية متجاوزة إيران بـ (٦٩) مرتبة.

وفي الختام يمكن القول أن المملكة العربية السعودية قد حققت إنجازات تنموية بارزة في مختلف الجوانب التنموية بأبعادها الاقتصادية والبشرية والبيئية والمؤسسية بشهادة المؤشرات الدولية، وهذا يعكس إلى حد كبير حسن استغلال العوائد المالية التي حصلت عليها من تصدير النفط واستخدامها لأغراض التنمية المدنية والسلمية بعكس إيران التي كرست أغلب مواردها المالية النفطية في بناء صناعة عسكرية ودعم تنظيمات عسكرية خارج البلاد على حساب التنمية في الداخل الأمر الذي انعكس سلبًا على المواطن الإيراني، الذي يعيش حالة الفاقة والبطالة واللتان وصلتا إلى معدلات عالية تتطلب المواجه الفعلية للتغلب عليها.

أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

6 أسباب للحراك في جمهوريات الربيع .. وصلابة الأنظمة الوراثية

أربعة محددات ترسم مستقبل المنطقة وخمسة تحديات تواجه دول الخليج

من يرصد ظواهر العالم الحديث والمعاصر يجد ما يشير إلى حدوث تغيرات ضخمة كل مائة عام، ولو جعلنا نقطة البداية معاهدة وستفاليا ١٦٤٨م، حيث ظهر مفهوم الدولة الوطنية على حساب الدولة الدينية، ومفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية على حساب سيطرة البابا كسلطة أعلى من سلطة الحكام آنذاك. يلمس التغير الواضح من حيث صعود القوة الاقتصادية الأوروبية نتيجة الثورة الصناعية والكشوف الجغرافية، والاستعمار العالمي وبروز قوى أوروبية صغيرة مثل: أسبانيا، البرتغال، وهولندا ثم قوة أوروبية أكبر مثل: بريطانيا، وفرنسا، ثم جاءت ألمانيا متأخرة ولحقتها إيطاليا واليابان لتحارب التيار المحافظ ولتنشر التيار الداعي للتغيير الثوري وأدى ذلك لتدهور قوى عظمى وصفت بأنها رجل أوروبا المريض وهي الإمبراطورية العثمانية التي سادت المنطقة العربية والإسلامية ،وأدت الحرب العالمية الأولى لتدمير تلك القوة ومن ارتبط بها وتقسيم المنطقة التي أطلق عليها الشرق الأوسط، وأشهر معالم ذلك التقسيم الجديد هو اتفاق سايكس بيكو ١٩١٦م.

د. محمد نعمان جلال

ومنذ أواخر عام ٢٠١٥م، ثم بداية ٢٠١٦م، أقيمت احتفالات وتردد شعار إعادة النظر في تقسيم سايكس بيكو، ومفهوم الدولة الإقليمية الوطنية ذات السيادة إلى الدولة الدينية الإقليمية الصاعدة ذات البعد الوطني أو القومي والطموحة نحو التوسع، وفي المنطقة العربية برزت أربع قوى منذ بداية القرن الحادي والعشرين وهي: إسرائيل، إيران، تركيا، والسعودية وجمع بين هذه القوى فكر ديني من ناحية، وطموح إقليمي من ناحية أخرى، وقوة اقتصادية وتكنولوجية صاعدة من ناحية ثالثة، وفي المقابل تراجعت دول أخرى سادت بالفكر القومي والتراث الحضاري والزعامات الكارزماتية مثل العراق، وسوريا، وإلى حد ما مصر، وكان الصعود والهبوط بدرجات متفاوتة نتيجة التفاعل داخل كل دولة وفي محيطها الإقليمي والتفاعلات العالمية، ولعل المفارقة أن القوى العالمية التي عاشت في مفهوم الثورية والسعي لتغيير العالم تناوبت الأدوار مع القوى العالمية التي كانت تسعى للحفاظ على الأمر الواقع، فأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وأمريكا اعتبرت قوى محافظة تناضل ضد التغيير بينما الاتحاد السوفيتي والصين ومن سار على نهجهما كانت قوى ثورية تسعى للتغيير، في بداية القرن الحادي والعشرين حدث تناوب للأدوار. فطرحت أمريكا وأوروبا مفهوم التغيير والديمقراطية وحقوق الإنسان بقوة، وهو طرح بدأت إرهاصاته منذ أواخر القرن العشرين بينما تحولت الصين واليابان والهند لتصبح قوى محافظة.

وفي حالتي التغيير والمحافظة على مدى القرون الأربعة السابقة منذ معاهدة وستفاليا وحتى الآن كانت أوروبا هي الساحة السياسية ثم تحول ملعب السياسة الدولية إلى منطقة جنوب وغرب آسيا وأفريقيا، وبذلك استمر تهميش المنطقة منذ الكشوف الجغرافية واعتبرت المنطقة ممرًا إلى الشرق، فيما زادت أهميتها مع ظهور الثروة النفطية ثم بروز القوى الإقليمية الأربع التي ذكرناها آنفا مع انقسام هذه القوى بين المحافظة والثورية بل وتبادل الأدوار، ولكن ظل القاسم المشترك هو الفكر القومي الجديد المرتدي الزي الديني الإسلامي واليهودي.

ونظرًا لأن الدول تتبادل الأدوار فلا يمكن رصد صعود قوة بصورة مطلقة أو تراجعها وهبوطها بصورة دائمة نتيجة للتفاعلات الثلاثة وهي التفاعل المحلي الوطني، والتفاعل الإقليمي، والتفاعل الدولي. ولهذا فإن المنطقة العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا والممتدة إلى جنوب آسيا وأفريقيا تمثل قلب الصراع الدولي الراهن و حوافه، وتظل نظريات الصراع الدولي تدور بوجه عام حول السعي للسيطرة على البحار والمضايق المائية (فكر الفرد ماهان Alfred Mahan) والسعي للسيطرة على قلب

العالم (اليابسة) التي عبر عنها فكر ما كيندر Helford Mackinder، ومن الملفت للنظر أن هذه المنطقة نشأت فيها الأديان السماوية أو الإبراهيمية الثلاثة، والعقائد الأخرى مثل الزرادشتية وما يتفرع عنها من بهائية وأفكار خليط مثل الماسونية وأشباهها، ونتيجة استقرار أوروبا وأمريكا استنادًا إلى تفاهم ديني / سياسي منذ معاهدة وستفاليا١٦٤٨م، وبالنظر لعدم حدوث مثل هذا التفاهم في جنوب وغرب آسيا بين ما هو ديني وما هو سياسي ظل الصراع قائما بين الطوائف والأعراق بصورة تكاد تكون متكررة بأسماء مختلفة منذ العصور الوسطى، فطوائف الحشاشين والقرامطة حلت محلها طوائف القاعدة وداعش وأنصار الله وحزب الله وما شابهها.

وتنبأ الثعلب هنري كسنجر في مقابلة مع صحيفة أمريكية، أن الشرق الأوسط سوف يسيطر عليه قوتان هما إسرائيل وإيران، وتتراجع القوى الأخرى، وليس بالضرورة أن يتحقق ما ذكره كسينجر ولكنه أحد السيناريوهات المحتملة. فالقوتان إيران وإسرائيل بينهما تشابه كبير في الجوهر والسلوك والطموح رغم ما يبدو بينهما من خلاف ظاهري. فكلاهما طموحاته السيطرة على العالم العربي، وكلاهما يعتمد فكر ديني طائفي ينتمي إلى ما قبل العصور الوسطى، فالزرادشينية أكثر تأثيرًا في الفرس من الإسلام الذي يمثل القشرة الخارجية، وطموحات إيران بلا حدود وتستخدم لتحقيقها مختلف الأدوات بلا تردد.

أما قوى التغيير العالمية وهي أوروبا وأمريكا فكرها يرتبط بالعالم ككل مع تركيز على الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدًا، ولعلنا نتذكر نظرية صامويل هانتنجتون وصراع الحضارات ونظرية كوندليزا رايس وبوش، الفوضى الخلاقة أو الشرق الأوسط الكبير، ونظرية شيمون بيريز في الشرق الأوسط الجديد ونظرية الخميني في الحكومة الإسلامية وتصدير الثورة، وهي تجديد لفكر أبي الأعلى المودودي في شبه القارة الهندية.

ونقسم بحثنا هذا إلى أربعة أقسام.

الأول: الربيع العربي وتداعياته.

الثاني: تأثير الربيع العربي على النظم الجمهورية وتداعياته على دول مجلس التعاون.

الثالث: انعكاسات أحداث المنطقة العربية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الرابع: نظرة مستقبلية: نحو كيفية الخروج من الوضع الراهن والتغلب على الطموحات الإقليمية للسيطرة على المنطقة العربية.

ونقدم تحليلنا هذا في ضوء العوامل الأربعة ذات التأثير وهي القوى الاقتصادية وبخاصة النفطية، والقوة العسكرية وخاصة النووية، والقوة النابعة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة وأخيرًا تفاعلات النظام الدولي مع النظام الإقليمي.

أولا: الربيع العربي وتداعياته

نتناول في هذا القسم أمرين أولهما الوضع في العالم العربي وخاصة دول النظم الجمهورية وثانيهما أسباب حراك ما سمي بالربيع العربي.

الوضع في دول الربيع العربي: شهد العالم العربي بأسره إرهاصات بالتغيير منذ أواخر القرن العشرين، وزادت حدته منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وبالتحديد منذ ١٧ديسمبر ٢٠١٠م، حيث انطلقت ثورة تونس وأعقبتها ثورة مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثم ليبيا واليمن في فبراير ٢٠١١م، وسوريا في مارس ٢٠١١م، الملفت أن هذه الثورات التي أطلق عليها الربيع العربي اقتصرت على الدول ذات النظم الجمهورية ولكن تردد صداها في أكثر الدول العربية حيوية وانفتاحًا على الخارج وهي البحرين وبدرجات أقل في الدول الأخرى ذات النظم الوراثية وخاصة المغرب وسلطنة عمان والأردن. استدركت هذه الدول الموقف بسرعة وتعاملت معه بمرونة جمعت بين الحزم والعقاب وبين الإغراءات المادية وإدخال إصلاحات سياسية لوأد الحركة في مهدها، وأما النظم الوراثية الأخرى مثل السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر فقد قامت بعمل استباقي بإجراء إصلاحات محدودة وزيادة المرتبات، وتحققت نتائج العمل الاستباقي بفضل سياسة الحزم وضبط حركة المجتمع.

إيران وإسرائيل تتشابهان في الجوهر والطموح للسيطرة على المنطقة

أسباب حراك الربيع العربي في الدول العربية الجمهورية

أدى التفاعل المحلي والإقليمي لما يمكن أن نطلق عليه حراك سياسي شعبي بدرجات متفاوتة وردود فعل مختلفة من دولة لأخرى ومرجع ذلك عدة عوامل في مقدمتها ستة هي: الأول: الجمود السياسي في النظم الجمهورية التي شهدت ذلك الحراك وهي تونس ومصر وليبيا، وسوريا، واليمن. هذا الجمود جعل رئيس الجمهورية يظل في السلطة ما بين ٢٠ عامًا إلى أكثر من ٤٠ عامًا.

الثاني: تمرد المجتمع والقوى البشرية الناشطة أوالمهمشة بانطلاق حركة المجتمع المدني المرحب بها داخليًا والمدعومة خارجيًا. مع أساليب التحريض الخارجي من مراكز ومؤسسات نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان حتى وإن تسمت بالمراكز المستقلة.

الثالث: الترويج السياسي لمفهوم التغيير من قبل أمريكا وأوروبا لتنفيذ خططها المستقبلية والتغير في الأوضاع السياسية الدولية إلى قوى ثورية تسعى للتغيير ليصبح على صورتها وكان ذلك نتيجة حقائق وأوهام، أما الحقائق فهي حدوث انهيار القطبية الدولية وسقوط النظام الشيوعي في روسيا والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية بل وانضمامها لحلف الناتو وللاتحاد الأوروبي. وظهرت نظريات صراع الحضارات لصموئيل هانتنجتون أما الأوهام فهي تصور إمكانية التغيير المماثل دون الأخذ في الحسبان إختلاف التاريخ ومراحل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي وخصائص كل دولة.

الرابع : نظريات وأدوات التغيير الدولية وخاصة الأمريكية وتمثلت في كتابات الباحث الأمريكي في علم الثورات جان شارب .Jean Sharp التي ترجمت للعديد من اللغات وخاصة كتابه «من الديكتاتورية للديمقراطية» الذي أطلق عليه مجازًا بأنه إنجيل التغيير ونشره على موقع الانترنت بمختلف اللغات بما فيها العربية واستخدمت أفكاره كأداة ناجحة للثورات في أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية ثم جرت محاولة تطبيقها في العالم العربي الذي اعتبر مقاومًا لأي تغيير وإنه يعيش على هامش التطور السياسي العالمي وكما وصفه كتاب التنمية الإنسانية العربية بأنه يعاني من نقائص أربع: الديموقراطية، حقوق الإنسان، ضعف تمكين المرأة، ونقص المعرفة العلمية.

الخامس: دور الأمم المتحدة وخاصة مجلس حقوق الإنسان الذي أتاح لقوى المجتمع المدني منبرًا سياسيًا شبه محايد للتعارف ولتوجيه النقد للنظم السياسية في الدول النامية، وحصول منظمات المجتمع المدني الوطنية الداعية للتغيير على الحماية والمساندة ومعظمها مرتبط بالخارج وتحصل منه على التمويل.

السادس: استمرار التخلف الاقتصادي واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبذلك تم نهب ثروات الشعوب ونشر التخلف، وإضعاف الطبقة الوسطى حاملة القيم والحضارة في المجتمعات والقوة الدافعة للتغيير التطوري وليس الثوري. كما تم ربط النقابات المهنية والعمالية بالنظام السياسي وكذلك معظم المثقفين والأكاديميين في حين أهملت باقي فئات المجتمع فازداد الفقر والتخلف وتدني دخول المهمشين.

ثانيًا: تداعيات الحراك السياسي في النظم الجمهورية وأثره على دول الخليج ومواقفها:

تمخضت عن أحداث ما سمي بالربيع العربي بروز ظواهر من بينها ما يلي:

الظاهرة الأولى : وصول الإسلاميين للسلطة في تونس ومصر بعد المرحلة الانتقالية الأولى إثر سقوط النظام السابق ثم إخفاقهم في إدارة النظام السياسي الجديد لمصلحة المجتمع ككل وسعيهم للسيطرة عليه و تغيير هويته الوطنية الإسلامية المعتدلة إلى هوية إسلامية إقصائية إلى حد كبير تعبر عن فكر العصور الوسطى في النظرة للآخر وتتعارض مع أسس بناء الدولة الحديثة وفي مقدمتها التعارض بين فكر وسلوك الإخوان المسلمين العشائري بالتطلع للسلطة وبين فكر الأزهر المعتدل والبعيد عن طموحات للسلطة وإنما مساندتها بوجه عام تماشيًا مع المذهب الأشعري وخاصة مفهوم طاعة ولي الأمر ومساندته ونصحه بالحسنى في حالة الانحراف خشية الاضطرابات وهو ما أطلق عليه في الفكر الإسلامي التقليدي مفهوم الفتنة منذ عثمان بن عفان.

صراع الطوائف .. استنساخ بأسماء مختلفة لصراع العصور الوسطى في المنطقة

ويلاحظ أنه في الصراع بين الدين والسلطة أي بين المبادئ المثالية والسياسة الواقعية تنتصر عادة الواقعية وهو ما يمكن استخلاصه من التجربة الإسلامية بل وأيضا من التجربة الأوروبية في الصراع بين الكنيسة والملوك، وعدم إدراك التيارات الإسلامية لمفهوم السياسة الواقعية المعتدلة وأهمية العامل الوطني في بناء الدولة ومفهوم المواطن هو أحد أسباب نكبتها في تونس ومصر رغم سلمية الحراك السياسي في الدولتين إلى حد كبير. وساعد على هذه السلمية موقف القوات المسلحة برفض الانحياز للحاكم ضد حراك الشعب السلمي وموقف الشرطة ووجود مؤسسات للدولة رغم ضعفها كل هذا ساعد في الحفاظ على كيان الدولة وعدم انهيارها انهيارًا كاملا رغم وقوع بعض التجاوزات ورفع شعارات فوضوية لإضعاف مقومات الدولة الراسخة وتصور الثوار أن الثورة تظاهرات مستمرة اطلقت عليها شعارات عامة وغامضة ولم يدرك الثوار خاصة الشباب ضرورة وجود أيديلوجية متكاملة وقيادة واعية وكارزماتية ووجود كوادر تنشر الفكر الديموقراطي الجديد ولا تمس ركائز الدولة بخاصة مؤسسات الدفاع والأمن والعدالة ولا تدمر أسس المجتمع وثقافته وقيمه وتمارس العمل والإنتاج لتحقيق المطالب وليس الفوضى.

أما في حالات سوريا وليبيا واليمن، فإن الجيش انحاز إلى الحاكم في سوريا، وانقسم في اليمن وليبيا مع بعض الاختلافات لكل حالة ولهذا تحولت عملية الحراك الوطني إلى حروب أهلية تدخلت فيها قوى إقليمية ودولية فأزداد الموقف تأزمًا ودموية وعدم استقرار وبلغ نهاية العنف في سوريا بتدخل القوى الإقليمية والدولية والميليشيات العقائدية، وفي اليمن بالانقلاب على ما اتصف بالانقسام العشائري والمناطقي في إطار شعارات إسلامية

عدم إدراك التيارات الإسلامية لمفهوم السياسة الواقعية في بناء الدولة أهم أسباب نكبتها في تونس ومصر

ما بين التطرف الداعشي والإخواني وبين الاعتدال الواقعي لبعض القوى القبلية والمناطقية.

الظاهـرة الثانية : بـروز ظاهرة القتل علـى الهوية في سوريا وليبيـا واليمـن في صـراع ممتـد، وتدخـل فاشل لجامعـة الدول العربيـة تحول لمرض عضـال في سوريـا وليبيا، ومـوت بالسكتة القلبيـة للجامعة في الحالة اليمنيـة و مبادرة ناجحة لدول مجلس التعـاون تم اختطافهـا وتشويهها مـن قبل مبعـوث الأمم المتحدة جمـال بنعمـر والـذي أبـدى انحيازًا لقـوى يمنيـة مرتبطة بقوى خـارج الاقليم وبخاصة جماعة أنصـار الله الحوثية المؤمنة بمبدأ ولايـة الفقيه الإيرانية، وصمت مطبق بالنسبة للأوضاع في النظم الوراثية وخضـوع لواقع التقسيم كما في حالة السودان والصومال مع بعض الاختلاف في التفاصيل .

الظاهـرة الثالثة: حالة الهشاشة في باقـي نظم الجمهوريات العربية في شمال أفريقيا وحالة المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق ولبنان.

الظاهـرة الرابعة: بروز قوة وتماسك وصلابة النظم الوراثية العربيـة خاصـة في دول الخليـج والأردن والمغـرب للاعتبـارات الدينيـة والطائفية والقبلية والموقـع الاستراتيجي بالغ الحساسية ولوفرة الموارد الاقتصادية في معظم تلك الدول.

وهكـذا أسفر الربيع العربي عن صعود دول مجلس التعاون حيـث تجلى ذلك في دور درع الجزيـرة في أمن البحرين وفي تبني مجلس التعاون برنامج دعم تنمـوي للبحرين وسلطنة عمان، وفي برامـج وشراكة تنموية مع الأردن والمغـرب، وفي مساعدات ثنائية خليجية لمصر والسودان وجيبوتي وغيرها.

وهنا يلاحظ أن دول مجلس التعاون لم تكن موحدة في مواقفها مـن اليمـن أو السودان أو ليبيا أو العـراق أو لبنان أو مصر فرغم الشعـارات العامة بالمساندة ودعم الشعوب فإنه يمكن رصد ثلاثة مواقف واضحة بين الدول الست أولها موقف السعودية والإمارات والكويـت والبحريـن وهـو أكـثر مسانـدة للاتجاهـات المعتدلـة والمحافظـة في مصر ضد الاتجاهـات الإسلامية المتشددة، ونفس الشـيء في لبنان ضد حزب الله وهذا بخـلاف موقف قطر المؤيد للإخـوان المسلمـين والتي قدمت لهـم الملاذ والمـال انطلاقا من دعوتها للتغيير في العـالم العربي فضلا عن الاتجاهات الإعلامية لقنـاة الجزيـرة بالترويـج للتغيير.ومن ناحية أخـرى أخذت دول المجلـس موقف المساندة للثـوار ضد نظام بشـار الأسد في سوريا وضـد نظام القذافي في ليبيا، وقامت بوساطة ناجحة بشأن اليمن ولكن تدخلات إيران مع الحوثيين وطموحات علي عبد الله صالح الـذي اضطر للتخلي عن السلطة أفسدت تلك المبادرة وأثرت على موقـف المبعوث الـدولي جمال بنعمـر بانحيازه ضـد دول مجلس التعاون ومبادرتها وبصورة أكثر وضوحًا ضد عاصفة الحزم بينما لزم الصمت إزاء استيلاء الحوثيين على السلطة وهروب الرئيس الشرعي المنتخب بعـد أن حبسه الحوثيون لفترة في داره وأطاحوا بحكومتـه وأنتهكـوا المصالحـة ونتائـج الحـوار الوطنـي اليمني وتنكـروا له معتبرين إياه ينتمي للماضـي . وتفردت سلطنة عمان بموقف ثالث أقرب للحياد في تلك الصراعات العربية بوجه عام.

الخامسـة : السياسـات الإيرانيـة والأمريكيـة والأوروبيـة المتناقضة والمعبرة عن خطط واستراتيجيات هاتين الدولتين تجاه الثـورات العربيـة إذ أنه بعد الابتهاج بالمرحلـة الانتقالية الأولى و بصعـود الإسلاميين للسلطـة في مصر وتونـس والسعي للسيطرة على الحـراك السياسي خاصـة في مصرمن قبل أمريـكا وإيران وفقا لخطط كل مـن الدولتين وإدعاءاتها، فإنه سرعان ما تغيرت مواقفهم وخاصة تجاه الأحداث في مصر وفرضت أمريكا والدول الغربيـة عقوبات ثنائية ضد مصر بدعوى تدخل الجيش بانقلاب عسكـري ضـد السلطة المنتخبة في حـين تم الإطاحة بالإسلاميين بثـورة شعبية عارمة شملت أكثر من ثلاثـين مليونا من المواطنين تظاهـروا في مختلف المحافظـات المصرية ولـذا ساندتها القوات المسلحـة وساعـدت بذلك في تجنـب وقوع حرب أهليـة كما حدث في ليبيـا و اليمـن و سوريا. ولأن الثوار في مصـر في أحداث ثورة ٣٠ يونيـو مـن الشعـب مدعومـين بالقـوات المسلحـة وليسوا من الإسلاميـين الذين أعطـوا وعودا سريـة للغرب وخاصـة أمريكا بتعامـل في القضية الفلسطينية لمصلحة إسرائيل وضد المصالحة الوطنية، فـإن الغرب عارضهم بشدة، ولكـن دول مجلس التعاون الأربـع وهـي السعودية والإمـارات والكويـت والبحريـن انحازت للشرعيـة الجديدة في مصـر وإلى حد ما في تونـس ضد الإخوان وأعوانهـم وهم الذيـن ساندتهم تركيا بطموحـات أردوغان لبناء إمبراطورية عثمانية جديدة كمـا ساندتهم قطر لاعتبارات ذاتية ودولية ترتبط بدورها على الساحتين الإقليمية والدولية.

كمـا أثـرت أحـداث الربيع العربي الدمويـة وشبه الدموية بمـا في ذلك السلمية خاصـة في مصر على علاقـات دول مجلس التعـاون وخاصـة السعودية مع أمريـكا التي توترت لعـدة أسباب

ترتبط بمساندتها لمصر وموقفها في سوريا وإلى حد ما في اليمن وموقفها من البرنامج النووي الإيراني والتقارب الأمريكي الغربي من إيران التي تمثل تهديدا لدول مجلس التعاون ولديها طموحات في السيطرة على الخليج العربي ونشر خلايا نائمة وتصدير ما أسمته بالثورة الإسلامية وتدخلاتها في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغيرها، ولتحرك قوات درع الجزيرة في مساندة النظام السياسي في البحرين ضد حركة ١٤ فبراير ٢٠١١ م، التي عبرت إيران عن مساندتها لها. وتناست أمريكا والغرب أن دخول قوات درع الجزيرة في البحرين كان مبنيا على اتفاقيات أمنية ودفاعية وسياسية بين دول المجلس في إطار التنظيمات الإقليمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن. وأن واشنطن ذاتها تدخلت في أوربا وآسيا ضد التوسع السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية وأقامت حلف الأطلنطي وغيره من الأحلاف بل ونشرت القواعد العسكرية في العديد من مناطق العالم.

ثالثًا: انعكاسات الأحداث على المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون:

لا شك أن أحداث ما سمي بالربيع العربي على المنطقة العربية بوجه عام وعلى دول مجلس التعاون بوجه خاص كانت بمثابة زلزال عنيف دمر الكثير من البنية الأساسية في الدول التي وقعت فيها، وهزت الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول وأثرت على اقتصاد دول مجلس التعاون، ونلخص هذه الانعكاسات على النحو التالي:

الأولى: بالنسبة لدول المنطقة التي عانت من الأحداث ودورها ويتمثل هذا التأثير في عدة مظاهر أبرزها:

البعد القومي العربي المرتبط بمفهوم الهوية القومية حيث تراجع هذا البعد في سياسات ما كان يطلق عليه بدول محورية مثل العراق التي أصبحت في صراع طائفي وأصبح صاحب القرار الحاسم فيها هو الولي الفقيه الإيراني ثم أمريكا التي احتلت العراق واسقطت نظام صدام حسين العلماني لمصلحة نظرية ولاية الفقيه ولم تعد العراق دولة عربية وفقا لدستورها بل تحولت لدولة بها أغلبية عربية صاحب القرار المؤثر فيه إيران، وفي سوريا التي كادت تنهار لولا التدخل الإيراني ثم التدخل الروسي. أما ليبيا واليمن فإنهما تعانيان من التدخل باسم الطائفية في اليمن وباسم الدين في ليبيا، أما مصر فقد ظلت أكثر صلابة وإن ضعفت قوتها الاقتصادية بدرجة غير مسبوقة وقد دعمتها دول مجلس التعاون الأربع بصورة واضحة سياسيًا واقتصاديًا.

تراجع مفهوم المواطنة والانتماء والولاء الوطني لمصلحة الانتماء الطائفي أو الديني أو العرقي في بعض دول الخليج وفي سوريا والعراق ولبنان والصراع السياسي المتمسح بالدين في مصر وليبيا وتونس نتيجة تدخلات قوى إقليمية ودولية مما أضعف الهوية القومية العربية بدرجة كبيرة، كما أضعف الإحساس بالولاء للوطن. وكانت مصر أكثر تماسكا وقوة في مواجهة الضغوط ومن ثم حافظت على هويتها بفضل دور القوات المسلحة وعقيدتها الوطنية ثم الشرطة والأزهر والكنيسة التي أثبتت ولاءً للوطن وحبًا لمصر أكثر مما حدث في دول أخرى.

الثانية: وهي على نقيض النقطة الأولى إذ شهدت المنطقة عودة روح جديدة للعمل العربي المشترك ممزوجا بعمل إسلامي مشترك نتيجة الدور الخليجي مدفوعا بالدور السعودي وما لديه من قوة اقتصادية ومالية وقوة عسكرية ودفاعية صاعدة، وتمثلت هذه القوة الصاعدة في «عاصفة الحزم» وفي مناورة « رعد الشمال» وهو ما أعطى روحا معنوية قوية للسعودية ودول مجلس التعاون في مواجهة القوى الإقليمية وبخاصة إيران بما في ذلك الاتفاق النووي مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا.

أخفق الإسلاميون في إدارة النظام لصالح المجتمع وغيروا هويته الوطنية إلى إقصائية

الثالثة: تعزيز مفهوم سباق التسلح في المنطقة العربية بوجه عام ودول الخليج بوجه خاص والسعودية والإمارات على وجه الخصوص، فالسعودية أصبحت في المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري عام ٢٠١٥م، بعد الولايات المتحدة والصين، وسبقت حجم الإنفاق العسكري الروسي. وبلغ الإنفاق العسكري السعودي ٨٧,٢ مليار دولار عام ٢٠١٥م، حسب إحصاءات نشرها معهد استوكهلم الدولي لأبحاث السلام، بينما بلغ الإنفاق العسكري في العالم ١٦٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م، بزيادة ١٪، وكان ذلك نتيجة زيادة الإنفاق العسكري في دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط (الميزانية العسكريةلأمريكا ٥٩٦ مليار دولار وتمثل تراجعا بنسبة ٢,٤٪عن عام ٢٠١٤م) أما الصين فذكرت الإحصاءات أن موازنتها العسكرية تقدر بـ ٢١٥ مليار دولار وهذه نسبة عالية في الزيادة عن الأعوام السابقة بدرجة كبيرة. أما روسيا فقد بلغت الميزانية العسكرية٦٦,٤ مليار دولار، وفرنسا أصبحت تمثل المرتبة السابعة بعد بريطانيا والهند.

الرابعة : تفاقم مشكلة اللاجئين من دول ما يسمى بالربيع العربي وبخاصة سوريا وإلى حد ما ليبيا والعراق وازداد الضغط على الدول الأوروبية وعلى دول الخليج لاستضافة اللاجئين ولكن الدول الأوروبية كانت أكثر انزعاجا فبادرت إلى عقد المؤتمرات الدولية والوطنية لذلك، أما دول الخليج والدول العربية بوجه عام فقد صرحت بأنها تأوي العديد من اللاجئين ولكن دون تحديد

فشل الجامعة تحول إلى مرض في سوريا وليبيا وموت بالسكتة القلبية في اليمن .. ونجحت المبادرة الخليجية

إحصاءات دقيقة ما عدا حالات الأردن ولبنان ومصر التي تنشط فيها وكالة المفوض السامي للاجئين، ونتج عن حالة اللجوء هذه عدة ظواهر إجتماعية متنوعة وأمراض بدنية واجتماعية ومعاناة إنسانية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة بل ربما في تاريخ العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

الخامسة: ستؤثر أحداث المنطقة العربية على دول مجلس التعاون من زوايا أربع:

أولها: التركيبة الديمغرافية لهذه الدول المحدودة السكان نتيجة تدفق اللاجئين مهما كان عددهم خاصة في ظل الحساسية الدينية والطائفية، كما في علاقة لبنان والعراق مع معظم دول مجلس التعاون.

ثانيها: الضغط الاجتماعي لأن سلوكيات وعادات المهاجرين مختلفة عن نظيراتها في دول مجلس التعاون ذات الطابع الأكثر محافظة.

ثالثها: الضغط الاقتصادي خاصة مع تدني أسعار النفط وهو المصدر الأول لثروة دول الخليج واقتصادها وميزانياتها ولذلك توقفت عدة مشروعات تنموية في معظم دول الخليج كما أصدرت دول الخليج ميزانيات أكثر تقشفية وجمدت أو الغت كثيرًا من وسائل الدعم وممارسات الدولة الرعوية.

رابعها: تعزز صعود الشيعة في الدول الخليجية والشام والعراق وهذا ما سبق أن روج له عدد من المفكرين من أصول إيرانية في أمريكا ومنهم والي نصر في كتابه صعود الشيعة الذي نشره منذ عشر سنوات في شكل مقال في الفورين افيرز Foreign Affairs ثم في كتاب على غرار ما فعله صامويل هنتنجتون بالنسبة لمفهوم صراع الحضارات الذي نشره كمقال في الفورين أفيرز ثم طوره في شكل كتاب بعد ذلك، وهذا كله يؤثر في التماسك الديمغرافي والتوافق المجتمعي في دول الخليج بل في دول عربية أخرى خاصة في المشرق العربي .

رابعًا نظرة مستقبلية لكيفية الخروج من الأزمة الراهنة

المنطقة العربية بوجه عام والخليجية بوجه خاص، منطقة تغري بتكالب التطلعات الإقليمية و الطموحات الدولية وتصارعها للسيطرة عليها لأسباب عديدة منها الموارد الطبيعية الوفيرة والعدد القليل من السكان اذا نظرنا في ضوء مبدأ الاستقلال والسيادة نتيجة التجزئة التي تعرضت لها المنطقة، ومنها الموقع الجيواستراتيجي في إطلالها على البحار والمحيطات، و الموقع المتوسط في قلب العالم كما أسماه هالفورد ماكيندر، و المضايق والخلجان المائية ذات الأهمية للتحكم في طرق الملاحة والتجارة بين الشرق والغرب وفي علاقة دول المنطقة العربية بالدول المجاورة .

لقد أوضح آل جور في كتابه «المستقبل: ستة محركات للتغيير العالمي» تقتضي ضرورة إعادة بناء علاقة سليمة متوازنة بين الحضارة الإنسانية والمستقبل وهي:

١- نشوء اقتصاد عالمي جديد مترابط.

٢ - ظهور شبكة اتصالات الكترونية.

٣ - ظهور توازن جديد بين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٤- تحقق نمو سريع في السكان والمدن والتنمية غير المستدامة مما يؤدي لاستنزاف الموارد الطبيعية والتربة والمياه.

٥- ظهور مجموعة جديدة تحدث ثورة جذرية في مجالات البيولوجيا والكيمياء الحيوية والجينات.

٦- نشأة علاقة جديدة جذريا بين القوة الشاملة للحضارة البشرية وبين النظم الايكولوجية للأرض بما في ذلك التوازن في المناخ والطاقة.

هذه المحركات الستة التي ذكرها آل جور على المستوى العالمي لها تأثيرها على المنطقة العربية ولذلك ينبغي التفكير المستقبلي والتخطيط الاستراتيجي في بناء حضارة عربية جديدة في ضوء الإجابة على تساؤلات ثلاثة ذات صلة مباشرة ووثيقة بمنطقتنا وهي:

ما هي محددات المستقبل العربي في العقدين القادمين؟

ما هي التحديات القائمة والمحتملة أمام العالم العربي وخاصة دول مجلس التعاون؟

كيف يمكن التعامل مع التحديات وتحويلها إلى فرص ومع التهديدات السلبية وتحويلها إلى قوة إيجابية؟

وللإجابة على التساؤلات الثلاثة السابقة من خلال الاستعراض التالي.

بالنسبة لمحددات المستقبل العربي تتمثل في أربعة محددات رئيسية هي:

الأول: الموارد الطبيعية والاقتصادية العربية وكيفية التعامل معها.

الثاني: الموارد البشرية وكيفية تحويلها إلى قوة عاملة منتجة ومبتكرة

الثالث: مصادر القوة الشاملة وفي مقدمتها القوة العسكرية كيفية تطويرها وتحديثها حتى تمثل قوة ردع في مواجهة الأعداء.

الرابع التقدم العلمي بما في ذلك التكنولوجي والنووي.

الموارد الطبيعية العربية وفيرة مقارنة بمناطق أخرى مثل: اليابان وأفريقيا أو أوروبا، وهذه الموارد يتم استخراجها وتصديرها من خلال القوى الأجنبية رغم حدوث تطور عربي في السنوات الأخيرة، فلدى العرب النفط والغاز والأنهار والإطلال على البحار والمحيطات، وهذا كله يعزز من مواردها الطبيعية ولديها الموقع الإستراتيجي الذي يجعلها جاذبة للعالم الخارجي.

أما بالنسبة للموارد البشرية فالعرب يمثلون قوة لا بأس بها إذ يقارب عددهم ٤٠٠ مليون نسمة ولكن تؤخذ عليهم نزعتان، نزعة التواكل والتكاسل من ناحية ونزعة عدم الدقة والانضباط في العمل والإنتاج؛ ولذا تمثل العمالة الأجنبية الوافدة غير العربية نسبة عالية من السكان وخاصة في دول مجلس التعاون وهذا يجعلها معتمدة على تلك العمالة الأجنبية ورهينة لها من خدم المنازل إلى عمال التكنولوجيا العالية وكبار الإداريين والمستشارين وأغلبهم من شبه القارة الهندية ومن الدول الغربية.

أما بالنسبة للقوة العسكرية فإن الدول العربية من كبار مستوردي السلاح بشتى أنواعه وهذا يجعل قدراتهم الدفاعية مقيدة بعلاقاتهم بالدول المصدرة للسلاح، كما أنه يجعل الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي تتجه اتجاها غير سليم بالنسبة لثلاثة أمور مهمة هي:

أولها: الاعتماد على الحلفاء الغربيين في الدفاع وفي التصنيع الحربي المحدود وفي استخراج المواد الأولية وأخيرًا في التعامل مع القضايا الأكثر فنية في الصناعة والخدمات وفي التكنولوجيا بل في الاستشارات والتدريب.

ثانيها: اللجوء لاستضافة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها وهو ما يمثل خطورة أمنية بالغة على المديين المتوسط والبعيد.

وثالثها: استضافة العديد من مراكز الأبحاث والتفكير والجامعا ت الأجنبية.

وهذا كله يجعلها خاضعة أو على الأقل معتمدة على الخارج في الدفاع والتصنيع والإنتاج وفي الفكر أيضًا وهو المؤثر على الهوية الوطنية والقومية والثقافة المجتمعية.

التفكير خارج الصندوق للتكامل بمشروعات مبتكرة وتنحية الخلافات والطموحات الفردية

بالنسبة للتطور التكنولوجي خاصة النووي فمعظم الدول العربية ليست لديها برامج نووية إلا مفاعلات صغيرة للأغراض البحثية، كما أن نسبة مساهمتها في الإبداع متدنية، وهذا يعد نوعًا من التبعية العلمية للخارج، مشكلة العالم العربي أن العقول المتقدمة لديه تتجه للهجرة إلى أمريكا وأوروبا؛ نتيجة عدم التقدير وعدم المشاركة الفاعلة في المجتمع وفي اتخاذ القرارات ذات الصلة باختصاصاتها، ومستوى التعليم متدني بوجه عام والثقافة العلمية للمجتمع محدودة.

٢-التحديات أمام العالم العربي وخاصة دول مجلس التعاون:

يأتي في مقدمة تلك التحديات ما يلي:

١-التحدي الديمغرافي بالاعتماد على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة مما يؤثر على التركيبة العرقية والطائفية الأمر الذي يثير مشكلة الانتماء والمواطنة.

أما بالنسبة للعالم العربي ككل فإن المشكلة عكسية، فكثافة السكان تؤدي إلى نسبة عالية من البطالة وتدني معدل الدخل الفردي وضعف دور الطبقة المتوسطة، وسعي المثقفين والعلماء للبحث عن العمل والهجرة وهذا يؤدي لتأثير سلبي في تلك المجتمعات ويحرمها من موارد بشرية هامة.

٢-التحدي السياسي الاستراتيجي: وهو ناتج عن ضعف الدول العربية وتعددها مما يؤدي إلى التنسيق السياسي والاستراتيجي بين دولها؛ وهذا يجعلها ضعيفة في مواجهة الضغوط الأجنبية وقابلة للخضوع لها بل والخضوع لجيران في المنطقة بفضل تماسك مجتمعاتهم وتركيزهم على التنمية الوطنية والتسلح مما يجعلهم أكثر قدرة على التأثير في التطور السياسي والتنموي في المنطقة العربية.

٣-التحدي التنموي: وهو ناتج عن محدودية التطور العلمي والتكنولوجي لاستغلال الموارد المتاحة للمنطقة العربية في تحقيق قفزة صناعية وتكنولوجية، مما يجعل المنطقة أكثر استهلاكا واستيرادا من الخارج بدلا من الاعتماد على إنتاجها والتصدير ما عدا الموارد الأولية والطاقة، وهذا يمثل نقطة ضعف لأنه لا يستفيد من أسعار المواد الخام المصنعة ويصدرها بأسعار بخسة مما يجعل المنطقة العربية عرضة لتقلبات أسواق الموارد الطبيعية ونموذج ذلك تقلبات أسعار النفط والغاز.

٤-تحدي الاستقرار والتطور السياسي الديمقراطي: ولعل ذلك يمثل تحديًا كبيرًا وخطيرًا ،إذ عاشت المنطقة العربية لفترة طويلة في حالة سيولة في أنظمتها السياسية والاجتماعية مما أدى لجمود تطورها الديمقراطي، وضعف الحركية الاجتماعية وجعلها غير متماسكة سياسيًا لبروز حالات من الصراع السياسي

ضرورة توافر الإرادة السياسية وتنفيذ القرارات الجماعية وإيجاد آلية للتنفيذ والتخلي عن المجاملة للنهوض بالعمل العربي المشترك

والاجتماعي وتهميش الأقليات، وكذلك تهميش قطاعات مهمة مثل: الشباب والمرأة والاقليات وسيطرة العقليات البيروقراطية على الإدارة وتسرب الفساد والرشاوى والمحسوبية إليها كما يتضح ذلك من التقارير الدولية عن التنمية البشرية أو التنافسية والشفافية التي تجعل كثيرًا من الدول في أسفل القائمة ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي التي استفادت من مواردها وخصصت نسبة كبيرة منها لتطوير البنية الأساسية؛ مما جعلها في مصاف الدول الأكثر تقدمًا في قائمة تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

٥- تحدي المعيشة المستدامة: تحديات تتعلق بالأمن المائي والأمن الغذائي : الدول العربية تعاني من نقص الموارد المائية وخاصة دول مجلس التعاون، وتعتمد على تحلية مياه البحار فهي تنتمي للدول الفقيرة مائيًا، كما أن الدول الأخرى مثل العراق وسوريا ومصر تعتمد على الأنهار النابعة من خارج الوطن العربي وهذه تثار بشأنها مشاكل نابعة من سعي بعض دول الجوار للتنمية ومدى استعداد دول المنبع للتعاون مع دول المصب مما يؤدي لتأزيم علاقات تلك الدول، ويدفع بعض الخبراء للقول بأن الحروب حول المياه هي أحد الحروب الخطيرة في السنوات القادمة، فالمشروعات الإنمائية وبناء سدود في تركيا وأثيوبيا وكذلك استنزاف إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده والمياه الجوفية تمثل تهديدًا خطيرًا للشعب الفلسطيني وللأردن، وهذا يحتاج لعقليات عربية جديدة في التعامل مع مثل هذه القضايا، الأمر الذي يستدعي التفكير الإستراتيجي ومنطق البحث عن حلول غير تقليدية. ونفس المسألة تنطبق على الأمن الغذائي فمعظم الدول العربية تستورد نسبة كبيرة من الغذاء رغم أن دولة مثل السودان يمكن أن تكون سلة غذاء عربية ولكن الخلافات السياسية أكثر تأثيرًا سلبيًا على مفاهيم التعاون، وتجعل العمل العربي المشترك محدودًا كما يتجلى ذلك في ضعف تلك المؤسسات في إطار الجامعة العربية التي ما تزال تعيش بدون عقلية إستراتيجية، ولعل إخفاق الجامعة ومؤسساتها في تطوير المفهوم الأمني والتعاون الأمني هو من أخطر التحديات التي تجعل الأمن القومي العربي خاضعًا للقوى الأجنبية.

٦- تحدي دول الجوار للإقليم العربي: ينبع هذا التحدي مما أطلق عليه المفكر الجزائري مالك ابن نبي منذ منتصف القرن الماضي « القابلية للاستعمار » أو ما أسماه المفكر الاقتصادي المصري سمير أمين بالقابلية للتبعية ونضيف إلى ذلك ما نسميه عقدة الضعف العربية تجاه الدول الأخرى سواء على المستوى العالمي أوعلى المستوى الإقليمي. ومن هنا نلاحظ ثلاث ظواهر:

الأولى: صدور مشروعات دولية من أمريكا، والإتحاد الأوروبي وروسيا؛ للسعي نحو أحداث التغيير في المنطقة العربية.

الثانية : صدور مشروعات من دول الجوار الإقليمي خاصة تركيا بطرحها مشروع إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية من رجب طيب أردوغان بعد أن أخفقوا في الانضمام للإتحاد الأوروبي، ولعل سعي تركيا لتكوين تحالف إسلامي إخواني وتحالف مع دول عربية ضد دول عربية أخرى نموذجًا لتلك الطموحات، ونفس الموقف مع المشروعات الإيرانية بتصدير الثورة المسماة بالثورة الإسلامية والسعي لبسط نفوذها على الطائفة الشيعية في الدول العربية، وما حدث في العراق وليبيا وسوريا وتغلغلها في اليمن وخلاياها النائمة في دول الخليج العربية نموذجًا، أما إسرائيل فقد نجحت في التلاعب بالضعف الفلسطيني وتغذية الصراع الداخلي بين الفلسطينيين مما جعل الخلاف بين حماس وفتح أكثر خطورة وفتكا بالفلسطينيين وقضيتهم مقارنة بالعدو الرئيسي وهو إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية ، وقد بلغ الغرور الإسرائيلي وغطرسة القوة أن أعلن رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو أن سوريا لم تعد موجودة وأن الجولان أرض إسرائيلية.

مقترحات للخروج من الهوة السحيقة أمام العالم العربي ودول مجلس التعاون:

لعل الخروج من المأزق يتمثل في عدد من التصورات التي نطرحها بصورة مبدئية ولكنها تحتاج لدراسات إستراتيجية، وإن تحقيق تلك الخطط يستلزم ثلاثة أمور.

أولها: توافر الإرادة السياسية لدى كل دولة عربية على مستوى الجامعة العربية أو مجلس التعاون أو الاتحاد المغاربي هو نقطة الانطلاق.

ثانيها: التنفيذ الكامل للقرارات التي تتخذ على مستوى منظمات العمل العربي والعمل الخليجي المشترك وليس صدور قرارات لا تنفذ بصورة كاملة ويعيش العرب في دائرة مقولة المفكر السعودي عبد الله القصيمي « إن العرب ظاهرة صوتية »؛ لذا لا تؤخذ قراراتهم وأطروحاتهم وشعاراتهم من أعدائهم مأخذ الجد.

ثالثها: أن تكون هناك آلية للتنفيذ والمتابعة ومحاسبة الدول

التي لا تنفذ القرارات، ويتم التخلي بدرجة كبيرة عن عقلية المجاملة ما يكون على حساب التقدم والقوة ولسنا في مجال ذكر أية مقترحات طرحها قادة عرب كبار ومن دول مهمة وآلت إلى النسيان بدعوى الحاجة للدراسة المتأنية.

فإذا توافرت هذه العناصر يمكن أن تأتي الانطلاقة الجادة ويمكن أن يتحقق التكامل العربي أو الخليجي المنصوص عليه كهدف في المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، كما يمكن أن يتحقق التكامل العربي الذي هو أحد أهداف جامعة الدل العربية منذ إنشائها عام ١٩٤٥م، بدلا من الاجتماعات العديدة والقرارات المتعددة التي لا يتم الالتزام بها.

أما بالنسبة لعناصر التخطيط الاستراتيجي والتفكير المستقبلي للخروج من المأزق الراهن الذي يواجه الدول العربية عامة والخليجية خاصة فيمكن أن نذكر النقاط التالية:

١- تطوير برنامج نووي عربي سلمي، فرغم توافر الموارد المالية والموارد البشرية من العلماء والخبراء لم يتم الاستفادة منهم رغم كثرة القرارات والتصريحات في هذا الصدد، بل الأكثر خطورة أن كل دولة عربية تعمل أحيانًا كثيرة منفردة بعيدًا عن التنسيق العربي المشترك الذي أقرته التنظيمات العربية العديدة ويمكن أن يقوم هذا البرنامج النووي العربي على أساس التوزيع لوحدات ومكونات البرنامج بين الدول العربية الأعضاء فيه وهذا يكون في إطار التكامل ولتحقيق الأمن للمنشآت النووية وأيضًا لإرضاء طموحات وتطلعات كل دولة عربية أو كل قيادة عربية.

٢-تطوير مشروعات البنية الأساسية العربية، وهنا يمكن أن نشير إلى مسألة بناء الجسور العربية بين دول مجلس التعاون وخاصة جسر الملك فهد وجسر الملك حمد اللذين يربطان السعودية والبحرين وأثرهما الإيجابي على التكامل الاقتصادي ليس بين البلدين فحسب وإنما على دول مجلس التعاون، كذلك الجسر بين السعودية ومصر عبر خليج العقبة يمكن أن يمثل نقطة انطلاق لتكامل اقتصادي وتجاري عربي، أضف إلى هذا خط السكة الحديد الخليجي ويمكن أن يتواصل ويرتبط بالسكك الحديد في دول عربية أخرى مثل مصر ويمتد إلى المغرب العربي.

٣-التفكير خارج الصندوق في العمل السياسي العربي في إطار التكامل مع احتفاظ كل دولة بسيادتها ولكن بمشروعات مبتكرة تبعد الخلافات العربية جانبًا وتنحي طموحات وحساسيات كل دولة.

٤-تنسيق التعامل الاقتصادي والتنموي والاستثماري بين الدول العربية وفقا لضمانات الائتمان والاستثمار أسوة بما يحدث بين الدول المتقدمة وبعض الدول العربية التي ترتهن أموالها وصناديقها التنموية لدى تلك الدول رغم عدم وجود ضمانات كافية ورغم الخسائر التي تنتج من حين لآخر على تلك الأموال بسبب الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة

٥-الحاجة للتفكير المستقبلي من المثقف العربي وصاحب القرار السياسي وهذا يساعد في بلورة مشروع النهضة العربية في القرن الحادي والعشرين. لأن أحد أهم مآسي العالم العربي هو استخدام السلطة السياسية للمثقف ورجل الدين والأكاديمي للترويج لأفكارهم مقابل مناصب وزارية ترضي غرورهم ومصالحهم مما يؤدي لتبعية المثقف ورجل الدين والأكاديمي لصاحب القرار السياسي وأحيانا قليلة يسيطر المثقف أو رجل الدين أو الأكاديمي على رجل السياسة. وكلتا الحالتين بالغة الخطورة والسوء. فالمثقف ينبغي أن يكون أكثر استقلالية وكذلك رجل الدين وهذا لا يعني الانعزال بل ما ندعو إليه هو التفاعل الإيجابي بين هؤلاء الأشخاص حتى لا يحدث الصراع بينهم وكذلك عدم تحويل الأكاديميين إلى وزراء إذ يؤدي الأمر للتكالب على المناصب بدلًا من التفرغ للعلم والبحث العلمي.

أهمية تطوير برنامج عربي سلمي واستكمال البنية الأساسية العربية

٦-ضرورة بناء ثقافة عربية جديدة تضع معايير الصواب والخطأ وتعمق القيم الأصيلة والتخلي عن التقاليد البالية أو القيم التي لا تتماشى مع مقتضيات العصر واحتياجاته الضرورية في القرن الحادي والعشرين حيث تسود مبادئ حقوق الإنسان والتجارب والممارسات الديموقراطية واحترام آدمية الإنسان بصفته إنسانًا.

٧-ومن الضروري أن تتاح الفرصة المتكافئة لجميع فئات المجتمع وأعراقه وقواه المجتمعية من الشباب والمرأة والأقليات العرقية والطائفية والدينية وغيرها للمساهمة في بناء المجتمع والاستفادة من إنتاجه وقدراته على قدم المساواة مثل غيرهم من المواطنين.

تلك بعض أفكار قابلة للتطوير والدراسة لوضع إستراتيجية شاملة وخطط تنفيذ عربية نأمل أن تتحقق فيتحول العرب إلى قوة فاعلة بدلًا من كونهم قوة مهمشة، ولعل دول مجلس التعاون أكثر القوى والتجمعات الاقتصادية المؤهلة للمبادرة العربية والتي تمثل علامة مضيئة في المسيرة التنموية التكاملية العربية. ●

خبير الدراسات الإستراتيجية الدولية
ـ مندوب مصر الدائم لدى الجامعة العربية (سابقًا)

شركة محمد عبدالله شربتلي المحدودة

المركز الرئيسي: صندوق بريد ٤١٥٠ - جدة ٢١٤٩١ - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٠٠٠٠ ٦٧٩ ١٢ ٠٠٩٦٦

البريد الإلكتروني: jeddah@sharbatlyfruit.com

فاكس: ٦٩٣ ٢٩٢٩ /٢٢٠٠ ٦٧٨ ١٢ ٠٠٩٦٦

الموقع الإلكتروني: www.sharbatlyfruit.com

التضامن بلغ ذروته في حرب أكتوبر بتنسيق ثنائي خارج الجامعة

القمم العربية: رؤية نقدية

لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية، عند تأسيسها في ٢٢ مارس عام ١٩٤٥م، نصًا يحدد مستوى تمثيل الدول الأعضاء في مجلس الجامعة أعلى سلطة في قمة الهرم التنظيمي لهذه المنظمة الإقليمية، وتعين الانتظار لأكثر من نصف قرن قبل أن تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على إجراء تعديل في الميثاق يلزم الدول الأعضاء بعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة مرة واحدة على الأقل كل عام.

د. حسن نافعة

عام ٢٠٠٠م، وافقت الدول الأعضاء على إضافة «ملحق خاص «نصت مادته الأولى على أن مجلس جامعة الدول العربية «يعقد على المستويات التالية: أ-مستوى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية أو من يمثلهم على مستوى القمة، ب-مستوى وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، ج-مستوى المندوبون الدائمون». كما نصت مادته الثالثة على أن المجلس «ينعقد على مستوى القمة بصفة منتظمة، في دورة عادية مرة في السنة في شهر مارس، وله عند الضرورة أو بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي العربي، عقد دورات غير عادية إذا تقدمت إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ووافق على عقدها ثلثا الدول الأعضاء». والتزمت الدول الأعضاء بهذا النص وانتظمت القمم العربية منذ تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠م، حتى الآن ما عدا عام ٢٠١١م، الذي شهد انطلاق ما أصبح يعرف باسم «ثورات الربيع العربي».

غير أن الالتزام بدورية انعقاد القمة العربية سنويًا ما زال إنجازًا هشًا. ففي سابقة خطيرة، قررت المغرب، وهي الدولة التي كان يفترض أن تستضيف مؤتمر القمة العربي عام ٢٠١٦م، العدول عن استضافة القمة قبل أسابيع من الموعد المحدد لانعقادها، وأصدرت وزارة الخارجية المغربية بيانًا جاء فيه:» القمة العربية لا يمكن أن تشكل غاية في حد ذاتها، أو أن تتحول إلى مجرد اجتماع مناسباتي، وأن الظروف الموضوعية لا تتوفر لعقد قمة عربية ناجحة، قادرة على اتخاذ قرارات في مستوى ما يقتضيه الوضع، وتستجيب لتطلعات الشعوب العربية. وفي غياب قرارات هامة ومبادرات ملموسة يمكن عرضها على قادة الدول العربية، ستكون القمة مجرد مناسبة للمصادقة على توصيات عادية، وإلقاء خطب تعطي الانطباع الخاطئ بالوحدة والتضامن بين دول العالم العربي ... إن العالم العربي يمر بمرحلة عصيبة، بل إنها ساعة الصدق والحقيقة، التي لا يمكن فيها لقادة الدول العربية الاكتفاء بمجرد القيام، مرة أخرى، بالتشخيص المرير لواقع الانقسامات والخلافات الذي يعيشه العالم العربي، دون تقديم الإجابات الجماعية والحازمة لمواجهة هذا الوضع سواء في العراق أو اليمن أو سوريا التي تزداد أزماتها تعقيدًا بسبب كثرة الأجندات الإقليمية والدولية، كما لا يمكنهم الوقوف مكتوفي الأيدي أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية، أو الاقتصار على دور المتفرج، الذي لا حول له ولا قوة، على المآسي التي تمس المواطن العربي في صميمه». وينطوي هذا البيان ليس فقط على رفض الالتزام بدورية القمة العربية لكنه يعد بمثابة شهادة رسمية من دولة عضو بالجامعة على فشل القمم العربية، ولولا قبول موريتانيا استضافة القمة في دورتها السابعة والعشرون لتعطلت القمم العربية من جديد.

إن غياب نص ملزم في الميثاق لمدة ٥٥ عامًا لم يحل دون استشعار الدول الأعضاء بالحاجة لعقد اجتماعات على مستوى القمة. ففي عام ١٩٤٦م، انعقدت أول قمة طارئة في أنشاص

لبحث تطور الأوضاع الفلسطينية، وفي عام ١٩٥٦م، عقدت قمة عربية طارئة ثانية لبحث العدوان الثلاثي على مصر، ومع ذلك لم تبذل محاولات جادة لمأسسة مؤتمرات القمة العربية وتحويلها إلى دورية إلا في بداية الستينات، حين دعا عبد الناصر لعقد قمة عربية لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مجرى مياه نهر الأردن. فالقمة العربية التي انعقدت في القاهرة عام ١٩٦٤م، استجابة لهذه الدعوة هي أول قمة تتخذ قرارًا بدورية وسنوية القمم العربية. ورغم عدم التزام الدول العربية حرفيًا بتنفيذ هذا القرار، إلا أن أدبيات الجامعة ، تؤرخ لدورية القمم بدءًا بمؤتمر القاهرة والذي تشير إليه باعتباره «مؤتمر القمة العربي الأول». وفيما بين دورة الانعقاد الأولى بالقاهرة عام ١٩٦٤م، ودورة الانعقاد السابعة والعشرون المقرر عقدها في نواكشوط هذا العام، عقد قمم عربية أخرى كثيرة لكنها تصنف باعتبارها طارئة أو غير عادية.

وسوف نحاول في هذا المقال إلقاء نظرة عامة على مسيرة هذه القمم، أملا في التعرف على الأسباب التي أدت لانعقادها والأهداف التي سعت لتحقيقها والنتائج التي تمكنت أو عجزت عن تحقيقها. ولأن التوصل إلى تقييم موضوعي لأداء القمم العربية يتطلب تحليل تفصيلي وشامل لمجمل القرارات التي اتخذتها عبر مسيرتها، وهو ما يتعذر القيام به في مثل هذه الدراسة المحدودة، فسوف نكتفي هنا بفحص إجمالي لقرارات القمم العربية حول القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، باعتبارها محور العمل العربي المشترك لعلنا نتمكن من التوصل إلى مؤشرات عامة لبعض عوامل النجاح أو الإخفاق عبر هذه المسيرة.

أولا: صورة بانورامية لمسيرة القمم العربية:

بلغ إجمالي عدد مؤتمرات القمة التي عقدت منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، وحتى نهاية عام ٢٠١٥م، أكثر من أربعين مؤتمرًا منها ٢٦ مؤتمرًا تصنف كدورات انعقاد «عادية» والباقي يصنف كمؤتمرات طارئة. يدخل ضمن التصنيف الأخير عدد من المؤتمرات التي انعقدت قبل «مؤتمر القمة العربي الأول» الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤م، مثل مؤتمر أنشاص عام ١٩٤٦م، لبحث تطور الأوضاع على الساحة الفلسطينية، ومؤتمر بيروت عام ١٩٥٦م، لبحث العدوان الثلاثي على مصر، كما يدخل ضمنه عدد من المؤتمرات عقدت بعد هذا التاريخ، كمؤتمر القاهرة الذي عقد عام١٩٧٠م، لبحث تداعيات الصدام المسلح بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني (أحداث أيلول الأسود)، ومؤتمر الرياض عقد عام ١٩٧٦م، لبحث تداعيات الحرب الأهلية في لبنان، إضافة إلى سلسلة مؤتمرات عقدت عقب فشل مؤتمر فاس الأول عام ١٩٨١م، في إيجاد توافق حول مبادرة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي واستمرت حتى تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠ م، للنص على دورية انعقاد القمة.

وبفحص ملابسات انعقاد القمم العربية، يتبين ما يلي:

بلغ متوسط انعقاد القمم العربية عمومًا، العادية والطارئة معًا، ما يقرب من قمة واحدة كل عامين تقريبًا ما بين قمة عادية واحدة كل ثلاث سنوات تقريبًا، وطارئة واحدة كل خمس سنوات تقريبًا.

بلغ عدد السنوات التي لم تعقد فيها أي قمة عربية على الإطلاق، عادية كانت أم طارئة، ٢٥ عامًا من عمر الجامعة البالغ سبعون عامًا، تخللتها فجوات زمنية لم تنعقد فيها أي قمة عربية، أطولها الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٥م، وبلغت تسع سنوات متتالية، تليها الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥م، وبلغت أربع سنوات متتالية، فالفترة من ١٩٩٧-١٩٩٩م، وبلغت ثلاث سنوات متتالية.

شهدت بعض السنوات أكثر من مؤتمر واحد للقمة، ففي عام ١٩٦٤م، وهو عام تدشين دورية القمم العربية، انعقد مؤتمران للقمة، الأول بالقاهرة في يناير والثاني بالإسكندرية في سبتمبر. وتكرر الشيء نفسه عام ١٩٩٠م، حيث عقد مؤتمران للقمة، الأول في بغداد في مايو والثاني في القاهرة في أغسطس.

جميع مؤتمرات القمة التي عقدت خلال الفترة من ١٩٨٢م، وحتى عام ٢٠٠٠ م، والتي بلغت ثمانية عشر عامًا كانت طارئة. ولأن دورات الانعقاد العادي للقمم لم تبدأ إلا عام ١٩٦٤م، ثم توقفت عام ١٩٨١م، عقب فشل مؤتمر فاس ولم تستأنف من جديد إلا بعد تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠م، لإلزام الدول العربية بدورية انعقاد القمم، فمعنى ذلك أن أغلبية مؤتمرات القمة التي انعقدت حتى عام ٢٠٠٠م، كانت في الواقع طارئة.

بعد تنامي الدعوة لعقد مؤتمرات قمة لمعالجة قضايا "فنية" وتجاوب العديد من الدول العربية، بدأ التفكير في الدعوة لعقد مؤتمرات قمة تهتم بأمور أخرى غير القضايا السياسية المباشرة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت الجامعة بالفعل من عقد مؤتمرين للقمة تحت عنوان "القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية"، الأول عقد في الكويت عام ٢٠٠٩م، والثاني عقد في الرياض عام ٢٠١٣م. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر القمة العادية المنعقد في عمان عام ١٩٨٠م، ركز جل اهتمامه على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا الاهتمام ما لبث أن فتر ولم ينشط إلا منذ سنوات قليلة، أي بعد مرور أكثر من ربع قرن على انعقاد قمة عمان. كما أن تنامي ظاهرة الإرهاب أدى إلى ظهور دعوات تطالب بتخصيص قمم عربية لمناقشة القضايا الفكرية والثقافية.

نخلص من هذا الفحص الموجز لمسيرة انعقاد القمم العربية وملابسات انعقادها إلى مجموعة من الملاحظات نجملها على النحو التالي:

لم تأخذ مؤتمرات القمم العربية شكل العمل المؤسسي المنظم لأسباب كثيرة، أهمها تفضيل معظم القادة العرب العمل من خلال مشاورات ثنائية أو جماعية محدودة تسمح بانتقاء نوعية محاوريهم، وعدم تحمسهم لمؤتمرات تشمل كافة الدول العربية وتعقد تحت مظلة الجامعة العربية، لاعتقادهم أن هذا النوع من المؤتمرات غالبًا ما يؤدي إلى تعميق الخلافات وليس حلها، ولشكوكهم في أن أطرافًا تسعى لتوظيفها لخدمة مصالح شخصية، ولا تتوافر لدى الجميع نوايا للالتزام بما يتخذ فيها من قرارات. ويلاحظ هنا أن الدول العربية لم تلتزم بمبدأ الدورية إلا بعد تعديل الميثاق عام ٢٠٠٠م، على الرغم من أن «مؤتمر القمة العربي الأول» (القاهرة ١٩٦٤م) كان اتخذ قرارًا بدورية القمم. لكن من الواضح لا تتوافر حتى الآن أي ضمانات جدية بأن الدول العربية سوف تلتزم بدورية القمم العربية، بدليل ما أقدمت عليه المغرب مؤخرًا. وذلك يدل على خلل في بنية النظام العربي يتعين تصحيحه.

من هدنة ٤٩ إلى حرب ٧٣ افتقرت الجامعة لاستراتيجية المواجهة والسلام

لعبت التطورات الدولية والإقليمية في كل مرحلة دورًا حاسمًا في التأثير على القمم العربية، سواء من حيث القابلية للالتئام أصلًا أو من حيث فاعلية ما قد يتخذ فيها من قرارات، ولم يتراجع تأثير هذه التطورات نسبيًا إلا بعد إقرار دورية القمم العربية عام ٢٠٠٠م، ومع ذلك يصعب إنكار حقيقة مهمة وهي أن الدول العربية كثيرًا ما كانت تنسى خلافاتها وتسارع بتلبية دعوات القمة في كل مرة تتعرض فيها أي من الدول الأعضاء لمخاطر خارجية. والأمثلة كثيرة: فقد سارعت الدول الأعضاء بتلبية دعوة الملك فاروق لعقد قمة عربية في أنشاص عام ١٩٤٦م، لمواجهة الأخطار الصهيونية المتزايدة على الشعب الفلسطيني، وتلبية دعوة الرئيس اللبناني لعقد قمة عربية في بيروت عام ١٩٥٦م، لبحث مواجهة العدوان الثلاثي على مصر، وتلبية دعوة الرئيس السوداني لعقد قمة عربية في الخرطوم لبحث نتائج العدوان الإسرائيلي على ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧م.

لعبت الأوضاع الداخلية المأزومة في الدول العربية، سواء في الماضي أو في الحاضر، دورًا مهمًا احيانًا لتهيئة ظروف استدعت الدعوة إلى انعقاد قمم عربية. ففي الماضي دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد قمة عربية في القاهرة عام ١٩٧٠م، لبحث النتائج المترتبة على أحداث "أيلول الأسود" في الأردن، كما دعا العاهل السعودي لعقد قمة عربية في الرياض عام ١٩٧٦م،

الخلاف بين الفقهاء حول التكييف القانوني لمؤتمرات القمة العربية التي عقدت قبل عام ٢٠٠١ ظل محتدمًا لفترة طويلة

لبحث تطورات الحرب الأهلية في لبنان..الخ. وفي الحاضر ترتب على اندلاع "ثورات الربيع العربي" اشتعال حروب أهلية عجزت مؤسسات العمل العربي المشترك، بما فيها القمم العربية، عن إيجاد حلول عربية خالصة لها، مما فتح المجال أمام تغلغل القوى الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأسفرت في حالات معينة عن تجميد عضوية بعض الدول التي تشكلت فيها حكومات متعددة تدعي كل منها أحقيتها في تمثيل الدولة في جامعة الدول العربية، مما أضعف من هيبة الجامعة العربية عامة، ومؤتمرات القمة خاصة.

الخلاف بين الفقهاء العرب حول تكييف الوضع القانوني لمؤتمرات القمة العربية التي عقدت قبل عام ٢٠٠١م، ظل محتدمًا لفترة طويلة. فهناك من اعتبرها اجتماعات مجلس جامعة على مستوى القمة، وهناك من اعتبرها مجرد مؤتمرات دبلوماسية منفصلة وقائمة بذاتها، وهو الخلاف الذي لم يحسم فعليًا إلا بعد تعديل الميثاق وتقنينه لوضع القمم العربية كأعلى سلطة في هيكل الجامعة. فبموجب هذا التعديل أصبحت مؤتمرات القمة العربية، حكمًا، اجتماعات دورية لمجلس الجامعة على مستوى القمة. ولأن أغلبية القمم العربية التي عقدت قبل عام ٢٠٠٠م، كانت طارئة خصصت لمناقشة أزمات بعينها ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تلك الأزمات أو العمل على إيجاد حلول لها، وليس لمتابعة تنفيذ برامج وأنشطة مؤسسات الجامعة كما يفترض أن يكون حال مؤتمرات القمة الاعتيادية، فقد انصبت معظم القرارات التي اتخذتها على معالجة الأعراض الظاهرة للأزمات التي استدعت انعقادها، ولم يتسع جدول أعمالها لبحث مجمل الأوضاع العربية أو لمناقشة جذور هذه الأزمات ومعالجة الأسباب التي أدت إلى ظهورها.

ويشير الفحص لملابسات انعقاد القمم العربية، الطارئة والعادية، ولجدول أعمالها، ولمجمل قراراتها، إلى أن القمم التي عقدت منذ تأسيس الجامعة وحتى عام ٢٠٠٠م، فرضتها أزمات اختلفت طبيعتها من مرحلة إلى أخرى، وكان يتعين عليها، خصوصًا بعد أن تحولت إلى اجتماعات سنوية منتظمة أن تؤدي إلى تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وفقًا لخطط زمنية مدروسة، وهو ما لم يحدث.

وأيًا كان الأمر، فقد غطت قرارات القمم العربية، سواء ما عقد منها قبل عام ٢٠٠٠م، أو بعده، قضايا كثيرة يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: تتعلق بالقضايا ذات الصلة بالجوانب المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي. فقد انعقدت أول قمة في أنشاص ١٩٤٦م، للتعامل مع تطور المشروع الصهيوني قبل قيام الدولة الإسرائيلية. وبعد قيام إسرائيل ودخولها في حروب ومواجهات مسلحة، سواء ضد الدول العربية أو المنظمات التي رفعت شعار المقاومة المسلحة في مراحل مختلفة، انعقدت العديد من مؤتمرات القمة للتعامل مع نتائج هذه المواجهات. وعندما بدأت دول ومنظمات عربية بعينها، كمصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، تدخل في تسويات سياسية منفردة مع إسرائيل، انعقدت مؤتمرات قمة عديدة للتعامل مع ردود الفعل العنيفة التي أثارتها هذه التسويات. فإذا أضفنا أن قضية تمثيل الشعب الفلسطيني، وما أثارته من خلافات عربية حادة، كانت بين الموضوعات العديدة التي عالجتها قمم عربية خاصة أو تناولتها قرارات عديدة، لأدركنا أن القضية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، هيمنت على أنشطة وغالبية قرارات القمم العربية.

المجموعة الثانية: تتعلق بالقضايا والموضوعات ذات الصلة بالأزمات التي اندلعت بين دولة عربية أو أكثر، من ناحية، ودول أو قوى غير عربية، من ناحية أخرى، أو بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون العربية. وهناك أمثلة عديدة لأزمات يمكن تصنيفها ضمن هذه المجموعة: كالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، واحتلال إيران للجزر الإماراتية عام ١٩٧٢م، والحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨م..الخ. كما يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأزمات المرتبطة باتهامات عربية لإيران بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، خاصة في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين وغيرها. وقد عقدت قمم عربية خاصة أو صدرت قرارات تتعلق بهذه القضايا أو بعضها من قمم عربية دورية.

المجموعة الثالثة: تتعلق بخلافات أو منازعات عربية-عربية تطور بعضها إلى صراعات مسلحة. كالصراع المسلح الذي اندلع بين المغرب والجزائر في بداية الستينات، أو الصراع المسلح الذي اندلع بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية في سبتمبر

١٩٧٠م، أو الحرب والصراعات المسلحة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي قبل وبعد الوحدة، أو الحرب الأهلية في لبنان ..الخ. وقد عقدت قمم عربية خاصة وأصدرت قرارات لمعالجة بعض أو كل هذه المنازعات.

المجموعة الرابعة: تتعلق بالقضايا التي تتناول التعاون والتكامل العربي، وكذلك الموضوعات التي تتناول إصلاح الجامعة أو تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك. وقد انعقدت قمم خاصة أو صدرت قرارات من قمم دورية لمعالجة بعض أو كل هذه القضايا.

ونظرًا لصعوبة رصد وتحليل كافة القرارات التي صدرت عن كل القمم العربية حول جميع القضايا التي أدرجت على جداول أعمالها، فسنكتفي بتحليل ما صدر منها حول مجموعة واحدة وهي القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. وقع اختيارنا على هذه المجموعة بالذات لأن القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي شكلت محور الاهتمام الرئيسي لنشاط الجامعة عامة والقمم العربية خاصة.

هزيمة ٦٧ غيرت الاستراتيجية العربية من «التحرير» إلى إزالة آثار العدوان

ثانيًا: رؤية تحليلية لفاعلية القمم العربية - القضية الفلسطينية نموذجًا:

تصدرت القضية الفلسطينية جدول أعمال الجامعة العربية منذ اللحظة الأولى لإنشاء الجامعة. فقد كانت حاضرة بقوة أثناء المشاورات التمهيدية حيث أشار إليها «بروتوكول الإسكندرية» عام ١٩٤٤م، كما كانت حاضرة أثناء المفاوضات التأسيسية حيث أفرد الميثاق ملحقًا خاصًا بفلسطين لضمان مشاركة مندوب عنها في أنشطة الجامعة ومنح حق المشاركة في التصويت على مشروعات القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ومن أجلها انعقد في أنشاص عام ١٩٤٦م، أي بعد عام واحد من تأسيس الجامعة العربية، أول مؤتمر قمة عربي. ولأنها ظلت حاضرة في جميع المؤتمرات اللاحقة للقمم، يكفي أن نعقد مقارنة بسيطة بين ما كانت عليه فلسطين حين انعقد أول مؤتمر قمة عربي في أنشاص وما هي عليه الآن، لندرك حجم الإخفاق الذي منيت به القمم العربية في تعاملها مع قضية العرب الأولى أو المركزية، كما يقال دائمًا.

ولتوضيح أسلوب القمم العربية في التعامل مع القضية الفلسطينية وإدارة الصراع مع إسرائيل منذ انعقاد أول قمة عربية طارئة عام ١٩٤٦م، وحتى الآن، ورصد ما طرأ على هذا الأسلوب من تغير بسبب التطورات المحلية والإقليمية والدولية، يفضل تقسيم هذه الفترة الممتدة إلى مرحلتين: مرحلة المواجهة، ومرحلة التسويات المنفردة.

مرحلة المواجهة والصمود:

حين انعقدت أول قمة عربية طارئة في أنشاص نهاية مايو عام ١٩٤٦م، تلبية لدعوة الملك فاروق، لم تكن القضية الفلسطينية قد شقت طريقها بعد إلى ساحة الأمم المتحدة التي كانت في طور التأسيس، غير أن التطورات على الأرض الفلسطينية كانت تنذر بانفجار وشيك. وقد لبت جميع الدول الأعضاء في الجامعة، والتي لم يكن قد مر على إنشائها أكثر من عام، دعوة الملك فاروق على الفور. ويلاحظ أنه لم يصدر عن هذه القمة بيان ختامي، لكن صدرت مجموعة القرارات أهمها: ١- التزام الدول الأعضاء بمساعدة الشعوب العربية المستعمرة على نيل استقلالها. ٢-النظر إلى فلسطين باعتبارها قطر لا ينفصل عن باقي الأقطار العربية والتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها «قلب القضايا القومية» ٣-مواجهة الصهيونية، باعتبارها خطر ليس على فلسطين وحدها وإنما على جميع البلاد العربية والإسلامية ٤-الدعوة إلى وقف الهجرة اليهودية وقفا تامًا، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين. ٥- اعتبار أي سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين تأخذ بها حكومتا أمريكا وبريطانيا هي سياسة عدوانية تجاه كافة دول الجامعة العربية. ٦- الدفاع عن كيان فلسطين في حالة الاعتداء عليه. ٦- مساعدة عرب فلسطين بالمال، وبكل الوسائل الممكنة.

يلفت النظر هنا أن قرارات قمة أنشاص لم تكن مجرد حبر على ورق، بدليل التزام جميع الدول العربية برفض مشروع تقسيم فلسطين اثناء مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، ثم بتدخل جيوشها عسكريًا فور إعلان قيام دولة إسرائيل من جانب واحد. ورغم أن قرار التدخل العسكري، والذي استهدف مساعدة الشعب الفلسطيني، إلا إن إدارة المعارك لم تكن على المستوى المطلوب، وافتقدت للحد الأدنى من التخطيط والتنسيق، وعكست تباين دوافع وأهداف الدول العربية من وراء المشاركة في حرب ١٩٤٨م، والتي انتهت بهزيمة عربية مكنت إسرائيل ليس فقط من تثبيت أقدامها في المنطقة وإنما أيضًا من الهيمنة على مساحة من الأراضي الفلسطينية تبلغ ضعف ما كان مخصصًا لها في قرار التقسيم، وأجبرت الدول العربية المجاورة على توقيع اتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩م. الأخطر من ذلك أن ما تبقى من فلسطين التاريخية انقسم إلى جزأين غير متصلين جغرافيًا، أحدهما يتاخم إمارة شرق الأردن، وهو الضفة الغربية، والآخر يتاخم مصر وهو قطاع غزة. وبدمج الضفة الغربية وإمارة شرق الأردن في دولة حملت اسم «المملكة الأردنية الهاشمية»

٤٠ مؤتمرًا عدد القمم منذ تأسيس الجامعة حتى عام ٢٠١٥ منها ٢٦ مؤتمرًا دورات «عادية» والباقي طارئة

ووضع قطاع غـزة تحت سلطة الإدارة المصريـة، توارت «القضية الفلسطينيـة» من جـدول أعمال الجامعة العربيـة وحل محلها ما أصبح يعرف باسم «الصراع العربي – الإسرائيلي».

رغم خطورة ما جرى عقب قمة أنشاص، إلا أن أحدًا من القادة العـرب، وعلى مدى عشر سنوات كاملـة، لم يفكر في الدعوة لعقد قمة تتبنى استراتيجية عربية موحدة لإدارة هذا «الصراع». وحين تعرضـت مصـر لعدون مسلح عـام ١٩٥٦م، انعقـدت قمة بيروت الطارئـة وصدر عنهـا بيان تضمن «مناصرة مصـر ضد العدوان الثلاثـي»، ولم يـرد لإسرائيل ذكـر بالاسم في هـذا البيان، وتعين الانتظار عشر سنوات أخرى قبل أن تنعقد قمة عربية جديدة. أما المناسبـة هذه المرة فكانت الرد على الخطط الإسرائيلية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن.

بدت قمـة القاهرة التي انعقدت في مقـر الجامعة العربية في يناير عام ١٩٦٤م، بناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر، مختلفة عما سبقها، حيث حاولت وضع تصور جماعي لعمل عربي مشترك يتحرك وفقًا لخطة مدروسة طويلـة الأمد. فقد عكست القرارات الصادرة عن هذه القمة رغبة في التحرك على أربعة محاور:

المحور الأول: يتعلق بتصفية الخلافات العربية لتوحيد الجهود لمواجهة الخطر الإسرائيلي على كافة الصعد.

المحـور الثـاني: يتعلـق بوضـع خطـط مشتركـة لمواجهـة مشروعـات إسرائيـل الخاصة بتحويـل مجرى نهـر الأردن. وقد أقرت القمـة إنشاء «هيأة عربية لاستغلال ميـاه نهر الأردن»، لها شخصية اعتباريـة و «قيادة عسكرية عربية موحدة» للرد على أي استفزازات إسرائيلية.

المحـور الثالـث: يتعلـق بتنظيم صفـوف الشعـب الفلسطيني لتمكينـه من تحريـر وطنه وتقرير مصـيره في المستقبل. وفي هذا السيـاق أقرت القمـة تفويض السيد أحمد الشقـيري للقيام بهذه المهمة.

المحـور الرابع: يتعلق بمأسسة العمل العربي المشترك وتمكين مؤسساته من متابعة المستجدات واتخاذ ما يلزم من قرارات للرد علـى ما قد تطرحه من تحديات. وقد تم الاتفاق على دورية القمة وعلى ضرورة عقدها مرة واحدة على الأقل كل عام، على أن يكون الاجتماع المقبل في الإسكندرية.

وتطبيقًا لهـذه القرارات، انعقد مؤتمـر القمة العربي الثاني في الاسكندريـة بالفعل بداية سبتمـبر ١٩٦٤م، وتبنى «خطة عمل عربـي جماعي لتحرير فلسطين عاجـلا أو آجلا»، وتقرر البدء في «تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهـر الأردن وحمايتها عسكريًا»، ووافـق على قيـام «منظمـة التحريـر الفلسطينية ودعـم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني». واستمرت قوة الدفع في العام التـالي، فانعقـدت قمـة عادية ثالثة بالـدار البيضـاء في سبتمبر ١٩٦٥م، شهـدت التوقيع علـى «ميثاق التضامـن العربي»، وأعلن الزعمـاء العـرب التزامهم بدعم منظمـة التحريـر الفلسطينية وجيش التحريـر الفلسطيني التابع لها، ووعـدوا بدراسة مطلبها الخاص بإنشـاء مجلس وطنـي فلسطيني، وأقـروا «خطة عربية موحـدة للدفـاع عـن قضية فلسطـين في الأمم المتحـدة والمحافل الدولية، ومواصلة استثمـار مياه نهر الأردن وروافده طبقًا للخطة المرسومة.

غـير أن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن. فقد بدأت مزايدات بـين الأنظمة العربيـة حالت دون الالتـزام بدوريـة القمة. لذا لم تنعقـد قمة عربية عـام ٦٦، وأفضت المزايـدات إلى توريط مصر في حرب لم تكن مستعـدة لها، انتهت بهزيمة عربية قاسية مكنت إسرائيل ليس فقط من استكمال احتلال بقية فلسطين التاريخية، وإنمـا احتـلال الجـولان وسينـاء، وفرضـت تغيـيرا جوهريا في الاستراتيجيـة العربية في مواجهة إسرائيل بعد أن تواضع هدفها، مرحليا على الأقل، من «تحرير فلسطين» إلى «إزالة آثار العدوان»، ولم تعـد هناك دولة عربية واحدة تتحدث رسميًا عن هدف إقامة دولـة فلسطينية على كامـل التراب الوطنـي الفلسطيني باعتباره هدفًا قابلًا للتحقيق على أرض الواقع.

لم يستسلـم عبد الناصر للهزيمة، وساعـد صموده على بقاء العمـل العربـي المشترك حيًا إلى حـد ما، وهو مـا انعكس في قمة الخرطوم التي عقدت في أغسطس عام ١٩٦٧م، واشتهرت بلاآتها الثـلاث (لا اعـتراف بإسرائيـل، ولا تفاوض معهـا، ولا صلح)، وبالتزام الدول المصدرة للنفط بدعم مادي لدول المواجهة لتعظيم قدرتها على الصمود. ومع تصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصريـة وتزايد نشاط المقاومة الفلسطينية المسلحة على الجبهة الأردنية، بـدأت تظهر خلافات عربية حول أنسب الاستراتيجيات العربيـة المطلوبة لمواجهة إسرائيل، ممـا تعذر عقد قمة عربية في عـام ٦٨، وحين التأمـت قمة الرباط عـام ١٩٦٩م، جرت محاولة لبلـورة استراتيجية تعكس الحد الأدنى مـن التوافق العربي، لكن القمـة انفضت دون بيان ختامي، ولم تعقـد القمة التالية إلا عقب

اندلاع اشتباكات عنيفة بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في سبتمبر عام ١٩٧٠م. ورغم نجاح قمة القاهرة، والتي كانت آخر قمة يشارك فيها عبد الناصر الذي رحل في احتواء النزاع الأردني الفلسطيني وفي عقد مصالحة بين ياسر عرفات والملك حسين، إلا أن القمم العربية لم تستأنف إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ستظل حرب أكتوبر هي أنجح المواجهات العسكرية التي خاضها العرب ضد إسرائيل. ففيها وصل التضامن العربي ذروته، خاصة استخدام النفط فعلا كسلاح في المعركة. ومن المفارقات أن هذا التضامن لم ينجم عن جهد بذلته قمم عربية بقدر ما كان نتاجًا لتنسيق ثنائي بين مصر وسورية على الصعيد العسكري، وبين مصر والسعودية، على الصعيدين السياسي والنفطي. لكن هذا التضامن العربي لم يصمد طويلا رغم نجاحه غير المسبوق، إذ ما لبثت الخلافات العربية أن اشتعلت حول مجموعة من القضايا، أهمها: استراتيجية التعامل مع إسرائيل لتحقيق هدف «إزالة آثار العدوان»، ومن يمثل الفلسطينيين في أي تسوية سياسية محتملة. ورغم نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول من قمة الرباط عام ١٩٧٤م، على قرار يعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن الخلافات العربية ما لبثت أن تعمقت، خاصة بعد اندلاع حرب أهلية في لبنان عام ١٩٧٦م، وكانت المنظمة طرفًا فيها. وقد جرت محاولة لاحتواء هذه الخلافات في قمة الرياض الطارئة التي استهدفت وقف الحرب الأهلية في لبنان ثم في قمة القاهرة العادية عام ١٩٧٦م، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب وصول العالم العربي إلى نقطة تحول في إدارة الصراع مع إسرائيل. فما هي إلا أشهر قليلة حتى بدأ السادات في عقد اتصالات سرية مع إسرائيل، حتى من قبل أن يعلن قراره بزيارة القدس عام ١٩٧٧م، وهي الاتصالات التي قادته للتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، ثم على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل عام ١٩٧٩م.

مرحلة التسويات المنفردة:

تناقضت السياسة التي انتهجها الرئيس السادات في أعقاب حرب أكتوبر، فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، مع السياسة التي وضعت جامعة الدول العربية أسسها منذ نشأتها. ولأن القمم العربية أرادت أن تظل متسقة مع مواقفها التقليدية، فقد عبرت قمة بغداد عام ١٩٧٨م، عن رفضها التام لاتفاقيتي كامب ديفيد ودعت مصر «إلى العودة عنهما»، كما دعت إلى «توحيد الجهود العربية لمعالجة الخلل الاستراتيجي العربي» الناجم عن خروج مصر من معادلة الصراع العسكري مع إسرائيل، وإلى «دعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، وأعادت تأكيد موقفها الذي يحظر «عقد صلح منفرد»، ولم تتردد في اتخاذ قرار بنقل مقر الجامعة من القاهرة وتجميد عضوية مصر فيها و«تطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد المتعاملين في مصر مع إسرائيل والتمييز بين الحكومة والشعب» وهو الموقف الذي أعادت قمة تونس المنعقدة عام ١٩٧٩م، التأكيد عليه. ورغم تعرض عملية التسوية التي بدأتها مصر للاهتزاز، خاصة بعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١م، وإقدام إسرائيل على غزو لبنان عام ١٩٨٢م، وطرد منظمة التحرير الفلسطينية وارتكاب مذابح مروعة في مخيمي صابرا وشاتيلا، إلا أن فشل القمم العربية في بلورة استراتيجية بديلة أكثر مصداقية في إدارة الصراع مع إسرائيل، وتفكك «جبهة الصمود والتصدي» عقب دخول العراق في حرب مع إيران.

حين قرر العرب التراجع عن معاقبة مصر لم يتمكن الطرفان من استعادة خسائرهما

كان لافتا عدم تمكن الجامعة من عقد أي قمم عادية خلال الفترة من عام ١٩٨٢م، وحتى عام ٢٠٠٠م، فجميع القمم التي عقدت خلال تلك الفترة، والتي بلغ عددها ١٢ مؤتمرًا، كانت طارئة، وجرت خلالها محاولة لطرح «مشروع عربي للسلام» على أساس «انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م، وإزالة المستعمرات في الأراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب بالعودة» (فاس: ١٩٨٢م) غير أن إسرائيل لم تعر هذا المشروع أي اهتمام، لا في حينه ولا بعد إعادة طرحه مرة أخرى في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، لذا لم يكن غريبًا أن تسفر التفاعلات العربية المتناقضة عن تآكل تدريجي للمواقف العربية الداعية لاستمرار المواجهة مع إسرائيل، وبالتالي إلى تحرك عربي جماعي للعودة إلى مصر، وليس العكس.

فقد اتخذت قمة عمان عام ١٩٨٧م، قرار يؤكد أن «العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين مصر هو من أعمال السيادة تقررها كل دولة بموجب دستورها وقانونها»، فاتحة بذلك الطريق أمام تطبيع العلاقات الثنائية بين مصر وبين من يرغب من الدول العربية، ثم أمام مشاركة مصر في قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٩م. وكان لافتًا للنظر أن تعقد أول قمة في القاهرة بعد عودة الجامعة إلى مقرها الدائم في نفس العام الذي أقدم فيه العراق على غزو الكويت، وأن

أسفرت التناقضات العربية عن تآكل تدريجي للمواقف الداعية لمواجهة إسرائيل و«مجموعات» عكست اختلاف أهداف الجامعة

تجيز هـذه القمـة مشاركة قـوات عسكرية عربيـة في التحالف الـدولي الذي فوضه مجلس الأمن باستخدام القـوة العسكرية ضـد العراق. ولا شك أن حـرب «تحرير الكويت» فتحت الطريق أمام انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، الذي شاركت فيه جميع الدول العربية جنبًـا إلى جنب مع إسرائيل، ولأول مرة في تاريخ الصـراع، بحثًا عن تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي. وكان ذلـك إيذانًا بأن صفحة المواجهـة المسلحة مع إسرائيل قد طويـت رسميًا. وبعد هذا التطور توقفت مؤتمرات القمة العربية تمامًا لست سنوات.

مـا إن بـدأت التوجهـات الرسميـة العربية تميل نحـو تسوية سياسية مع إسرائيـل، أدرك الشعب الفلسطيني أنه لم يعد أمامه سـوى الاعتمـاد على قـواه الذاتيـة. ولأن المقاومـة المتصاعدة في جنـوب لبنان راحت تحقـق انتصارات لافتة تشد مـن أزر الشعب الفلسطينـي، وانطلقـت انتفاضـة شعبية فلسطينيـة كبرى، ومن زخـم هـذه الانتفاضـة ولدت حركـة (حماس)، وأخـذ نفوذها يتعاظـم بسرعة. ومع ذلك فقد عجلت التأثيرات السلبية الناجمة عـن تفاعـلات الغـزو العراقي للكويـت باندفاع منظمـة التحرير الفلسطينيـة نحـو مسار التسويـة والتوقيع على اتفـاق أوسلو عام ١٩٩٣م، وتبعتهـا الأردن بالتوقيـع علـى «اتفـاق وادي عربة» عام ١٩٩٤م. وقـد اسهمت هذه التطورات علـى الساحتين الفلسطينية والأردنيـة في تمهيـد الطريـق أمـام حماس لتظهـر بمظهر القوة البديلة الأكثر تمثيلًا للشعب الفلسطيني والأقدر على طرح مشروع مقاوم بديـل للنهج الـذي سلكته منظمـة التحريـر الفلسطينية، خصوصًا بعد أن دخلـت اتفاقية أوسلو في مأزق خطير عقب فشل المحاولـة التي قام بها كلينتون عـام ٢٠٠٠ م، قبل شهور من نهاية ولايته الثانية.

مـن المفارقـات أن المقاومـة اللبنانية حققـت انتصاراتها في نفـس العام الـذي تأكد فيه انهيـار عملية أوسلـو لتسوية القضية الفلسطينيـة عـام ٢٠٠٠م، لـذا فعندمـا عـادت القمـم العربية لاستئنـاف اجتماعاتها الدورية العاديـة اعتبارًا من عام ٢٠٠١م، وجد القـادة العرب أنفسهم في مأزق حقيقـي فيما يتعلق بالقدرة علـى التعامل مع القضيـة الفلسطينية. ولأن الـدول العربية بدت عاجـزة عن دفع عمليـة التسوية، بسبب تعنـت إسرائيل ورفضها الحـد الأدنى للحقـوق العربيـة، كذلك عدم قدرة هـذه الدول في الوقت نفسـه على دعم استراتيجية المقاومـة المسلحة في مواجهة إسرائيـل بسبـب تكلفتها السياسيـة الباهظة، فقد بـدأت القمم العربيـة تدخل مأزقـا في تعاملها مع متطلبـات إدارة الصراع مع إسرائيل. ولم يكن أمام القادة العرب للخروج من هذا المأزق سوى وعـود بتقديم معونات ماليـة سخية مثل تلك التـي قدمت في قمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٠م.

عـادت القمم العربية لانتظـام في اجتماعات دورية خلال الفـترة مـن ٢٠٠١-٢٠١٥م، فيما عـدا عـام ٢٠١١م، غير أن أحداثا عديدة حالت دون تمكنها من إحداث نقلة نوعية تمكنها من تبنـى استراتيجية فاعلـة سواء لدعم المقاومـة أو للتوصل إلى تسويـة تستجيـب للحـد الأدنـى من الحقـوق العربية. من هـذه الأحداث: ١-تعنت إسرائيـل وحرصها على فرض تسوية بشروطهـا، وحصـار ياسر عرفـات وانتهاء باغتيالـه بالسم، وإصرارهـا علـى سحق المقاومة في أي بلد عربـي، بدليل شنها حروبـا متتالية على المقاومـة اللبنانية (٢٠٠٦م) وعلى حماس والجهـاد في قطـاع غـزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١٢م) وفرض حصار على قطاع غزة بعد حصول حماس على أغلبية برلمانية ثم سيطرتهـا منفردة على قطاع غزة. ٢- إقـدام أمريكا على غـزو واحتـلال العـراق عـام ٢٠٠٣م، وما نجم عـن ذلك من تدمير لمؤسسات الدولة وإعادة بنائها على أسس طائفية مكنت النفـوذ الإيراني من التغلغل فيها والسيطـرة عليها ٣- اغتيال رفيـق الحريري رئيـس وزراء لبنان، وما تبـع ذلك من توتر في العلاقـات السورية اللبنانيـة، وخلخلة في التوازنـات الداخلية اللبنانيـة ٤- هبوب "ثورات الربيـع العربي" وما أدت إليه من سقـوط رؤوس الأنظمة الحاكمة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، واندلاع حـروب أهلية في سوريا وليبيا واليمن وتحولها إلى دول فاشلـة ٥- تعاظم نفوذ الجماعـات الإرهابية، وتمكن بعضها، مثل داعش.

كان من الطبيعي في ظل أحداث على هذا القدر من الخطورة أن يفـتر اهتمام القمـم بالقضيـة الفلسطينية وبحقـوق الشعب الفلسطينـي، وأن تظهر مصادر أخرى للتهديـد في المنطقة تبدو مـن وجهة نظر الـدول الأعضاء في جامعة الـدول العربية أخطر علـى أمنهـا الوطني وعلـى الأمن القومـي العربي مـن إسرائيل نفسها.

خاتمة:

تعكس قرارات القمم العربية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي طبيعة الخلل البنيوي في مؤسسات الجامعة العربية. ويمكن التمييز هنا بين أربع مجموعات من هذه القرارات عكست اختلاف الأهداف التي سعت الجامعة العربية لتحقيقها عبر مسيرتها الطويلة:

ففي مرحلة أولى، امتدت من تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥م، وحتى إبرام اتفاقيات هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩م، كان الهدف تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على استقلاله والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين تعزل المشرق العربي عن مغربه، وبدت الدول الأعضاء على استعداد للذهاب إلى أقصى مدى من أجل تحقيقه، بما في ذلك المشاركة في عمل عسكري، وهو ما عكسته قرارات قمة أنشاص. غير أن الدول العربية اندفعت للقتال وفق أجندات خاصة، بدون خطة مشتركة أو قيادة ميدانية موحدة فهزمت عسكريا واضطرت للتوقيع على اتفاقية للهدنة كان لها نتائج سياسية لم تنجح الجامعة العربية في التعامل معها بالجدية الواجبة.

وفي مرحلة ثانية، امتدت من هدنة ١٩٤٩م، وحتى نهاية حرب ١٩٧٣م، ظل الموقف الجماعي العربي الرسمي رافضًا للاعتراف بإسرائيل أو التفاوض أو الصلح معها ومطالبًا بحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه. غير أن الجامعة العربية افتقرت مرة أخرى لاستراتيجية جماعية فاعلة، سواء للتوصل إلى تسوية سياسية متوازنة أو للمواجهة الشاملة. لذا بدت الدول العربية خلال هذه المرحلة أكثر ميلا للمحافظة على الأمر الواقع بما في ذلك استمرار سيطرة الأردن ومصر على أجزاء من فلسطين بدعوى الاحتفاظ بها كأمانة إلى أن يتم تحرير الجزء الذي تحتله إسرائيل، واقتصر الهدف العربي خلال تلك المرحلة على محاولة عزل إسرائيل ومنعها من التوسع، وهو ما بدا واضحًا من مبادرة عبد الناصر بالدعوة إلى قمة عربية دورية لمواجهة مشروعات إسرائيل لتحويل نهر الأردن. ورغم وقوع عدة حروب أو مواجهات عسكرية مع إسرائيل في تلك الفترة أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨-١٩٧٠ و١٩٧٣م، إلا أن أيا من هذه الحروب أو المواجهات لم يكن عربيًا إسرائيليًا بالمعنى الحقيقي، أي نتاج قرار عربي جماعي للدفاع أو للمواجهة. وبعد هزيمة ٦٧ تقلص الهدف العربي من «تحرير كامل التراب الفلسطيني» إلى «إزالة آثار العدوان».

وفي مرحلة ثالثة، امتدت من نهاية حرب ٧٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠م، واتسمت بدخول العمل العربي الجماعي في مفترق طرق تعين عليه عنده أن يختار بين البحث عن تسوية تفاوضية أو استمرار المواجهة. ولأن السادات اختار أن يسير منفردًا على طريق التسوية، بينما اختارت بقية الدول العربية طريق المواجهة شكلا دون أن تمتلك وسائلها فعلا، فقد بدأ عقد النظام العربي في الانفراط ولم تفلح قرارات القمة العربية إلى إعادته إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٧٣م. لذا فحين قررت القمم العربية معاقبة مصر لم تدرك بما فيه الكفاية أنها بهذا القرار تضعف مصر وتضعف النظام العربي في الوقت نفسه، وحين قررت التراجع والعودة إلى مصر لم يتمكن الطرفان من استعادة خسائرهما ولم يكن لديهما رؤية واضحة للمستقبل. لذا راحت أوضاع النظام العربي تنتقل من سيء إلى أسوأ إلى أن أصبح مكشوفًا تمامًا حين تبين عجزه عن حماية الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو ما بدا واضحًا تمامًا عبر فشل محاولة كلينتون سد الفجوة بين موقفي رابين وعرفات في كامب ديفيد ٢٠٠٠م.

الدول العربية تنسى خلافاتها وتلبي دعوات القمة عندما تتعرض دولة للخطر

وفي مرحلة رابعة، بدأت مع مطلع القرن الواحد و العشرين وما تزال مستمرة حتى الآن، يبدو العالم العربي وكأنه يصارع من أجل بقائه هو، وليس من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية أو تنظيم إدارة الصراع مع إسرائيل. وكان قرار نتانياهو عقد جلسة رسمية لمجلس الوزراء الإسرائيلي في الجولان، وهو مطمئن تمامًا بأن العالم العربي أو غير العربي لن يجرؤ على الاعتراض أو الرد.

أخلص من هذا التحليل إلى أن جامعة الدول العربية تواجه مشكلة هيكلية تتعلق ببنيتها المؤسسية، وليس بنوعية أو بمدى إلزامية القرارات التي يتم التوصل إليها في القمم العربية. فالنظام الإقليمي العربي لا يستطيع أن يعمل إلا إذا توافرت له مؤسسات قادرة على التعامل بكفاءة وبالتزامن مع كافة القضايا التي تهم جميع الشعوب العربية وعلى كافة الأصعدة. وعلى سبيل المثال، فمن الصعب أن يدير النظام العربي بكفاءة صراعه مع إسرائيل أو يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني في غياب مجلس عربي للسلم والأمن الدوليين، و محكمة عدل عربية، و برلمان عربي يمتلك صلاحيات تشريعية حقيقية، ومجلس اقتصادي واجتماعي عربي لتنشيط المجتمع المدني في كل العالم العربي ..الخ. وفي غياب هذه المؤسسات الجماعية لن يكون بمقدور العالم العربي مواجهة أي من التحديات الداخلية أو الخارجية التي تواجهه، خصوصًا تلك التي تتعلق بقضية العرب المركزية وهي القضية الفلسطينية.

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

مجلس التعاون الخليجي والقضايا العربية:

قراءة تحليلية في بيانات القمم الخليجية: (1981-2016)

ليست مصادفة أن يُولى مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه في مايو ١٩٨١م، اهتمامًا ليس فقط بقضايا دوله الأعضاء، وإنما بالقضايا العربية، إذ حظيت الأخيرة باهتمام القادة الخليجيين منذ البيان الأول التأسيسي لمجلس التعاون، إذ نص في ديباجته على أنه من بين أهداف تأسيسه هو خدمة الأهداف السامية للأمة العربية، ودعم القضايا العربية والإسلامية.

أحمد طاهر

من هذا المنطلق، يمكن رصد حجم الاهتمام الخليجي بالقضايا العربية على مدار الخمسة والثلاثين عامًا من خلال قراءة تحليلية للبيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات القمة، مع التأكيد على أن المقصود بالقضايا العربية في هذا التقرير هي القضايا العربية غير الخليجية ما لم يكن هناك طرف عربي في هذه القضية، مثال ذلك لن تتعرض الدراسة لمشكلات الجزر الإماراتية المحتلة رغم أنها قضية عربية، إلا أنها تخص أحد أعضاء المجلس (الإمارات) والطرف الآخر في القضية ليس عربيًا (إيران).

في البداية نسجل ثلاث ملاحظات أساسية تعكس مدى اهتمام مجلس التعاون بالقضايا العربية، وذلك على النحو التالي:

الأولى، رغم أن البيان الأول الصادر عن الاجتماع التأسيسي لدول مجلس التعاون في مايو ١٩٨١م، وكان تركيزه على تحديد الهدف من تأسيس المجلس واقرار نظامه الأساسي، إلا أنه لم يغفل الإشارة إلى القضايا العربية المثارة على الساحة آنذاك. وإذا كان من المفهوم إشارة البيان إلى الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨م) باعتبارها من المشاكل التي تمس بشكل مباشر أمن منطقة الخليج واستقرارها، بل إن البعض يرجع تأسيس المجلس في جانب منه لمواجهة التدخلات الإيرانية ما بعد ثورة ١٩٧٩م، وتبنيها مبدأ تصدير الثورة، إلا أن هذا الرأي لا يقدم تفسيرًا شاملاً لمّا تضمنه البيان من قضايا عربية أخرى منها قضية الصراع العربي ــ الإسرائيلي، إذ طالب بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط ووقف الاعتداءات الإسرائيلية والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وهو ما يؤكد إدراك قادة دول مجلس التعاون أن نجاح المجلس في تحقيق أهدافه استقرار يتطلب استقرار المنطقة برمتها بإرساء السلام والاستقرار، وهو ما يفسر شمول بيانات القمم الخليجية منذ بيانها الأول للقضايا العربية.

الثانية، إنه في خضم أشد اللحظات خطورة وتهديدًا لدول مجلس التعاون وأهمها العدوان العراقي على الكويت في أغسطس ١٩٩٠م، لم تغب القضايا العربية عن اهتمامات قادة دول المجلس، بل إن مراجعة البيان الصادر عن القمة الحادية عشر التي عُقدت في العاصمة القطرية (الدوحة) في ديسمبر ١٩٩٠م، أي بعد أربعة أشهر من العدوان، توضح اهتمامًا واسعًا بالقضايا العربية بدءًا من التأكيد على أهمية حرص القادة الخليجيين على تدارك انهيار البيت العربي ورأب الصدع الذى ترتب على عملية العدوان، مع تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة القضايا العربية، مرورًا بقرار القمة الخاص بتدشين برنامج لدعم جهود التنمية في الدول العربية، وصولاً إلى تناول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية وكذلك الاهتمام بقضايا لبنان الداخلية. وهو ما يعطي مؤشرًا على مدى الحرص الذي يوليه قادة دول المجلس بالقضايا العربية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

الثالثة، تضمنت بعض البيانات دعوات تتعلق بآلية التعامل مع الكثير من القضايا العربية، وعكست هذه الدعوات بعد نظر القادة الخليجيين، بعضها تمت الاستجابة لها وبعضها الآخر لم يلق تفعيلاً بما زاد من تفاقم الأوضاع واتجاهها نحو مزيد من التدهور، ومن بين الدعوات التي تحققت الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة (البيان الختامي للقمة الثامنة-نوفمبر ١٩٨٧م) وقد انعقد مؤتمر مدريد وإن لم تلتزم إسرائيل بمقرراته. إلا أنه لم تلق الدعوة الخليجية لإزالة الخلافات العربية ـ العربية

وتعزيز التضامن العربي، بدءًا من البيان الختامي الثاني (نوفمبر ١٩٨١م) وتكرارها في كثير من البيانات التالية، أية استجابة من الدول العربية. وكانت الدعوة أيضًا إلى تحسين جهود التنمية بما ينعكس إيجابًا على حياة المواطن العربي (البيان الختامي للقمة الحادية عشرة ديسمبر ١٩٩٠م). وفي الإطار ذاته، كان لدول مجلس التعاون الأسبقية في الدعوة إلى مواجهة التطرف والإرهاب، وطالبت علماء المسلمين بتوضيح ذلك، مع المطالبة بعقد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب (البيان الختامي للقمة الخامسة عشر ديسمبر ١٩٩٤- البيان الختامي للقمة الثامن عشرة ديسمبر ١٩٩٧م) وقد تحقق جزء من هذه الدعوة فيما عرف بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في أبريل ١٩٩٨م، وكانت موضع ترحيب أيضًا من المجلس إلا أنها لم تلب الدعوة بصورتها الأوسع (البيان الختامي للقمة التاسع عشرة ديسمبر ١٩٩٨م) الهادف إلى إبرام اتفاقية دولية تلزم الأطراف كافة.

في ضوء هذه الملاحظات الثلاث، يمكن استعراض القضايا العربية غير الخليجية في بيانات قادة دول مجلس التعاون الخليجي من خلال أربع مجموعات:

لدول مجلس التعاون الخليجي الأسبقية في الدعوة لمواجهة الإرهاب والتطرف

الأولى-القضايا العربية الثابتة في بيانات المجلس:

تكشف بيانات قادة دول مجلس التعاون منذ تأسيسه عن الاهتمام بالقضايا العربية، بعضها طرأت تغييرات على مضمونها، وبعضها الآخر ظل ثابتًا مع بعض التطورات، ويمكن إجمال هذه القضايا في قضيتين:

قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، طالبت بيانات المجلس كافة بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧م، ووقف الاستيطان ودعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإرساء السلام العادل والشامل على أساس قرارات الشرعية الدولية، ووفقًا لمبادرة السلام العربية. مع التأكيد على أهمية وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

القضية العراقية، ظل العراق بأزماته محورًا ثابتًا في بيانات المجلس كافة، وإن تغيرت طبيعة الأوضاع، فخلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٩م) كان الاهتمام بإنهاء الحرب العراقية- الإيرانية، أما خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣م) فقد انصب الاهتمام على العدوان العراقي على الكويت، وتنفيذ التزامات العراق حيال الكويت المتعلقة بالتعويضات، أو بملف الأسرى الكويتيين وبقية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦م) حظيت الأوضاع الداخلية في العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي باهتمام دول المجلس.

الثانية-القضايا العربية شبه الثابتة:

أولى المجلس إلى جانب القضايا العربية الثابتة في بياناته، اهتمامًا خاصًا بمجموعة أخرى من القضايا وردت في بيانات المجلس بشكل متكرر وليس ثابت، وتركزت فيما يلي:

الأوضاع في لبنان، حظيت لبنان وقضاياها الداخلية باهتمام دول المجلس، إذ وردت في ٢١ بيانًا بنسبة (٥٨٪)، صادرة عن القمم التالية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤). والاهتمام كان منصبًا على التوترات التي شهدها لبنان، إذ أنه في الثمانينات حتى أوائل التسعينيات كان لبنان في مرحلة تعافيه من الحرب الأهلية التي انتهت باتفاق الطائف. الأمر ذاته تكرر مع التداعيات التي صاحبت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق «رفيق الحريري» ثم عمليات الاغتيال السياسي وهو ما جعله موضع اهتمام دول المجلس. يضاف إلى ذلك أزمة لبنان المستمرة مع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضيه، وازداد الاهتمام بالأوضاع اللبنانية مع قيام الثورة السورية وانغماس حزب الله اللبناني في الأزمة.

إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، مثلت هذه القضية نقطة محورية شغلت دول المجلس في أعقاب العدوان العراقي على الكويت، حرصًا على استقرار المنطقة، ولذا طالبت دول المجلس بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع ضرورة إخضاع المنشآت الإسرائيلية للتفتيش الدولي، ومنع امتلاك أي طرف لأسلحة الدمار. لكن هذه الدعوة الخليجية لم تجد الآذان الصاغية سواء من المجتمع الدولي أو من الأطراف الإقليمية وهو أدى إلى تفاقم أزمة البرنامج النووي الإيراني على استقرار المنطقة. وهذه الدعوة وردت في(١٤) بيانًا بنسبة (٣٩٪)، صادرة عن القمم التالية (١٢، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨).

اليمن، يمثل اليمن العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، وقد وردت في ١٣ بيانًا بنسبة (٣٦٪)، صادرة عن القمم التالية (٣، ٤، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦)، ويلاحظ أن هذا ثمة تباين في الاهتمام الخليجي باليمن، صحيح أنه بدأ منذ البيان الثالث والرابع، إلا أنه ظل غائبًا حتى القمة الثانية والعشرين وإن ورد بصورة غير ثابتة حتى القمة الثلاثين، إذ أصبح حاضرًا بصفة دورية في كل بيانات القمم، وهو ما يمكن تفسيره في أن بداية الاهتمام كانت بسبب النزاع بين اليمن وسلطنة عمان ونجاح المجلس في تسويته وتم تبادل البعثات الدبلوماسية بين الطرفين. ومع بدايات

الألفية الجديدة وبعد أن تمكن المجلس من تجاوز أزمته مع العدوان العراقي على الكويت، اتجهت الأنظار نحو تعزيز التعاون مع اليمن عبر إدماجه في بعض الأجهزة التابعة للمجلس، ومع امتداد الحراك العربي لليمن كان الدور الخليجي واضحًا عبر المبادرة الخليجية ونجاحها في عبور اليمن أزمته، إلا أن تدخل بعض الأطراف الإقليمية وتحديدًا إيران في الأزمة عبر دعم الحوثيين شهد اليمن انتكاسة، إلا أن المجلس ظل داعمًا للشعب اليمني من خلال التحالف العربي لاستعادة الشرعية فيما عُرف بعاصفة الحزم التي انتهت لتبدأ عملية إعادة الأمل لإعادة بناء اليمن.

الثالثة-القضايا العربية المتغيرة طبقًا للظروف والأوضاع:

حظيت بعض القضايا العربية باهتمام مجلس التعاون بصورة متباينة طبقًا للتغيرات، وشملت هذه المجموعة بقية القضايا العربية الواردة في بيانات المجلس، وتشمل ما يلي (مرتبة حسب مرات التكرار في البيانات):

الدعوة إلى نبذ الخلافات العربية-العربية، إذ وردت هذه الدعوة في (٩) بيانات بنسبة (٢٥٪) صادرة عن القمم التالية (١، ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ٢٩)، ويلاحظ أنها تركزت في بداية تأسيس المجلس سعيًا لتدعيم الروابط العربية ــ العربية. وتجددت أيضًا مع عقد القمة الاقتصادية الاجتماعية في الكويت باعتباره خطوة أولى على طريق تعزيز العمل المشترك. ولكن يظل عدم الاستجابة لتكرار الدعوة الخليجية لجميع البلدان العربية بضرورة تسوية كافة خلافاتهم ونبذ الفرقة والتأكيد على تضامنهم، عاملاً رئيسًا فيما وصلت إليه الأوضاع العربية اليوم من صراعات ومشكلات.

نبذ الخلافات العربية وردت في ٩ بيانات بنسبة ٢٥٪ صدرت عن ٩ قمم

الأزمة الصومالية، مثلت الصومال الواقعة على الجانب الآخر من البحر الأحمر نقطة ارتكاز مهمة للأمن الخليجي. ولذا، فقد أولى المجلس اهتمامًا خاصًا بها منذ بداياتها في تسعينيات القرن الماضي، إذ ناشد المجلس الأطراف الصومالية منذ البداية بضرورة اللجوء إلى الحوار والاحتكام إلى المفاوضات بعيدًا عن لغة السلاح والحرب حفاظًا على وحدة الدولة واستقلالها وسيادتها، وهو ما تكرر في (٨) بيانات بنسبة (٢٢٪) صادرة عن القمم التالية (١٢، ١٣، ١٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١). ولكن رغم هذه الدعوة بل وتوسط العاهل السعودي الملك الراحل «عبد الله بن عبد العزيز» في الأزمة، إلا أنها لم تكن هناك استجابة من الأطراف الصومالية مما أدى إلى ضياع الدولة وتقسيمها.

ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب، يظل اهتمام المجلس المسبق بهذه القضية، إذ حذر بجلاء من التداعيات الخطيرة لهذه الظاهرة وانعكاساتها على أمن واستقرار دول المنطقة، وقد ورد هذا التحذير في (٨) بيانات بنسبة (٢٢٪) صادرة عن القمم التالية (٧، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٣٠)، وكان أول حديث للمجلس عن هذه القضية كان في قمته السابعة (نوفمبر ١٩٨٦م) بشأن تناوله لتدهور العلاقات السورية البريطانية رافضًا الربط بين العرب والإرهاب، ثم تتالت بيانات المجلس في التحذير من خطورة هذه المشكلة، رافضًا في الوقت ذاته الربط أيضًا بينها وبين الإسلام، مطالبًا علماء المسلمين بتوضيح التباين بينهما مع ابراز الصورة الحقيقية للإسلام. كما حرص المجلس في بياناته التأكيد على أهمية عدم الخلط بين دعم وحماية الإرهاب واحترام حقوق الإنسان، تلك القضية التي يُعاد إثارتها اليوم من جانب بعض الدول الأوروبية ضد دول المنطقة في حربها مع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

الأزمة السودانية (خاصة أزمة دارفور)، انصب اهتمام المجلس بالأوضاع السودانية وصراعاتها المتعددة، إذ وردت في (٧) بيانات بنسبة (٢٠٪) صادرة عن القمم التالية (٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢)، ويلاحظ أنها تركزت بصورة واضحة على أزمة إقليم دارفور، ومطالبة جميع الأطراف اللجوء إلى المفاوضات بعيدًا عن السلاح، ورفض التدخلات الخارجية موقف المحكمة الجنائية الدولية في الاتهامات الموجه إلى الرئيس السوداني «عمر البشير».

إعلان دمشق وبرامج الدعم الخليجية، رغم أنه لم يرد الحديث عن إعلان دمشق سوى في ثلاث قمم تلت حرب الخليج الثانية (١١، ١٢، ١٣)، إلا أنه مثل مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الخليجية العربية، حيث جمع الإعلان دول الخليج مع مصر وسوريا في مرحلة ما بعد العدوان العراقي على الكويت، بما حافظ على العلاقات العربية ـ العربية في ضوء ما أصابها من تراجع بسبب هذا العدوان، إذ لعب هذا الإعلان آنذاك دورًا مهمًا في رأب الصدع العربي. إلى جانب ذلك ظلت برامج الدعم الخليجية المقدمة للدول العربية مستمرة، وقد ورد هذا الخطاب المدلل على أهمية التعاون الخليجي العربي في (٣) بيانات صادرة عن القمم التالية (٢٠، ٢٩، ٣٠).

الأزمة السورية، أولى المجلس اهتمامًا بسوريا في معرض تناوله لقضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، إذ تعد الجولان أرض سورية محتلة منذ عام ١٩٦٧م، كما أبدى أيضًا اهتمامًا بسوريا في قمته السابعة، إذ أبدى أسفه بسبب تدهور العلاقات السورية البريطانية رافضًا كما سبق الإشارة الربط بين الإرهاب والعرب. ومع قيام الثورة السورية في ٢٠١١م، أعطى المجلس لها اهتمامًا خاصًا، نظرًا لما يتعرض له الشعب السوري من إبادة جماعية على يد نظام بشار الأسد. ولذا حرص المجلس في بياناته الأخيرة أن يولي دعمًا خاصًا للقضية. وإجمالاً وردت سوريا

في (٦) بيانات بنسبة (١٧٪) صادرة عن القمم التالية (٧، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦).

الأزمة الليبية، حظيت ليبيا باهتمام المجلس مرتين الأولى تعلقت بأزمة لوكيربي، والثانية مع اندلاع الثورة الليبية ضد نظام القذافي. ولذا، فقد وردت ليبيا في (٤) بيانات بنسبة (١١٪) صادرة عن القمم التالية (١٩، ٣٢، ٣٥، ٣٦).

الأوضاع في مصر، لم يتطرق المجلس في بياناته إلى الحديث عن مصر إلا مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما أعقبها من تداعيات، وصولاً إلى ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م، إذ وردت مصر في (٣) بيانات بنسبة (٨٪) صادرة عن القمم التالية (٣٢، ٣٤، ٣٥)، ويلاحظ فيما ورد بشأنها التأكيد على دعم المجلس لكافة الخطوات التي اتخذتها القيادة السياسية المصرية ما بعد الثلاثين من يونيو بهدف استعادة دور مصر الريادي والتاريخي.

تونس، لم تحظ باهتمام كبير من جانب المجلس، إذ لم يرد ذكرها في بيانات المجلس إلا مرتين بنسبة (٦٪) صادرة عن القمتين (٦، ٣٢)، الأولى في إدانته للاعتداء الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، والثانية كانت رسالة تهنئة بمناسبة انتخاب المجلس التأسيسي بعد الثورة التونسية.

مشاركة بعض البلدان العربية في بعض أجهزة مجلس التعاون ولجانه، حظيت قضية تكامل المجلس مع بعض البلدان العربية عبر إدماجها في بعض أجهزته ولجانه على اهتمام المجلس، خاصة مع تطورات ما وُصف بالربيع العربي، إذ عقد المجلس اجتماعًا بشأن انضمام كل من المملكة الأردنية والمملكة المغربية إلى المجلس (اللقاء الثالث عشر التشاوري في الرياض في ٢٠١١/٥/١٠م)، كما ورد كذلك في بيان للقمة (٣٢)، إذ رحب المجلس بهذا الانضمام عبر تشكيل عدد من لجان التعاون المتخصصة في هذا الشأن وصولاً إلى الشراكة المنشودة، مع تأسيس صندوق خليجي للتنمية بمبلغ قدره (٢,٥ مليار دولار) لكل دولة يقدم الدعم لمشاريع التنمية بها.

جيبوتي، في إطار إدراك المجلس للدور الذي تلعبه جيبوتي بسبب موقعها على البحر الأحمر وتأثيرها المباشر على الأمن الخليجي، أولى المجلس اهتمامًا بها عبر تقديم دعم مالي لمساعدتها في استكمال برامجها التنموية. ووردت مرة واحدة في بيان القمة (٣٤) أي بنسبة (٣٪).

القرصنة البحرية، ارتباطًا بمشكلات الأمن الخليجي في البحر الأحمر في ظل الأزمة الصومالية وتطورات الأوضاع في المنطقة، أولى المجلس اهتمامًا بضمان الملاحة وسلامتها في الممرات المائية وتحديدًا خليج عدن والبحر الأحمر، فتضمن بيانه الختامي الصادر عن القمة (٣٠) إدانة لأعمال القرصنة ومعاونة دول المجلس للدول المطلة على هذه الممرات.

إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وردت في ١٤ بيانًا بنسبة ٣٩٪

رابعًا-القضايا العربية التي لم تتناولها بيانات المجلس:

يؤكد ما سبق أنه إذا كان صحيحًا أن ما تضمنته البيانات الختامية الصادرة عن القمم الخليجية يعكس حرص قادة دول المجلس على التفاعل بإيجابية مع أهم القضايا وأبرزها تأثيرًا على الساحة العربية، إلا أنه من الصحيح أيضًا أنها لم تول اهتمامًا ببعض هذه القضايا ذات الأهمية، منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- تطوير جامعة الدول العربية وكيفية إصلاحها في ضوء الخبرة التي اكتسبها المجلس، إذ يذكر أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الأسبق الدكتور عصمت عبد المجيد قد شارك في الجلسة الافتتاحية للقمة في دورتها التاسع عشرة، وذلك للمرة الأولى والأخيرة. فلم يشارك الأمين العام للجامعة في أي قمة تالية، هذا من ناحية. كما أنه من ناحية أخرى، لم تقدم دول مجلس التعاون خبراتها التي اكتسبتها من طبيعة العمل المشترك في كيفية تطوير أوضاع الجامعة، خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الدول من استقرار في أوضاعها السياسية مقارنة بدول أخرى، إضافة إلى قدراتها المالية بما قد يفيد كثيرًا في إصلاح الجامعة العربية ويعزز دورها في التفاعل مع القضايا العربية.

- لم يول المجلس اهتمامًا بأزمة الصحراء المغربية وتأثيراتها السلبية على العلاقات البينية في منطقة المغرب العربي. إذ صحيح أن المجلس أصبح لديه خبرة في مجال حل نزاعات الحدود كما حدث فيما بين دوله، أو بين بعض دوله ودول الجوار على غرار ما جرى بين سلطنة عمان واليمن، فمن الممكن أن يُستفاد من هذه الخبرة في تسوية قضية الصحراء المغربية، بما يُنهي حالة الانقسام بين دول المغرب العربي.

نهاية القول إن تجربة مجلس التعاون تظل التجربة التكاملية العربية الوحيدة الناجحة سواء على مستوى اهتمامه بقضايا دوله الأعضاء أو بقضايا الأمة العربية، بما يؤكد على أهمية دعمه وتعزيزه، وإن ظلت الرؤية الداعية لتحوله إلى اتحاد خليجي خاصة في ظل خطواته الجادة التي حققها نحو مزيد من التكامل في مختلف المجالات، رؤية تستحق السعي لأن تصبح واقعًا عمليًا يضمن الارتقاء بمستوى هذا التكامل ليعود بالنفع ليس فحسب على أعضائه وإنما على الدول العربية بأسرها، بما قد يُوقف انزلاقها نحو مزيد من التفتت والتمزق والتشرذم. ●

مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية – القاهرة

يستند على مبدأ تحالف الراغبين دون إجبار لأي دولة

التكامل الخليجي-العربي بين الكتل لا الدول

موحّدة في معنوياتها ومجزّأة في مادياتها؛ فديناميات التكامل بين العرب معنوية كالتاريخ واللغة والدين وديناميات التشرذم بينهم مادية كالاقتصاد والأمن. فالثنائية الضدّية ستبقي الوحدة العربية هدفًا بعيد المنال[1] تلك هي القناعة التي غطت ورشة عمل «التكامل العربيّ: التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي» ١٢ -١٣ سبتمبر٢٠١٥م، والتي نظمتها مؤسّسة الفكر العربيّ بمشاركة عدد من أبرز الخبراء العسكريين والأكاديميّين على المستوى العربيّ، وتولّى تنسيقها د. عبد العزيز بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث الذي أناب عنه د. مصطفى العاني. فكيف أصبح الأمن القومي مسألة علاقات عامة معنوية! بعيدًا عن التكامل المادي! وكيف تآكل مفهوم سيادة الأمة ومعه مفهوم تكامل الأمن الإقليمي العربي، وماهي التجمعات الإقليمية الفرعية القادرة على تحقيق هيكل التكامل العربي. وكيف يحدد انتقال مركز الثقل تكتلات التكامل. وما متطلبات التكامل، وتحدياته؟

د. ظافر محمد العجمي

تكامل الأمن الإقليمي العربي

خلصت مجموعة عمل من الخبراء والمتخصصين تنفيذًا لقرار اجتماع الجامعة العربية على مستوى القمة بشأن الأمن الإقليمي العربي المنعقد في القاهرة ١٨ – ١٩ يوليو ٢٠٠٧م، إلى أن مفهومه بمعناه الشامل هو قدرة الدول العربية مجتمعة كليًّا أو جزئيًّا على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وتقوية ودعم هذه القدرات بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتقنية استنادًا للخصائص الجيوسياسية والسياسية والحضارية التي تتمتع بها أخذًا بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكلّ دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن العربي الذي يعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي وفي استقرار المنطقة كما إن مفهوم الأمن الإقليمي العربي يعتبر وسيلة للحفاظ على الانتماء القومي وتعزيز الهوية العربية ويمثل عنصرًا أساسيًا في الربط بين الدول العربية وصيانة مصالحها الوطنية والقومية وتحقيق نمائها.[2]

هذا التعريف أطاح به أكثر من مرة واقع التجزئة الذي تحركه وتتحكّم به السياسات المتنافرة والنزاعات العربية. فقد مثل الغزو العراقي للكويت في جوهره نقضًا لأهم مبادئ التضامن العربي التي أكدتها فقرات البيانات الختامية لمؤتمرات قمة عمان١٩٨٧م، والجزائر ١٩٨٨م، والدار البيضاء ١٩٨٩م، وبغداد ١٩٩٠م، لفض المنازعات بالطرق السليمة، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. تلا ذلك التفرد الأميركي بالنظام الدولي. ثم الربيع العربي، حيث لا يخفى ما عاشته منطقتنا العربية منذ عام ٢٠١١م، من ظروف استراتيجية معقدة وأحداث واضطرابات بلغت الذروة في بعض حالاتها، بدفع دول عربية عريقة إلى حافة الانقسام والتفكك، بينما انزلقت دول أخرى إلى حالة اللا دولة[3]. هذه الحالة كان من تبعاتها أيضا انتشار الإرهاب وتمدد تنظيم «داعش» مهددًا الدول العربية في تقسيم كياناتها. واستمرار الغطرسة الصهيونية والتنصل من عملية السلام. لكن ما أثار الاهتمام حين تتبع التكامل العربي - الخليجي وحماية الأمن الإقليمي هو ظهور الأنظمة الفرعية كتجمعات إقليمية في المحيط العربي. وبروز هياكل أمنية بالخليج والمغرب العربي أدت لانتقال مركز الثقل إليهما. وفي مسار معاكس انكفأت هياكل أمنية أخرى كجبهات المواجهة في الشام. ومصر كعمق استراتيجي للعروبة.

التجمعات الإقليمية كهيكل للتكامل العربي

لسنا نغالي بالحماس دون مبرر لفكرة أن التجمعات الإقليمية هي الطريق الأقرب لبناء هيكل للتكامل العربي، فالتجمعات الإقليمية تتمتع بمزايا تجعلها أكثر قدرة على خدمة قضايا الأمن الإقليمي، فالتنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منطقة جغرافية محددة يكون أكثر قدرة على التعامل مع القضايا بإيجابية. مما يسهل عملية توزيع المهام وتكاملها . فالاعتراف بجدوى التنظيمات الإقليمية هو اعتراف بأمر واقع[4]. كما يصعب إنكار وجود نظم إقليمية عربية فرعية لعبت دورا ايجابيا، بعضها لفترة طويلة وبعضها لفترات قصيرة، فمجلس التعاون الخليجي قام

ولازال صامـدًا كأقـوى منظمة إقليميـة عربية منـذ أربعة عقود. كما بزغ مجلس التعـاون العربي في بغداد ١٦ فبراير ١٩٨٩م، بعد انتهـاء الحرب العراقية ـ الإيرانيـة ليجمع العراق والأردن واليمن الشمالي ومصر، ليقوم بدور ريادي وتوثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصـادي فيما بين أعضائـه. وفي مارس ١٩٩١م، ظهر تجمع فرعـي آخر هو إعلان دمشق الـذي توصلت إليه مصر وسوريا مع دول الخليـج الست، لكـن التعديل الذي أدخل علـى نص الإعلان في ١٩ يوليـو ١٩٩١م، وتحولـه من صيغة العمـل الجماعي العربي المشـترك إلى صيغـة العمل الثنائـي، وحصر العمل بـه بناء على حاجـة كل دولة خليجية علـى حدة تطلبه أو لا تطلبه، هذا التعديل أدى لانهياره. كما ظهر الاتحاد المغاربي فبراير ١٩٨٩م، بين ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. لجعل اقتصاد الدول الخمس مكمل لبعضه. ورغـم ذلك كانت هناك نظرات سلبية عربية لهذه الأنظمـة الفرعية. فالمنظمـات الفرعية العربية تـبرز التمايزات بـين الشعـوب العربيـة. والروابط بين الـدول المتجـاورة جغرافيًا ليسـت دائمًا الأقوى. كما أن المشكلات الإقليمية ليست ذات منشأ إقليمي خالص فقد ترجع لأسباب دولية. كما أن تغليب الاعتبارات والمصالح الإقليمية المحدودة، يضعف الالتزامات العربية[٥].

انتقال مركز الثقل يحدد تكتلات التكامل

مـرت منطقة الخليـج العربي بتحولات تاريخيـة ومستجدات ضخمـة أدت مع أحداث الربيع العربـي إلى بروز الخليج الجديد، وانتقـال مركز الثقل العربي من المراكز التقليدية إلى دول مجلس التعـاون في العديـد مـن المجالات. فـدول مجلس التعـاون تعيش لحظة ازدهار واستقرار واعتدال استثنائي في تاريخها المعاصر[٦]. وفي الوقت نفسه خرجت المغرب والجزائر وموريتانيا بأقل الضرر مـن عاصفة الربيع العربي. وقد لا يكـون استثناء مصر دقيقًا بما يكفـي إلا أن التكامل الأمني العربـي أكثر قابلية للبروز عبر الكتل بدل الدول. وتحديدًا بين كتلة الخليج العربي وكتلة المغرب العربي، أو تحديدًا، من سلم منهـا من تبعات الربيع العربي. وقد تأسست هذه القناعات على المقدمات المنطقية التالية:

– تشرف هاتان الكتلتان على أهم النقاط الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث تشرف دول الخليج على مضيق هرمز الذي يربـط بين الخليج العربـي وخليج عُمان ثم المحيـط الهندي، كما تشـرف كتلة الجزيرة العربية على مضيق باب المندب الذي يربط بـين البحر الأحمـر وخليج عدن ثم المحيط الهنـدي. كما تشرف السعوديـة علـى مضيـق تيران في مدخـل خليج العقبـة. مما دفع الغرب للتعاون مع الكتلة الخليجية وتأسست قوة الواجب المشتركة «CTF ١٥٢» عـام ٢٠٠٤م، والتي تتألف مـن ٢٨ دولة معظمها تابع لـ «حلـف شمال الأطلسـي»، للأمن البحـري، ومكافحة الإرهاب، والتهريـب، والقرصنـة. وفي الطـرف الآخـر مـن العـالم العربي تشـرف المغـرب علـى مضيق جبل طـارق الذي يربط بـين البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي. كما تعتبر الجزائر من أكبر البلدان العربية والأفريقيّة من حيث المساحة.

– كانـت دول الخليـج والمغـرب الأقصـى الأقـل تعرضًـا للخلخلـة جراء عاصفـة الربيع العربـي، ربما للقواعـد الراسخة للحكم بمعظم دول الكتلتـين؛ وعدم وجود مصالح مستقلة خاصة بالجيوشـ عن أنظمة الحكـم. ولوجود ثـروات يحميها العالم من

تبعات عدم الاستقرار. بالإضافة إلى بعد بعض هذه الأنظمة عن قلب الصراعات في المنطقة[٧].

-بقاء قواتها العسكرية سالمة دون تفكك، مقارنة بجيوش مراكز الثقل التقليدي السورية والعراقية، واستثناء الحالة المصرية من ذلك المآل، مع عدم وضعها في نفس درجة جاهزية وتسلح الجيوش الخليجية والجيش الجزائري، ربما لما تعرض له الجيش المصري من إرهاق جراء استخدامه في الأعمال الأمنية وعسكرة بعض الأقاليم. وتعنت واشنطن في تسليحه. وللغياب النسبي لدور مصر خلافًا لما كان وما ينبغي أن يكون لها من دور ووزن إقليمي[٨].

- تملك دول الكتلة الخليجية والكتلة المغاربية قوّة موارد ستدفع لنجاح التكامل الاستراتيجي. وبهما أيضا استقرار سياسي دفعهما للعب أدوار هامة، مع طموح مستمر لتكون وسيط عربي وإقليمي بارز. كما أصبح النظام الخليجي، يتحمل مسؤولية القرار العربي، بعد انتقال مركز الثقل السياسي والمادي والعسكري للخليج. وإذا أصبحت القوّة العربيّة المشتركة أداة ورافعة للتكامل فلن يكون هناك ما هو أفضل من قوات درع الجزيرة والقوة العسكرية المغاربية لتكون عمودها الفقري.

- تبلور تحالف استراتيجي بين الخليج والمغرب فكلتا الكتلتين أصبحتا رقمين مهمين في المعادلة الإقليمية والدولية لا يمكن تجاوزهما ومن الصعب التوصل لتسويات دون أن يكون لهما انعكاس ومكان في الاستراتيجية الإقليمية.

أي محاولة لخلق تكامل عربي ستفشل إذا لم تلتزم الواقعية في المقاربة

متطلبات التكامل.

إن أية محاولة جادة لخلق التكامل العربي ستفشل دون شك إذا لم تلتزم الواقعية في مقاربة المشهد . حيث إن أي نوع من التعاون يستلزم إطارًا وآليات ومتطلبات منها:

-التداخل بين الأمنين الإقليمي والقومي سببه عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها في المجال الداخلي دون التعاون مع غيرها من دول الجوار الجغرافي أو الاستعانة بقوى أخرى لدعمها في هذا المجال،

- من آليات إنهاض النظام الإقليمي العربي إصلاح الجامعة العربية. كالتدابير التي يمكن اتخاذها ضد الدولة التي تخرج على أحكام الميثاق، ووجود مجلس أمن وهو ما يرتبط به تشكيل قوة طوارئ عربية توضع تحت تصرف الجامعة. ونظام تسوية المنازعات. ووقف تسرب المنازعات العربية-العربية إلى خارج الجامعة.

- إقامة نظام الأمن الجماعي العربي، فسبب التدخل الأجنبي في الأزمات العربية هو تعطيل العمل بأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تكفل ردع العدوان على الدولة العضو حال وقوعه، وفي هذا السياق دعاء البعض إلى إحياء أحكام تلك المعاهدة. وخلق الإرادة السياسيّة لتفعيل العمل العربيّ المشترك عامّةً، والتكامل الأمنيّ والعسكريّ على وجه الخصوص وتخطي عناصر الضعف الاستراتيجي بصياغة مبادئ سياسية بالتعاون بين المخطط العسكري والمنظر السياسي. وتفعيل دور مجلس الدفاع العربي المشترك الذي تأسس، بموجب المادة(٦)من اتفاقية الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠.

-اعتماد مبدأ الواقعيّة وإمكانيّة التنفيذ بتبنيّ مشاريع غير خلافية تؤدّي إلى بناء ثقة بين جميع الدول العربيّة، تكون أساساً لتطوير مشروع تكامل عربيّ أوسع نطاقاً وأكثر فعاليةً في المجال الأمني والعسكري[٩].

- التركيز على القوّة العربيّة المشتركة كأداة ورافعة للتكامل، على مبدأ تحالف الراغبين، أي ألا يكون هناك عنصر الإجبار لأيّة دولة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربيّة للانضمام إلى المشروع. وأن تقوم هيكليّة القوّة على مبدأ مركزيّة القيادة، لا مركزيّة القوّات.

-الأخذ بالاعتبار، في كلّ مشروع تكامليّ جامع، الظروف الخاصّة بالكتل الاستراتيجية الرئيسيّة في الوطن العربيّ، كالكتلة الخليجية، وكتلة المغرب العربيّ، وكتلة المشرق العربيّ، والتأكيد على مبدأ وجوب التنازل الجزئي عن السيادة القطريّة.

-التعامل الجدي مع حالة فراغ القوة التي بدأ المجال الإقليمي للعرب يشهده مع بدء تقهقر مشروع السيطرة الأمريكي على المنطقة. والاستفادة من تقلبات التوازن الدولي وإيقاعه المتسارع في إفراز قوى دولية ذات نفوذ اقتصادي وسياسي واستغلال ذلك لخدمة المصلحة العربية وأمام الدول العربية خيارات عديدة لتحديد مسارها واختيار حلفائها، خاصة دول جنوب شرق آسيا والصين، للانفكاك تدريجيًا من الطوق والعزلة والتخلف الذي فرضه النظام العالمي الحالي.

تحديات التكامل.

يظهر استقراء واقع العالم العربي أن تحديات التكامل تتداخل بشكل كبير مع التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي نفسه ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-تهديد المنظمات الإرهابية للأمن الإقليمي وغياب منظومة دفاعية عربية لمواجهتها، مع استمرار قضايا نزاع الدول العربية واختلاف توجهاتها كبيئة حاضنة للمنظمات الإرهابية والتطرف. وأبرزها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

- الخطر الإيراني المتمثل بالاختراق الإيراني في العراق

الربيع العربي أدى إلى بروز الخليج الجديد وانتقال الثقل العربي من المراكز التقليدية إلى دول مجلس التعاون

واليمن ولبنان وسوريا، أو بالتهديد النووي الإيراني لدول مجلس التعاون الخليجي. والفشل في قضية نزع السلاح النووي، والفشل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أو الخليج، وقصور الجهود التي بذلتها الدول العربية في هذا الشأن.

– أدى الاحتراب الداخلي بين مكونات بعض الدول العربية لكثرة الهياكل العسكرية في الإقليم بين منظمات إرهابية وميليشيات مدعومة من دول كالحشد الشعبي وحزب الله، وبين هياكل أجنبية يمثلها الحضور الأمني للغرب وروسيا وتركيا في العراق وسوريا وليبيا.

–الخطر الصهيوني، وتوقف عملية السلام، واستمرار التوسع في بناء المستوطنات وإذلال الشعب الفلسطيني، والعمل المستمر لتهويد القدس وتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود زمانيًا ومكانيًا.

–الضعف العربي في بيئة إقليمية متقلبة وسيئة الطباع، فالأطماع التركية في سوريا والعراق خرجت من مراكز الاستخبارات إلى مراكز الدراسات ووسائل الإعلام وهي في طريقها إلى بيانات صانع القرار السياسي. كما أن إفريقيا لم تعد الجيرة الطيبة جراء الطموح الإثيوبي والحروب الوشيكة بسبب التنازع على مياه النيل. والتقرب الأريتري من تل أبيب وطهران، بالإضافة إلى الرعب النووي بين الهند وباكستان اللتان تمثلان الجوار المباشر للعرب من الجنوب الشرقي.

الخاتمة

الأمن القومي العربي هو تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية. ولا يصلح النظام الأمني العربي الحالي للدفاع عن الأمن القومي العربي بدون تكامل ، و إن لم يكن بين دوله جميعًا فبين الكتل الإقليمية القائمة حاليًا .فهناك قصور في اتفاقية الدفاع المشترك التي لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة وجعلها العرب غير قابلة للتطبيق.

ومحاولة تحقيق التكامل العربي بين كافة الدول العربية هو امتداد لموروثات قديمة، فالخروج من المأزق الراهن يتطلب إعادة تعريف معنى «ان الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ» فالأجدى حاليًا هو الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصّة بالكتل الاستراتيجية الرئيسيّة في الوطن العربيّ، كالكتلة الخليجية، وكتلة المغرب العربيّ، وكتلة المشرق وتضمّ مصر والسودان والأردن. ولظروف كتلة المشرق يجدر بالكتلة الخليجية والمغربية تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتنسيق المواقف، مشكلة تكتل وترابط استراتيجي يتحوّل لنقاط قوّة تعطي للتكامل أبعاده العملية، حتى تتعافى بقية أطراف الوطن العربي[١٠]. ●

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الهوامش

١- ساسين عساف. ورقة عمل –الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي: مراجعة نقدية .مركز دراسات الوحدة العربية.١٣فبراير٢٠١٤.

٢- محمود المنير .الأمن القومي العربي ٢٠١٥ .. الواقع وآفاق المستقبل.

٣- أمل عبدالله القبيسي ، الإمارات: التضامن السبيل الوحيد للخروج من المأزق العربي الراهن

٤- د. خليل حسين. نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام.١٦

٥- نفس المصدر السابق

٦- عبد الخالق عبد الله . فعاليات أيام مجلس التعاون في سيئول تبدأ بندوة تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا الجنوبية.١٠

٧- نهى خالد . الربيع العربي: لماذا سقطت الجمهوريات وبقيت الملكيات؟ موقع نون بوست.٣

٨- «مجلس العلاقات» شرّح الواقع العربي وقدم رؤيته للنهوض .صحيفة القبس.٢٦

٩- جمال أمين همام. ٣٠خبيرًا أكدوا أهمية إنشاء القوات العربية المشتركة . مجلة آراء حول الخليج . العدد ١٠٥

١٠- الخليج والمغرب.. «تكتل موحد» بوجه التحديات المشتركة. إرم نيوز

قمة الخرطوم أسست لمرحلة جديدة وغيرت تصنيف الدول العربية

القمم العربية الدورية: البحث عن الإرادة السياسية

عُمر القمم العربية تقريبًا بعمر جامعة العرب العجوز. أول قمة عربية عقدت بأنشاص في مصر ٢٧-٢٩ مايو ١٩٤٦م، أي بعد أربعة عشر شهراً، منَ إعلان إنشاء الجامعة العربية كأول كيان إقليمي، بل وعالمي، في: ٢٢ مارس ١٩٤٦ م، بموجب بروتوكول الإسكندرية (٧ أكتوبر ١٩٤٤م)، الذي وقعته سبع دول عربية هي: مصر، المملكة العربية السعودية، الأردن، سوريا، اليمن، لبنان، والعراق، الذين شكلوا مجتمعين الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية. منذ ذلك التاريخ والحكومات العربية حريصة على عقد القمم العربية، وإن ظلت مؤسسة القمّة العربية، لفترة تاريخية طويلة دستوريًا، خارج ميثاق الجامعة العربية، بوصفها جزء من النظام الرسمي العربي. حتى حصل التعديل على ميثاق الجامعة، في الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في قمة القاهرة: ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.. وهذا هو التعديل الرابع لميثاق جامعة الدول العربية، على نسخته الأصلية.

د. طلال صالح بنّان

مرحلة الانعقاد الطارئ للقمم العربية

في المراحل الأولى من مسيرة تجربة القمم العربية، كانت تلك القمم، في معظمها، سواء العادية منها أو غير العادية، تأخذ بنهج رد الفعل تجاه القضايا والتحديات التي تواجه النظام العربي الرسمي، دون ما حاجة لعقد القمم العربية، بصورة دورية منتظمة. هذا السلوك من قبل الدول الأعضاء كان من شأنه أن يبعد الجامعة العربية عن أداء دورها في تفعيل مشاريع التكامل البينية بين الدول الأعضاء وخدمة القضايا القومية الكبرى، التي من أجلها أنشئت الجامعة العربية... وكذا يحول بين الجامعة ومتابعة القرارات التي من أجلها عقدت تلك القمم العربية للتعاطي معها، ومعظمها كانت لها خلفية استراتيجية وأمنية ذات علاقة مباشرة بقضايا الأمن القومي العربي، وعلى وجه الخصوص بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا التحرر الوطني في العالم العربي.

كذلك فإن من شأن عدم الأخذ بدورية القمم العربية، في هذه المرحلة الأولى من تجربة الأخذ بنهج وآلية القمم العربية للتعاطي مع قضايا التكامل الإقليمي وخدمة قضايا الأمن والتنمية في العالم العربي، تباعد فترات عقد القمم العربية، ليس فقط بسبب تفاقم وحِدّة الخلافات بين الدول العربية، بل وأيضًا، بسبب طبيعة المبررات والدوافع التي دفعت لعقد تلك القمم، التي كانت في معظمها ملحة (أمنيًا) ، وغالبًا ما كانت تتم بدعوة دولة عربية بعينها، قد تكون وراء اندلاع الأزمة التي تسببت في عقد القمة، دون ما تنسيق مسبق مع الدول الأعضاء، الذين معظمهم كانوا يساقون لحضور تلك القمم، من أجل إظهار مشهد خادع لتضامن عربي غير موجود، في حقيقة الأمر.

للتدليل على عدم انتظام عقد القمم العربية.. وتباعد فترات انعقادها، قبل الأخذ بنهج دورية انعقاد القمة العربية وتأصيل مؤسسة القمة العربية كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي، بموجب آخر تعديل في ميثاق الجامعة العربية، يُلاحظ: أنه مضت عشر سنوات عن القمة العربية الأولى في أنشاص لتعقد القمة العربية التالية في بيروت في نوفمبر ١٩٥٦م، لمناقشة العدوان الثلاثي على مصر.. وتمضي ثمان سنوات أخرى لتعقد

النظام الإقليمي العربي الرسمي يمتلك آليات الردع والإلزام وفرض التدابير العقابية القسرية دون ما حاجة لتسجيل ذلك في ميثاق الجامعة

أول قمـة عربية اعتياديـة في القاهرة في يناير ١٩٦٤م، لدعم ثورة الجزائـر.. تبعتها بثمان شهـور قمة الاسكندريـة في سبتمبر من نفس العـام، لمتابعة قرارات القمـة الاعتياديـة الأولى بالقاهرة، خاصـة تلك المتعلقـة بقضية مشاريـع إسرائيل بتحويـل مياه نهر الأردن. بالمناسبـة: عقـد مؤتمـري قمـة عربية اعتياديـة في سنة واحـدة، كانت إشارة تفاؤل ببدء الأخـذ بنهج دورية انعقاد القمم العربيـة، الذي أقره مؤتمر القمة الأول في القاهرة، قبل أشهر، إلا أن ذلـك لم يُتضمـن في الميثاق... الأمر الـذي أخذ من العرب ٣٦ سنة أخـرى لتأصيل نهج دورية انعقاد القمـة العربية دستوريًا في الميثاق، في قمة القاهرة غير العادية (نوفمبر ٢٠٠٠ م).

لذا فـإن الترتيب لتلك القمم، في مرحلة مـا قبل الأخذ بنهج دوريـة انعقـاد القمم العربية، كان في حقيقـة الأمر يتم في عجلة، ودون تحضير مسبق، على الأقل من باب توخي توفير الحد الأدنى مـن المصداقية، لقرارات القمة التي تصدر في ختام اجتماعاتها، سـواء في مواجهة الرأي العام العربي، أو الأطراف الدولية المعنية بعقد تلـك القمم أو التي يرمي الزعماء العـرب من خلال القمة، بعـث رسائل تحمـل دلالات سياسية أو إشـارات ردع استراتيجية. فإذا أضفنا لتلك التعقيدات السياسية واللوجستية والعملية، التي عادةً مـا كانت تصاحب القمـم العربية في ما قبـل مرحلة الأخذ بنهـج الانعقـاد الـدوري السنـوي للقمـة العربية وتضمـين القمة العربيـة كأعلى مؤسسة تنفيذية في النظام العربي الرسمي، الذي تمثلـه جامعة الدول العربية، متطلب الإجمـاع في إقرار ما يصدر عنها من قـرارات، دون ما ضمانة حقيقيـة لتنفيذ تلك القرارات أو الالتـزام بها، يظهر مدى الجهد المضني الذي على العرب بذله لتفعيـل إرادة سياسيـة حقيقيـة كفيلـة بالتعامل بكفـاءة وفاعلية وشفافية مع قضايا العرب الكبرى، في الأمن والتكامل والتنمية.

دورية انعقاد القمة العربية

تبـدأ مرحلة الأخـذ بدورية انعقاد القمـم العربية، بعد إقرار الملحق الرابع لميثاق الجامعة في قمة القاهرة في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠م، هـذا التعديل، كما سبق ذكـره، لم يؤصل دستوريًا بتضمينه ميثاق الجامعـة العربيـة، فحسب... بل أصـل دستوريًا، أيضًـا، لمؤسسة القمـة العربيـة كأعلى جهاز تنفيذي في النظـام العربي الرسمي، الـذي تمثله جامعة الدول العربية. هذا التطور في مسيرة الجامعة لا يعدو كونه سوى تقنين لعرف سبق كرس له سلوك وتوجه الزعماء العرب، في إطار الجامعة العربية، للتعامل مع قضايا العمل العربي المشـترك، خاصة تلك التي لها دلالات أمنيـة واستراتيجية. بهذا التطـور الدستـوري في ميثـاق جامعة الـدول العربيـة، الذي أخذ بنهج دورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية، بوصف مؤسسة القمة العربيـة أعلى سلطـة تنفيذية في النظام العربـي، أضحى التزاماً مـن قبل الدول الأعضاء بعقـد القمة، بصفة دورية، وإن كان ليس بالضرورة في موعدها في شهر مارس. كما أن هذا الالتزام بدورية

عقد القمة العربية لا يعد التزامًا عينيًا على كل دولة لا في رئاسة القمة ولا في استضافتها، إذ تجيز لوائح الجامعة اعتذار الدولة التي حان دورها لرئاسة القمة وتحويل الرئاسة إلى الدولة التالية في الترتيب الهجائي، وفي حالة تعذر ذلك، تعقد القمة في مقر جامعة الدول العربية!

المهم، هنا، هو الحرص على عقد القمة دوريًا، برئاسة إحدى الدول الأعضاء... وهذا، بحد ذاته يُعد التزاماً من قبل الدول الأعضاء، ليس فقط بعقد القمة، بل بخيار الجامعة العربية، كمنظمة إقليمية تكاملية، بغض النظر عن مدى القناعة بفاعلية الجامعة وكفاءتها بتطوير آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، بإمكاناتها الحالية، وبوضع ميثاقها الهش، الذي يحكم مؤسساتها، بما فيها مؤسسة القمة العربية، الذي وقف تعديل الأخذ بدورية انعقادها وتنصيبها كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي، عند قاعدة الإجماع في إقرار ومن ثم إلزام ما يصدر عن القمم العربية من قرارات، بعيدًا عن الجدل الدستوري، ما إذا كانت تلك القرارات تتناول أساليب عمل إجرائية أم قضايا سياسية جوهرية.

بالإضافة إلى ذلك: فإن هذا التعديل في ميثاق الجامعة الخاص بدورية القمة العربية وجعلها، من الناحية المؤسساتية الرسمية، أعلى سلطة تنفيذية في النظام العربي الرسمي الذي تمثله جامعة الدول العربية، من شأنه أن يرفع الحرج من الناحية السياسية والأخلاقية عن عجز الجامعة، كمنظمة إقليمية، عن الاضطلاع بمهام التكامل بين الدول العربية وخدمة القضايا العربية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.. وقضية الأمن القومي العربي، بصفة عامة، وتجييرها إلى الزعماء العرب مباشرةً. لم تعد الجامعة العربية، بعد هذا التعديل الخاص بدورية القمة العربية وتنصيبها كأعلى سلطة تنفيذية في النظام العربي الرسمي، من الملائم أن تُستخدم ككبش فداء أمام الرأي العام العربي لفشل الجامعة العربية الاضطلاع بمهام ومسؤوليات التكامل الإقليمي والتصدي لتحديات التنمية والأمن، التي تواجه النظام العربي الرسمي، الذي تمثله جامعة الدول العربية، كما كان الحال قبل التعديل الأخير لميثاق جامعة الدول العربية.

لقد كان الافتقار إلى الإرادة السياسية لتفعيل أجهزة ومؤسسات الجامعة وقراراتها، العامل الرئيس لانتقاد الجامعة العربية، من قبل الرأي العام العربي، والمهتمين بقضايا التكامل الإقليمي، والعمل العربي المشترك. لكن بتنصيب القمة العربية مؤسساتيًا كأعلى جهاز تنفيذي في النظام العربي، الأمر الذي لم يكن منصوصاً عليه في النسخة الأصلية للميثاق، فإن الإرادة السياسية التي تفتقر إليها الجامعة العربية، رجعت إلى أصحاب السيادة في الدول الأعضاء (الملوك والرؤساء والأمراء العرب)، الذين أوكلت إليهم مباشرةً، بموجب هذا التعديل الأخير في الميثاق، مسؤولية ومهام خدمة قضايا الأمن القومي العربي.. ومسؤولية تفعيل التكامل الإقليمي، والتنمية في مجتمعات الدول العربية، المنوط بالجامعة العربية القيام بها.

هذا، في حقيقة الأمر، ليس تطورًا شكليًا أو هامشيًا، كما قد يجادل البعض. منذ الأخذ بدورية انعقاد القمة العربية، تحرص الدول الأعضاء على حضورها، وإن ناور البعض سياسيًا في تشكيل وفود حضور مؤتمرات القمة الدورية، بمستويات تمثيلية متدنية دبلوماسيًا وسياسيًا، حتى أن بعض الدول الأعضاء أمام عدم رغبتها حضور القمة والمشاركة فيها، بل وأحيانًا محاولة إفشالها، تعمد إلى تدني مستوى تمثيلها إلى أقل مستوى ممكن يصل أحيانًا إلى مستوى السفراء المندوبين في الجامعة العربية، لكن ليس اللجوء لمقاطعة القمة، حتى لو اعتذرت عن دورها في رئاسة القمة أو استضافتها، كما كان الحال في مرحلة ما قبل الأخذ بدورية انعقاد القمة العربية.

دورية القمة تجعل الجامعة كبش فداء عند فشل التكامل أو التصدي للتحديات

كما أن التأكيد على رئاسة القمة من قبل ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء، كما جاء في التعديل الأخير للميثاق، من شأنه إضفاء الهيبة على اجتماعات القمة، واحترام تراتبية القيادة السياسية على مستوى الدول الأعضاء، بحيث لا يرأس القمة ممثلاً عن رئيس دولة تترأس القمة من هو من الناحية السياسية والبروتوكولية، في مرتبة أدنى من رؤساء الدول الحاضرين القمة.. وكذا إبداء الجدية والانضباط في المناقشات.. بالإضافة إلى تحري الدقة والحسم في صياغة القرارات، وبعد ذلك المثابرة والحرص على متابعة الالتزام بالقرارات، سواء من قبل الدول الأعضاء، أو من قبل الأجهزة المعنية بتنفيذ ومتابعة تلك القرارات من بين أجهزة الجامعة العربية المتخصصة. كما أن مسؤولية رئاسة القمة من قبل الدولة العضو، لا تقتصر على اجتماعات القمة، التي لا تزيد كثيرًا عن يومين، بل أن رئاسة القمة تمتد لسنة كاملة لحين موعد القمة الجديدة، بل وحتى قبل ذلك مرحلة التحضير للقمة، وهذا يقود إلى تأكيد حرص الدولة رئيسة القمة لبذل الجهود اللازمة للتحضير الجيد.. ولمتابعة تنفيذ قرارات وضمان التزام من هم معنيين بها، بعد فض اجتماعاتها، سواء من الدول الأعضاء أو الأجهزة المعنية، في الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة.

هناك، أيضًا، جانب اقتصادي، قد يفسر اعتذار بعض

قمة الخرطوم علامة فارقة في العمل العربي المشترك وأكدت أن الملك فيصل رجل دولة عظيم وزعيم عربي تاريخي فذ

الـدول الأعضاء عن ترؤس القمـة أو استضافتها، بالإضافة إلى تكاليف عقد القمة، فإن الدولة المترئسة للقمة، في سعيها ضمان نجـاح رئاستها وترك بصمة في مسيرة جهود التكامل التي تقوم بهـا الجامعة العربية، قد تجد نفسها مضطرة لإنفاق المزيد من الموارد وضخها في شرايين الجامعة العربية، قد لا تكون مضطرة لإنفاقهـا لو لم تكن تترأس القمة. فـإذا كانت على سبيل المثال: بعض الـوكالات والأجهزة المتخصصـة بالجامعة في حاجة إلى موارد إضافيـة لتفعيل بعض القرارات الخاصـة بها والصادرة عـن القمة، وتعجز موارد الجامعة المحدودة عن الوفاء بها، مما يعنـي احتمال عرقلـة تنفيذ القرارات المعنية بهـا الصادرة عن القمـة... في هـذه الحالة تعمد الدولة المترئسـة للقمة لسد هذا العجـز، من أجـل المساهمـة الإيجابية في تفعيل قـرارات القمة المترئسـة لهـا، كمؤشر لنجـاح رئاستهـا. فرئاسـة القمة عمل يستهلـك عام كامـل، بل أكثر، من جهود الدولـة المترئسة للقمة العربية، في التحضير للقمة وإدارة اجتماعاتها، ومن ثم متابعة تنفيـذ قراراتها، مما قد يكلفها إنفاق الكثير من الموارد لضمان نجاح رئاستها للقمة العربية.

إنجازات القمم العربية، في مواجهة إخفاقاتها

في خضـم خيبـة الأمل التي تصيـب الرأي العـام العربي من فشـل الجامعة العربيـة من تحقيق أهـداف إنشائهـا في التكامل الإقليمـي وخدمـة قضايـا العـرب الكـبرى في مجـالات الأمـن والتنميـة، بعد سبعين عامًا مـن إنشائها.. وكذا العجز الظاهر في نمـوذج الجامعة، بالرغم من عراقتهـا التاريخية، مقارنة بإنجاز كيانات إقليمية لحقت بأسبقية الجامعة العربية في تجربة التكامل الإقليمـي، إلا أن التحليـل الموضوعـي لتقييـم مسـيرة الجامعـة العربيـة، من خلال حركـة مؤسسة القمـة ومدخلاتها في النظام العربـي الرسمـي تفرض الإشـارة إلى إنجـازات حققتها القمم العربيـة، عندما توفرت الإرادة السياسية اللازمة، من قبل الدول الأعضـاء، استجابة لتوقعات الشارع العربي من مؤسسات النظام العربي الرسمـي، خاصة مؤسسة القمة، حتـى قبل الأخذ بدورية عقـد مؤتمرات القمة والتأصيل الدستـوري لمؤسسة القمة العربية كأعلـى سلطـة تنفيذيـة في النظـام العربـي الرسمـي، في ميثاق الجامعة العربية.

بدايـةً: أسـس النظام العربـي الرسمي، ممثـلاً في الجامعة العربيـة، وبالذات سلوك الزعماء العرب من خلال مؤسسة القمة العربيـة، لقيم وقضايا قومية كبرى لا يمكن تجاوزها أو مخالفتها أو حتـى تجاهلهـا، دون عواقـب سياسيـة خطيرة علـى المستويين الداخلـي والخارجي لأنظمة الدول الأعضاء، التي تعمد إلى ذلك، تنال مـن شرعيتها السياسية داخليًا.. وكـذا على مستوى النظام العربـي، بـل على مستـوى الدوائـر الإقليمية القريبـة، حتى على المستوى الدولي الأوسع.

معـروف أن قيام الجامعـة العربية، مـرده في الأساس أمني، ذو خلفيـة استراتيجيـة ترتبـط بالأمـن القومـي العربـي، الذي تشـكل عقـب الحرب الكونيـة الثانيـة، وكان يرتكز حـول الخطر الاستراتيجـي الكبـير الـذي يمثله قيـام إسرائيـل في قلب العالم العربـي في فلسطين. لقد كان هـذا الخطر الاستراتيجي هو الذي استشعـر قلق الـدول العربيـة السبـع المؤسسة للجامعـة العربية ودفعهـا لعقـد أول قمة عربية في أنشاص في مايو ١٩٤٦م، بدعوة من مصـر، وذلك قبل الإعـلان عن قيام إسرائيـل بعامين. ومن يومهـا والقضيـة الفلسطينية، بخلفيتهـا الاستراتيجية في معادلة الصـراع العربـي الإسرائيلـي، مازالت تتردد إلى اليـوم، في أهم بنـود مقررات الجامعة العربية، حتى مع تطور حقيقة إبرام بعض الدول العربية لمعاهدات صلح منفرد مع إسرائيل.

لم يكـن استشعـار خطر قيام إسرائيل في قلـب العالم العربي علـى أرض فلسطـين وعلى حسـاب حقـوق الشعـب الفلسطيني الطبيعية والمكتسبة الغير قابلة للتصـرف، يعكس تقديرًا سياسيًا لموقف ذَي خطورة استراتيجيـة، على أمن العرب القومي من قبل الزعماء العرب، الذين حضروا قمة أنشاص، وذلك قبل أن يصبح كيـان إسرائيل الصهيوني واقعًا في قلب العالم العربي، فحسب... بل كان في حقيقة الأمر يعكس ضمير الأمة العربية من الخليج إلى المحيـط، حتى تلـك الكيانات العربية التـي لازالت ترزح تحت نير الاحتـلال الأجنبي، حيث كانت شرعية أنظمة تلك الدول المؤسسة للنظام الرسمي العربي ترتبط بصورة قوية وحاسمة برفض قيام إسرائيـل.. وبكفاءة وفاعلية الدول العربية في مواجهة تحدي قيام إسرائيـل في قلب العالم العربي على أرض فلسطين، وكذا الدفاع عن حقـوق الشعـب الفلسطيني الطبيعيـة والمكتسبـة الغير قابلة للتصـرف، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة على أرضه، وإفشال

المخطط الصهيوني بإقامة كيان لليهود على أرض فلسطين.

الاقتراب من قضية الشعب الفلسطيني بما يعكس قبول إسرائيل وإضفاء الشرعية على وجودها، كان ومازال من محرمات التعاطي العربي مع قضية العرب الكبرى، خارج التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وإقامة دولته على أرضه. صحيح أن هذا الالتزام العربي بقضية الشعب الفلسطيني ومن ثمّ رفض قيام إسرائيل على أرض فلسطين، قد اعترته تعديلات «تكتيكية» نتيجة لهزائم العرب العسكرية في ثلاثة حروب رئيسية مع إسرائيل (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧م) وانتكاسة العرب السياسية في أول حرب يكسبوها عسكريًا في مواجهة إسرائيل (حرب أكتوبر ١٩٧٣م)، إلا أن شرعية الأنظمة العربية، الأعضاء في الجامعة العربية، تتوقف إقليميًا وداخليًا، على دعم القضية الفلسطينية، ورفض احتلال إسرائيل للأراضي العربية والحؤول دون أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل... هذا - بالمناسبة - يسري أيضًا، على الدول التي عقدت معاهدات سلام منفرد مع إسرائيل.

موقف جماعي عربي، فرض العرب تفهم واحترام العالم له، من خلال مقررات القمم العربية، التي تكرر مطلب استعادة الأراضي العربية، التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة ١٩٦٧م، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة. في ثلاثة مواقف عربية عكستها مقررات القمم العربية، فرض العرب على نظامهم الإقليمي الرسمي، وكذا على مستوى العالم رؤيتهم الخاصة بالسلام في المنطقة، والتزامهم بقضية الشعب الفلسطيني ورفضهم وجود إسرائيل على أرض فلسطين. بالإضافة إلى تسوية الخلافات فيما بينهم، خاصة تلك التي شهدت أشكالاً من الصراع العنيف، وإن كان بطريق غير مباشر، بأسلوب الحرب بالوكالة.

قمة الخرطوم العربية سبتمبر ١٩٦٧

في قمة الخرطوم العربية (٢٩ أغسطس- ٢ سبتمبر ١٩٦٧) انتظر العالم مقررات تلك القمة العربية، التي جاءت بلاءاتها الثلاث المعروفة (لا تفاوض، لا صلح، ولا اعتراف بإسرائيل)، قبل أن يصدر قرار مجلس الأمن الشهير رقم: ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧م، ليعلن عن مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة.. ولا يشير، لا من قريب أو من بعيد لآلية التفاوض لحل الصراع العربي الإسرائيلي، رغمًا عن دفع إسرائيل والولايات المتحدة لتضمين القرار دعوة أطراف الصراع للتفاوض المباشر. وقد التزم العرب برفض التفاوض مع إسرائيل، حتى قررت دولة عربية كبرى التفاوض المباشر مع إسرائيل الأمر الذي كلفها كثيرًا، داخليًا وعربيًا، وترتب عليه تعليق عضويتها بالجامعة العربية، ونقل مقرها إلى عاصمة عربية أخرى، واختيار أمين عام آخر للجامعة العربية من غير مواطنيها، بموجب مقررات قمة بغداد ١٩٧٨م.

كما أن قمة الخرطوم العربية هذه شهدت أحد أبرز مظاهر التضامن العربي، ليس فقط على مستوى الخطاب السياسي، الذي عادة ما يزين مقررات القمم العربية، بل أيضًا على مستوى الفعل المادي المحسوس، الذي كان كفيلاً بتجاوز هزيمة الحرب العسكرية، ومواصلة الصمود السياسي والعسكري، بالذات لدول المواجهة، التي فقدت أراضٍ لها في حرب الأيام الستة، خاصة مصر والأردن. أما سوريا، وإن شاركت في القمة وهي الأخرى فقدت أراض لها في تلك الحرب، إلا أنها رفضت مقرراتها، وبالتالي استبعدت من الدعم المالي السخي الذي قدمته دول النفط الغنية في تلك القمة وهي: المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وبلغ ١٣٥ مليون جنيه إسترليني، وهو ما تكبدته دول المواجهة التي فقدت أراض لها في تلك الحرب، وبعضها فقدت موارد مالية، بالعملة الصعبة، بسبب تلك الحرب، حيث كانت من أبرز نتائج تلك الحرب الاقتصادية: فقدان مصر لدخلها من قناة السويس، نظرًا لإغلاق القناة أمام الملاحة العالمية.

أخذ العرب ٣٦ عامًا لتأصيل منهج دورية انعقاد القمة العربية دستوريًا

لم يُحدد وقت محدد لذلك الدعم النقدي الذي قدمته الدول الثلاث، وكان على الوجه التالي: المملكة العربية السعودية ٥٥ مليون جنيه إسترليني، الكويت ٥٠ مليون جنيه إسترليني، ليبيا ٣٠ مليون جنيه إسترليني... إلا أن تلك القمة التزمت باستمرار ذلك الدعم المالي السخي من تلك الدول العربية الثلاث لدول المواجهة، حتى إزالة آثار العدوان. بالفعل: التزمت الدول العربية الثلاث بدفع هذا الدعم المادي لدول المواجهة، سنوياً، حتى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، التي طورت فعاليات سياسية واستراتيجية جديدة لمواصلة الصراع مع إسرائيل، خدمةً للأمن القومي العربي.

كذلك شهدت تلك القمة فترة مزدهرة من التضامن العربي الحقيقي، بعيداً عن «مناكفات» الفترة السابقة بين الدول العربية، نتيجة للتقسيم الاعتباطي للدول العربية، على أسس أيدلوجية بين دول رجعية وأخرى تقدمية! في النهاية: أثبتت الدول العربية، التي صُنفت أنها رجعية، بأنها دول أكثر تقدمية في فهم واستشراف حركة مسيرة التاريخ وقفزت على جراحها، التي سببتها سهام

العمل العربي المشترك أسس لسلوك منظم يلتزم بشرعية إقليمية تستمد قوتها من الشرعية العربية الداخلية

مـا كان يُطلق عليها دول تقدمية.. وبرزت قيـادات تاريخية لديها إحساس فطري حقيقي بغاية حركة التاريخ، مثل: الملك فيصل بن عبـد العزيز. لقـد أثبت الملك فيصل في تلك القمـة أنه رجل دولة وزعيـم تاريخي عربي فـذ، من طراز فريد، عندمـا فوجئ العالم بأسـره بموقفه العروبـي وفهمـه الاستراتيجي العميـق للمخاطر الحقيقيـة، التـي كان يواجههـا العـالم العربـي، لـو أن العـرب استسلمـوا للهزيمة العسكرية، التي منـوا بها في تلك الحرب، من قبل إسرائيل.

كمـا تجلت إمكانات العرب الحقيقية والمحتملة، في تلك القمة التاريخيـة، بإعـادة اللُحَمَـة إلى النسيج العربـي بتعددية أطيافه بلقـاء أبـرز زعيمين للعالم العربـي في ذلك الوقـت: الملك فيصل بـن عبد العزيـز والرئيس جمال عبـد الناصر، ليواصـل البلدان النضـال في ملحمة مسيرة المصير المشترك للأمة ، الذي تحققت أولى بشائرهـا الملموسـة بانتصارات حرب أكتوبـر ١٩٧٣م، التي قادهـا البلـدان معًا، ومن ورائهما الأمة العربيـة، ليس على جبهة القتـال في مسرح العمليات الساخن في سينـاء والجولان، فحسب بـل على مسرح السياسـة الدولية، عندما قاد الملـك فيصل حربًا اقتصادية عالمية نصرة لقضايا العرب القومية، مستخدمًا أمضى أسلحة الحرب الاقتصادية، حينها، التي أثبتت إمكاناتها الرادعة عبر القارات، ألا وهو سلاح النفط. استمرت معركة سلاح النفط دائـرة علـى مسـرح السياسـة الدوليـة والاقتصاد العالمـي، بعد صمـت المدافع على جبهات القتال العسكريـة، بوقت طويل، الأمر الـذي وفر زخمًا سياسيًـا ودبلوماسيًا وقانونيًـا وأخلاقيًا ومعنويًا وإعلاميًـا لجهود العرب المشتركـة على جبهة المعركـة السياسية الدوليـة والإقليمية، حتى تم رفع الحظر عن تصدير النفط للدول التـي تدعم إسرائيل، بطلـب وموافقة الـدول العربية، على جبهة المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرائيل، في قمة الجزائر نوفمبر ١٩٧٤.

كمـا أن قمة الخرطوم كانت حاسمـة في رأب صدع العلاقات المتوترة بين الدول العربية بسبب هذا الانقسام العقائدي بين هذه الـدول وتصنيفها ضمن معسكرين متضادين دول رجعية، وأخرى تقدمية، وكانـت ساحة القتال الساخنة بـين هذين المعسكرين في حـرب اليمـن (١٩٦٢-١٩٧٠م). لقد أُبـرم اتفـاق تاريخي، بين السعودية ومصر، مهدت له قمة الخرطوم العربية، بإنهاء الحرب في اليمـن، تم بموجبـه سحب مصر قواتهـا العسكرية من اليمن، ووقـف دعم الرياض للملكيين، تنفيـذًا لاتفاقية جدة بين القاهرة والرياض (أغسطس ١٩٦٥م).

قمتي فاس وبيروت (سبتمبر ١٩٨٢، وبيروت فبراير ٢٠٠٢م)

تواصلت إنجـازات القمم العربية، ترسيخًـا لمكانتها الرفيعة في النظـام العربـي، بتتويـج شرعيتهـا الإقليميـة كأعلـى سلطة تنفيذيـة في النظام العربي الرسمي، من خلال دورها المحوري في إيجـاد حل للصـراع العربي- الإسرائيلي مـن داخل العمل العربي المشـترك، بعيـدًا عن أيـة حلول منفـردة تأتي من خـارج الإرادة العربيـة المشتركـة أو تُفرض عليها مـن أية قـوة خارجية عظمى (الولايـات المتحدة)، كذلك الذي تطور من خـلال اتفاقية كامب ديفيـد (١٧ سبتمبر ١٩٧٨م) التـي توجت بمعاهدة سلام منفرد بـين مصر وإسرائيل (٢٧ مارس ١٩٧٩م)، وتبعتها معاهدة وادي عربة (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م) بين الأردن وإسرائيل، اللتين قادتا إلى انفـراط العقد العربي للتعامل مع أخطر قضية استراتيجية تتعلق بالأمن القومي العربي، عندما نجحت إسرائيل بفك حصار جبهة المواجهة معها، وردت بحصار مضاد يطال أطراف العالم العربي، سـواء بإقامـة علاقـات دبلوماسية مباشرة مثل مـا هو الحال مع موريتانيـا، أو إقامة علاقات اتصال غير رسميـة أو شبه رسمية، مع بعض الدول العربية في الخليج العربي.

بالتبعية: كان على العرب أن يقدموا بدائل مضادة، لا تستبعد الحلـول السلمية لحالة الصـراع الاستراتيجي مـع إسرائيل دون المساومـة علـى قضية الشعـب الفلسطينـي.. أو القفـز على قيم النظام العربي، كما حددته مقررات القمم العربية، وكذا مقررات الأمم المتحـدة، في هذا الشأن. وظهـرت هذه البدائل من مؤسسة القمة العربية. كانت البداية في قمة فاس الثانية سبتمبر ١٩٨٢م، وبمبادرة من السعوديـة حملها الملك فهد لتلك القمة، حيث أقرت قمـة فاس الثانية مشروع السـلام العربي، الذي يقوم أساسًا على مقايضـة الأرض مقابل السـلام، مع التأكيد علـى حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.. والتشديد على حق العودة للفلسطينيين، وتعويض من لا يرغب في العودة.

أخذ من العرب عشرين سنة أخرى بعد إقرار قمة فاس الثانية لمشروع السـلام العربي، ليتقدم العرب من خـلال مؤسسة القمة بمبـادرة السلام العربية، قدمتها السعودية أيضًا وعُرفت بمبادرة الملك عبد الله للسلام، عندما كان حينها وليًا للعهد، وأقرتها قمة

بيروت العربية في فبراير ٢٠٠٢م. مبادرة السلام العربية هذه تقدمت خطوة شجاعة إلى الأمام تعكس رغبة العرب الحقيقية في إحلال السلام العادل والدائم في ربوع أرض الرسالات، بأن عرضت التطبيع مع إسرائيل، وليس سلامًا باردًا كما جاء في مبادرات السلام، التي تبنتها الولايات المتحدة.

ما زلت مبادرة السلام العربية، وبعد ما يقرب من عقد ونصف من انطلاقها هي أساس أي تحرك عربي مشروع سواء على مستوى الدول الأعضاء للجامعة العربية أو على مستوى حركة مؤسسات النظام العربي الرسمي، وفي مقدمتها مؤسسة القمة العربية. لقد أسست مبادرة السلام العربية، التي أطلقتها قمة بيروت العرض العربي المتاح، الذي يتحكم في سلوك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ومؤسسات النظام الرسمي في ما يخص الاقتراب من إيجاد حل لحالة الحرب بين العرب وإسرائيل.. والتعامل بمسؤولية قومية مع قضية الشعب الفلسطيني.

المبادرة العربية للسلام ما زالت أساس أي تحرك عربي أو دولي للحل السلمي

القمم العربية رمز الإرادة السياسية العربية

لم يعد الجدل بافتقار العمل العربي المشترك إلى الإرادة السياسية للنيل من مخرجات جامعة الدول العربية، في التعامل مع قضايا التكامل البيني بين الدول العربية، أو خدمة قضايا العرب الكبرى في الأمن والتنمية، من الناحية الأكاديمية والمنهجية بل والسياسية البحتة، ذا معنىً منطقي سليم، بعد أن أسس لمؤسسة القمة العربية دستوريًا ضمن تعديل أضيف في ملحق خاص لميثاق الجامعة. لقد انتقلت مشكلة الإرادة السياسية، التي كانت الجامعة العربية تفتقر إليها، إلى أصحاب السيادة المباشرين في الدول الأعضاء (ملوك ورؤساء وأمراء) الدول العربية.

هذا بالإضافة إلى أن تاريخ العمل العربي المشترك من خلال الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة وفي مقدمتها مؤسسة القمة، حيث أسس لسلوك منظم يلتزم بشرعية إقليمية تستمد قوتها من شرعية داخلية في الدول الأعضاء تتحكم في سلوك هذه الدول تجاه التعامل مع القضايا القومية الكبرى، سواء في التعامل مع إسرائيل أو التعاطي مع القضية الفلسطينية، أو حتى تحري الدول الأعضاء في سلوكها الاقتراب من قيم النظام العربي، التي جاءت في الميثاق. قد لا نتجاوز الحقيقة لو زعمنا: أن النظام الإقليمي العربي الرسمي الممثل في الجامعة العربية، بالذات في مؤسسة القمة العربية، يمتلك من آليات الردع والإلزام وفرض التدابير العقابية القسرية، دون ما حاجة لتسجيل ذلك في ميثاق الجامعة كما هو وضع الباب السابع في ميثاق الأمم المتحدة. على سبيل المثال: عندما أقدمت دولة عربية كبرى على عقد صلح منفرد مع إسرائيل دفعت ثمنًا سياسيًا باهظًا كلفها ما يشبه العزل الكامل عن محيطها العربي، بل ونقل مقر الجامعة من عاصمتها واختيار أمين عام آخر للجامعة من غير مواطنيها. ثمن سياسي ودبلوماسي ومعنوي باهظ طال هيبة تلك الدولة العربية الكبرى ومكانتها الإقليمية، لا تزال تعاني منه حتى بعد عودتها للجامعة العربية وإعادة مقر الجامعة لعاصمتها واختيار أمين عام جديد للجامعة من مواطنيها.

كذلك فإن تحري الدول الأعضاء عقد القمم العربية في موعدها السنوي في شهر مارس، بعد أن أُخذ بدورية عقد القمم العربية سنويًا، بموجب التعديل الخاص بذلك في ميثاق الجامعة العربية، لهو دليل على التحكم في سلوك الأعضاء فيما يخص الحرص على عقد القمم العربية في موعدها، ومتابعة قرارات القمم العربية السابقة، والجهود المفروضة على الدولة المترئسة للقمة أن تتحرى العمل، طوال العام على متابعة قرارات القمة والعمل على تفعيلها، قدر الإمكان، لو اقتضى الأمر الإنفاق على ذلك من مواردها، الوطنية الخاصة، على الأقل من أجل التسجيل بنجاح القمة في فترة رئاستها لها.

هذا الزخم الذي تطور بتجربة القمم العربية، رغم جدل البعض بتواضع إنجازاتها، الذي دُعم بالتعديل الدستوري في ميثاق الجامعة بتقنين مكانة مؤسسة القمة دستوريًا كأعلى جهاز تنفيذي في النظام الرسمي العربي الممثل في الجامعة العربية، من شأنه إذا ما تم البناء عليه وجرت تجربته على مجالات تكاملية أخرى تطال مجالات ووكالات جامعة الدول العربية المتخصصة، فإنه يمكن إحياء مشاريع وبرامج تكاملية، لها وكالاتها القائمة وتحكمها اتفاقات ومعاهدات سارية، في مجالات التكامل الإقليمي والاقتصاد والأمن والتنمية.

كل ما يحتاجه الأمر تفعيل الإرادة السياسية التي تتجلى، بصورة حاسمة في مؤسسة القمة العربية. الحاجة، إذن: لعمل دؤوب من قبل الأمانة العامة الجديدة للجامعة العربية للنظر في تجربة القمم العربية واستغلال التأصيل الدستوري لمؤسسة القمة العربية، الذي جاء به التعديل الأخير للميثاق، تجسيدًا للإرادة السياسية، التي يعتقد الكثيرون أن العمل العربي المشترك يفتقر إليها، وهي موجودة في تاريخ حركة القمم العربية، ومؤصلة دستوريًا في ميثاق الجامعة العربية.

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الملك عبد العزيز - جدة

المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون: التأثير والحلول

أمريكا وإيران وحرائق دول الجوار والعقد الاجتماعي.. تحديات الخليج

في فترة الخلاف الكبير بين الدول العربية الذي بدأ بعد الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم تعمق مع الاتفاق المصري الإسرائيلي في عهد المرحوم أنور السادات، تعطلت مؤسسة القمة العربية ، إلا أن الرأي بعد ذلك توافق بين العرب، خاصة بعد عودة الجامعة إلى مقرها في القاهرة ،على أن اجتماعات القمة العربية كمؤسسة يجب أن تعقد في كل الأحوال والظروف وبشكل دوري ، وتكون أيضًا موزعة دوريًا بين العواصم العربية، وقد تم ذلك منذ عقدين من الزمن بشكل شبه منتظم.

د. محمد غانم الرميحي

لذا فإن الباحث سوف يرى أن (القمم) العربية بعضها منتظم وبعضها متقطع، بعضها يُعقد في العواصم العربية كما اتفق، أي بتسلل أبجدي، وبعضها يتغير من عاصمة لأخرى، وبعضها يعقد في مقر الأمانة العامة في القاهرة، حسب الأجواء العامة بين العرب، وحسب الظروف والملابسات السياسية، والقمة القادمة التي سوف تعقد في موريتانيا ليست استثناءً في الاختلاف[1]، فقد كانت مقررة في أبريل ٢٠١٦م، في المغرب، وأصبحت الآن في موريتانيا في شهر يوليو ٢٠١٦م! وهي القمة رقم ٢٧ التي تعقد في أجواء سريعة التغير كليا ومنذرة بمخاطر على الدول العربية جميعها وبدرجات مختلفة. من هنا فإن محاولة بناء (التكامل) العربي على الأقل بين مكونات المجموعة العربية القادرة على البقاء بعيدًا حتى الآن عن الاضطراب الكبير في المنطقة والتنسيق الإيجابي بينها ،من أولويات اللقاء القادم، من أجل وقف التدهور والبناء على الممكن، ومن جهة أخرى فإن دول مجلس التعاون، التي تشترك في المسار والمصير مع بقية الدول العربية هي اليوم تشكل تقريبا (قاطرة) الحركة المضادة لمحاولات التفتيت العربي والهيمنة الإقليمية، إلا أنها تحتاج إلى ظهير عربي كانت تباشيره اشتراك دولة المغرب العربي في قمة خليجية في النصف الثاني من شهر أبريل في الرياض، من أجل بناء (تحالف القادرين) في الفضاء العربي للتقليل من المخاطر وتعظيم المكاسب . إلا أن هناك مخاطر تحيط بدول مجلس التعاون تقلل من فاعلية الاستفادة أو تعظيم (قدرة تلك القاطرة الخليجية) على القيام بما يتوجب عليها القيام به. وهذه المطالعة هي محاولة للإطلالة على (المخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون: بواعثها، ومصادرها وتأثيرها على تعطيل أو إعاقة (ماكينة) تلك القاطرة على الفعل)[2]

يمكن الحديث عن المخاطر ومصادرها من ثلاث جوانب رئيسية:

المخاطر الخارجية (غير العربية) الولايات المتحدة – إيران.

المخاطر الخارجية العربية (حروب أهلية محتدمة في الجوار).

المخاطر الداخلية (العقد الاجتماعي الداخلي).

تلك المخاطر متداخلة وتأثير بعضها على بعض ظاهر بين، إلا أنه من أجل التحليل سوف أتناول كل من عناصرها على حدة، ليس فقط من أجل عرض (مخاطرها) ولكن أيضا من أجل (فهم دوافعها) ، على أمل الوصول إلى نتيجة معقولة لفهم المخاطر وأسبابها وأيضًا رسم مؤشرات لفهمها ولمواجهتها.

أولا (الخارجية) ١ – العلاقة بالولايات المتحدة: لقد لاحظ المتابعون تكثيف اللقاءات الأمريكية- الخليجية في السنوات القليلة الماضية، سواء بشكلها الجماعي (دول الخليج في مجلس التعاون) أو بشكلها الثنائي(كل قائد خليجي على حدة) هذه الكثافة في اللقاءات تدل على أن العلاقات بين دول مجلس التعاون و بين الولايات المتحدة تمر بمرحلة (تصدع) غير مسبوقة ، ناتجة عن (الفرق بين التوقعات الخليجية من أمريكا في الملفات الساخنة، وبين قدرة أمريكا على الفعل أو رغبتها فيه) هذا التصدع سوف يستمر حتى يستقر على بر، هو قناعة الخليجيين أن عليهم (قلع شوكهم بأيديهم) فالإدارة الحالية، ونتيجة للتراكمات التي مرت بها الإدارات السابقة في منطقة الشرق الأوسط، وجلها سلبي، وتبنت مقاربة مختلفة عن سابق الست عقود الماضية أو يزيد،

أي تبنت سياسة (رفع اليد المباشرة) في الشؤون السياسية لدول المنطقة، و محاولة إدارة ما يحدث عن بعد، وتجد هذه السياسية في مجملها من المتابعين في الولايات المتحدة (الإعلام والسياسيين) الكثير من التأييد، في المحصلة فإن الإدارة الحالية ترى أنها حققت الكثير من النتائج (الإيجابية) من وجهة نظرها ،دون (تورط أقدام على الأرض boots on ground) أو (خسارة دماء أمريكية blood sacrifices) من هذه النتائج الوصول، عبر التفاوض، لوقف البرنامج النووي الإيراني، تأكيدًا (لسلامة إسرائيل الاستراتيجية إلى فترة طويلة) كما لم تؤكد في السابق، وصرف النظر على ملاحقتها مهما فعلت في الأرض المحتلة، سحب السلاح الكيماوي من سوريا ، بيع الكثير من الأسلحة للمنطقة، الحصول من جهة على نفط رخيص، ومن جهة أخرى الاستغناء التدريجي عن النفط الخليجي، ذلك من بين عدد من النجاحات التي تراها النخبة الأمريكية أنها قد حُققت لصالحها نتيجة سياسة (رفع اليد)، وهي من منظور المصالح الأمريكية نجاح بأقل الأثمان. من جهة أخرى تبدُل نقطة ارتكاز الخلاف الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وبين الولايات المتحدة من (خلاف حول وضع إسرائيل وسياساتها) إلى (خلاف حول التقدير الاستراتيجي مع إيران) وهو خلاف لا يبدو أن الطرفين، الأمريكي أو العربي الخليجي على اقتراب من التحليل النظري أو الواقعي حوله ، فدول الخليج ترى أن التدخل الإيراني في الجوار العربي يربك المشهد السياسي، ويهدد الأمن القومي إلى درجة أن ذلك التدخل يساهم جزيئا في (دعشنة) المنطقة، لأن هناك أناس يشعرون بالتهديد الحقيقي من ذلك التدخل الإيراني ويلجون إلى العنف المضاد في مقاومته، وإن كان عنفًا غير منظم. في هذا الملف، بسبب تباعد المواقف، لم تعد الولايات المتحدة من وجهة النظر الخليجية، بالرغم من التطمينات، مكانًا للثقة فيما يمكن أن تتخذ من خطوات في المستقبل، خاصة في المراحل الممكن أن تتحول إلى حرجة. لا زال هذا الملف (علاقة بالولايات المتحدة بإيران) يؤرق دول الخليج، فقد اعتمدت على (حسن نوايا الولايات المتحدة في الموضوع الأمني الخارجي) لفترة طويلة، وربما منذ انسحاب بريطانيا من الخليج في بداية سبعينات القرن الماضي، حتى قدوم الإدارة الأمريكية الحالية. إلا أن المشكلة التي أراها أن هناك تغير هيكلي في الموقف الأمريكي حتى الآن لم يستوعب من بعض الأطراف الخليجية، وهو قائم على قاعدتين الأولى أن الولايات المتحدة أعادت تعريف قوتها بسبب عاملين مواردها المالية وحدود قدرتها على الفعل، فهي ليست الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين، وإعادة النظر في مفهوم حدود القوة، ليس لها علاقة بإدارة واحدة (أوباما أو من سوف يأتي بعده) بل تموضع استراتيجي، كانت بوادره تتجمع منذ فترة. ذلك من جهة أما ثانيا فتنظر دوائر نافذه في واشنطن أن التهديد على دول الخليج من إيران (مبالغ فيه) بل إن بعض التهديد (داخلي) لذلك فإنها تدفع بمحاولة (تغيير شروط العقد الاجتماعي الداخلي) في دول الخليج، وقد ظهر ذلك جليًا في عدد من تصريحات الإدارة الحالية، كان أخرها عناوين الصحف التي ظهرت بعد لقاء السيد باراك أوباما بقادة مجلس التعاون في الرياض في ٢١ أبريل ٢٠١٦ [٣] ربما أن هذا الشعور القوي (بأهمية الإصلاح الداخلي) سوف يبقى مع الإدارات المختلفة المقبلة ، لسببين على الأقل ، الأول هو أخذ (الموقف الأخلاقي العالي) فيما تدفع به العولمة من اختيارات مجتمعية و سياسية منها حقوق الإنسان وتمكين المرأة وغيرها من الشعارات ،والثاني حدود القوة الأمريكية المتضائلة، أي أن الأمر ربما عكس ما يراه البعض ، إن الموقف الأمريكي الحالي هو (مؤقت) تلتزم به الإدارة الحالية! ذلك تطمين للنفس واجب مراجعته!

إيران تخاف من عقدتي: التدخل الغربي وضعف الحكم الديني الهجين

٢-العلاقة بإيران: تشكل إيران تهديدًا حقيقيًا لدول الخليج، فهي مسيطرة على القرار السياسي في العراق و متداخلة بنشاط يصل إلى العسكري في سوريا، و تهيمن على القرارات من خلال حزب الله في لبنان، و تسيطر على تصرفات جزء مهم في الساحة اليمنية، وتأخذ المكان الإعلامي الأكثر علوًا في الموضوع الفلسطيني، من خلال (العداء اللفظي لإسرائيل) وتقدم نفسها كمكان (للديمقراطية) عن طريق الحديث عن التغير الدوري الظاهري في نخبها الحاكمة، كل ذلك يجعل من قدرتها على الإقناع حتى لدى بعض العرب كبيرة. [٤] هناك عدد من السناريوهات الحاكمة للعلاقة مع إيران، يرى البعض طرحها كخيارات لدول الخليج، أي يمكن التفكير بها، وهي سيناريوهات يتحدث بها بعض نخبة الخليج، بصرف النظر عن حجمهم أو تأثيرهم، أستطيع أن أشير باختصار إلى ثلاثة منها: الأول يرى أنه من الممكن استيعاب إيران، بسبب أولا جيرتها، وثانيا قدرتها العسكرية والصناعية وتقدمها العلمي! وأخير بسبب تأثيرها المباشر على جزء من الشرائح الوطنية (العرب الشيعة) [٥] المواطنين في الخليج، وأن العمل بجدية كافية على ذلك المحور، حتى لو غض الطرف عن بعض تدخلاتها !! يمكن أن يقنع الدولة الإيرانية بـ (تشارك أعباء الأمن الإقليمي) وحسن الجوار !! والسيناريو الثاني أن إيران هي (فارسية- زرادشتية- مجوسية) أو أنها (الجار العار)! وهي بطبيعتها معادية للعرب، ويستدعي هذا السيناريو من التاريخ المواقع الصراعية العربية- الفارسية، وينتهي إلى أن الوفاق معها

تغير موقف أمريكا قائم على إعادة تعريف مواردها وحدود قوتها وهي ليست كما كانت في القرن العشرين

(مستحيل) وليس غير ممكن فقط، حيث لن تهدأ شهيتها إلا بالسيطرة على مقدرات العرب، وخاصة جوارها الخليجي!

أما السيناريو الثالث الذي اعتبره واقعي ، فهو يرى أن إيران ليست بالقوة التي تصف نفسها أو يصفها مؤيدوها، بل هي من هذا العالم الثالث، الذي يعج بالكثير من نقاط الضعف، وهي تحتوي على خلل كبير في الداخل ، وأن سياساتها الحالية مرتبطة بعقدتين، يمكن تسميتهما بوباء الخوف، الأولى (التدخل الغربي في خمسينات القرن الماضي ضد حكم إيراني وطني (مصدق) من قوى غربية (بريطانية- أمريكية) أطاحت وقتها بالطموح القومي الإيراني للتحرر و الانعتاق ،أما العقدة الثانية فهي المعروفة، وغير المعلنة تتمثل بحدود قدرة (الحكم الديني) الذي تبنته إيران، على الوفاء باحتياجات العصر، وهو حكم هجين، يسيطر عليه رجال الدين، في خلطة غير (تاريخية) لأي من أشكال الحكم الممكن استمراراها ! فإيران اليوم تفتقد إلى حكومة بالمعنى الطبيعي للحكومة ، لذلك فالنخبة الإيرانية قلقة على استمرار هذا النوع من الحكم[٦] الأمر الذي يوصلنا إلى الموقف الخليجي من إيران، فلن تتغير في الجوهر السياسية الإيرانية في الإصرار بدرجات مختلفة على فكرة (تصدير الثورة) حتى يتلاشى هذا الجيل الإيراني الحاكم ،الذي شهد مظالم الشاه و قام بالثورة عام ١٩٧٩م، من أجل تخليص (المستضعفين من الظلم) أي أن أمام الخليج جراء المخاطر الإيرانية ربع قرن على الأقل من (إدارة الصراع) و على الخليجيين أن يوطدوا أنفسهم لإدارة الصراع لا حله ، ذلك من خلال العديد من الخطوات منها التماسك الخليجي الصلب، و إقامة جدار عربي يحيط بذلك التماسك و إطار إسلامي، وهذا ما يبدو أن المملكة العربية السعودية تقوم به اليوم. إلا أن الأمر لا ينتهي هنا، فهناك (تصور) إيراني لدى بعض النخب في طهران يتكون من ثلاث حلقات الأولى أن طهران مسؤولة (أخلاقيا وسياسيا) عن الشيعة في كل مكان، بما فيهم شيعة الخليج، والثاني أن طهران ترى في أنظمة الخليج أنها (مستكبرة وغير عادلة مع شعوبها) والثالث أن معظم ما قامت به دول الخليج من اصلاحات منذ عام ١٩٧٩ هو نتيجة مباشرة لا الإيراني!! قد يرى البعض أن تلك الحلقات الثلاث هي (أضغاث أحلام إيرانية) ولكن يجب الاعتراف أنها ضمن التصور الإيراني الذي يجب التعامل معه!!

الحروب الأهلية العربية : هذه الحروب المحتدمة سواء كانت بعيدة نسبيًا أو قريبة، فإنها تشكل (شيء من المخاطر الثقيلة) على دول الخليج، ليس سرًا أن بعض دول الخليج كان ولا يزال لها مساهمات (ما) في الحرب الدائرة في ليبيا، شبه البعيدة عن الإقليم الخليجي، كما أن لها (اهتمام بعدم سقوط مصر) في أيدي متطرفة، وفي العراق هناك صراع داخلي محتدم ليست بعيدة عنه بعض القوى الإقليمية على رأسها إيران ،مع إطلالة تركية أيضًا ، أما في سوريا فإن المخاطر في استمرار وجود النظام السوري وتحالفاته الإقليمية (إيران) ، و الدولية (روسيا) يجعل من دول الخليج في مرمى النيران السياسية، الاقتصادية وحتى العسكرية ، أما التحدي الأكبر فهو في اليمن الذي يشترك مع دولتين خليجيتين في حدود طويلة هما عُمان و المملكة العربية السعودية، وخاصة الأخيرة التي يتشابك أمنها الوطني تشابكًا لا فكاك منه مع أمن المملكة العربية السعودية، والذي أجبر تدخل الأخيرة مع حلفاؤها ،في الأساس الخليجيين وبعض العرب، في صراع مسلح، من أجل التأمين الوطني . ولا يبدو الآن أن ثمة أفق لوقف ذلك الصراع أو تقليل مخاطره، من النواحي المالية والعسكرية والاستراتيجية. الحرائق حول الإقليم الخليجي مشتعلة، ومرشحه إلى التوسع قبل أن تكون مرشحة إلى الخمود، مما يجعل المخاطر حقيقية. فهناك احتمال حقيقي أن تتشطر كل تلك الدول، العراق، سوريا، اليمن إلى دويلات طائفية وعرقية أصغر مما يعظم المخاطر على دول الخليج ويزيد من احتمال التدخلات الإقليمية، بل ويعرض المنطقة كلها إلى فوضى. من جهة أخرى تستنزف تلك الصراعات موارد مالية ضخمة من دول الخليج، إما من أجل تمويل الحملات العسكرية أو إبقاء بعض الدول الحليفة بعيدة جزئيًا عن الإفلاس أو تمويل سبل الإغاثة للمنكوبين جراء تلك الصراعات، وهذا بحد ذاته استنزاف هائل للموارد.

العقد الاجتماعي الداخلي : يتشكل الضغط على العقد الاجتماعي الداخلي من ناحيتين الأولى هو أهمية تجسير الفجوة بين عولمة المواطن و محلية الدولة ،والثاني هو (انتهاء عصر الدولة الراعية Welfare State) فتزامن تراجع أسعار النفط[٧] والتي كانت متوقعة منذ زمن، مع تضخم الطلب على الميزانية العامة للدولة الخليجية النفطية، بسبب ما اتخذته من سياسيات الرفاه في عقود النفط الذهبية الخمسة الماضية، مع تزايد الأزمات العسكرية و الحروب الأهلية المحيطة، التي تستنزف المال العام، و الموارد ، وضعت الدولة الخليجية اليوم في وضع (التفكير الجدي) في تغيير

السياسات. فأسعار النفط بسبب تطور التقنية [8] سوف تبقى في حدها الأدنى، كما أن إعادة ترتيب البيت الاقتصادي الخليجي لا بد أن يتزامن مع النظر بجدية في ترتيب العقد الاجتماعي، حيث من المعروف أن تغير الكتلة السكانية وزيادة عولمة المواطن الخليجي، يتطلب بالضرورة تحديث المؤسسات القائمة لتلائم التغيير المادي الحادث، الذي يضع عبئًا على المواطن ويجب مشاركته من خلال استكمال مؤسسات التشريع والرقابة الشعبية، و حسب قاعدة أصبحت معروفة أن الرضاء السياسي يتناسب طرديًا مع الوفرة المادية، والعكس صحيح، وهناك مؤشرات لا بد من الانتباه لها تظهر في تصاعد الطلب على تطوير قواعد العقد الاجتماعي التقليدي، لعل أكثر من تحدث عنها هو السيد باراك أوباما في حديثة الذي أصبح مشهورًا لمجلة أتلانتيك The Atlantic و المعنون بعقيدة أوباما [9] الذي يركز فيه رأيه الذي تردد في أكثر من وثيقة ،وهو (وجوب حدوث الاصلاحات الداخلية) التي لها علاقة بالتعليم و المواطنة و الإصلاح الإداري والمالي والمشاركة، والموقف من المرأة . من وجهة نظر إدارته تلك الإصلاحات تعزز الأمن الداخلي، وتساعد على الوقوف أمام التحديات الخارجية، ليس ذلك فقط بل هناك تنامي لدى النخب الخليجية في ضرورة الإصلاح، ويكتب يوميا في الصحف أو على وسائل التواصل الاجتماعي حول تلك المطالب، وتعضد حتى من المسؤولين أصحاب القرار، كما ظهر أخيرًا في حديث ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ليؤكد ضرورة إعادة التفكير في الكثير من السياسات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي [10].

كيف يمكن مواجهة المخاطر الشاخصة والمحتملة؟

ليس هناك حلول ناجحة لمواجهة كل تلك المخاطر اذا لم يتحقق شرطان، الأول هو الاعتراف بتلك المشكلات وتأثيرها السلبي على الأمن الوطني والإقليمي الخليجي، و ثانيًا وجود إرادة سياسية حازمة لمواجهتها ،فرياح التقنية العاتية تخفض الأسوار وتتجاوز الممنوعات [11]، طبعًا على المراقب القول أن المملكة العربية السعودية، كما هو مشاهد، قد غادرت في السنوات الأخيرة مواقف (المراقب الحذر) إلى (الفاعل النشط) واتخذت القيادة الحالية في المملكة العربية السعودية خطوات مشهودة لمواجهة المخاطر ،منها التصدي العسكري لبعضها كما حدث في اليمن، ومنها التعامل الاقتصادي كما في مصر وبناء تحالف واسع من تركيا إلى المغرب إلى ما خلفهما من الدول، كل ذلك يشير بأن الصورة واضحة للمخاطر لدى القيادة السياسية، بقى أن تنتظم هذه الصورة لدى قيادات منطقة الخليج بكل ضوئها وظلالها، و أن تتخذ إجراءات شجاعة في تعديل شروط العقد الاجتماعي للحفاظ على الأمن والاستقرار و تحقيق التنمية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق المقولة التي طالبت بها نخب الخليج في السنوات الأخيرة وهي أن (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) أي التوجه إلى وحدة خليجية جادة من أجل تجميع الموارد، وتعظيم الفرص، ودرء الأخطار.

مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت

الهوامش

١- من المقرر أن تعقد في شهر يوليو ٢٠١٦ في العاصمة الموريتانية مع التزامن بتسلم الأمين العام الجديد السيد أحمد أبو الغيط مهام منصبه

٢- تقريبا هذا العنوان الذي طلبت مني مجلة آراء حول الخليج أن أقوم باستعراضه في إطار الملف (التكامل العربي – الخليجي: حدوده ... وتأثيره)

٣- عنونت جريدة الجريدة الكويتية في اليوم التالي للاجتماع الصفحة الأولى كالتالي (أوباما : استقرار المنطقة مرهون بمعاملة دول الخليج لمواطنيها بشكل عادل)

٤- في حديث للشيخ حمد بن جاسم آل ثاني (رئيس وزراء قطر السابق) لجريدة الفينشل تايمز البريطانية (١٥ أبريل ٢٠١٦) يبدى إعجابًا بالمفاوض الإيراني إبان المفاوضات الناوية، وقد فاته أن يعرف أن هناك مقابل للمفاوض الإيراني هو إصرار الولايات المتحدة على التفاوض (أي أن الأمور يجب أن تأخذ بتوازن)!

٥- يميل الكاتب إلى الإشارة إلى المواطنين الشيعة بتعبير (العرب الشيعة)و ليس (الشيعة العرب) لما للفرق بين المفهومين من أهمية واجب الإنتباه إليها .

٦- وربما هذا ما تراهن عليه الإدارة الأمريكية في (سحب التهديد) من الإطاحة بالحكم من الخارج و إتاحة الفرصة للتغير من الداخل.

٧- ليس جديدا الحديث عن تراجع أسعار النفط، منتدى التنمية الخليجي نظم في عام ٢٠٠٧ لقاء تحت مسمى (الخليج عام ٢٠١٥) كان منسق ذلك اللقاء كاتب هذه السطور، ثم صدرت الدراسات في كتاب (محمد الرميحي: الخليج عام ٢٠٢٥) من منشورات الساقي عام ٢٠٠٨ جاءت في المقدمة العبارة الآتية : في منفستو السيد أوباما الانتخابي وعد بالاستغناء عن النفط الخارجي خلال عشر سنوات) مع إشارات أخرى من دنس روس : انظر المرجع ص ٦-٧-٨

٨- اصبح من المؤكد وصول العالم الى السيارة الكهربائية بشكل واسع خلال عقد من الزمان ، كما تتطور تقنيات الحصول على الطاقة من النفط الصخري واستخدام واسع للطاقة البديلة مما يضغط على أسعار النفط هبوطا

٩- عدد ابريل ٢٠١٦

١٠- انظر حديث ولي ولي العهد السعودي في بلومبيرج ٢١ ابريل ٢٠١٦

١١ – تتعدد المخاطر لتصل الى ندرة المياه وتلوث البيئة واستكمال المؤسسات ،وبعض تلك المخاطر لا يمكن علاجها الا بشكل جماعي في دول الخليج.

الإرهاب في مقدمة التحديات

التكامل العربي لمواجهة الأجندات السرية والمعلنة

من الواضح كل الوضوح، وبدون لبس أو غموض، ومعلوم للقاصي والداني من المواطنين العرب وغير العـرب في المرحلـة الحاليـة، ومنذ اندلاع ما عُرف بثـورات الربيع العربي، أن منطقـة الشرق الأوسط أصبحـت عرضـة لكثـير من التحديات غير المسبوقة أو كما يُقال علـى صفيح ساخن جراء التهديدات والمخاطـر التـي لا نعتبرهـا جديـدة في تاريخنـا بل هي امتـداد لكـوارث تاريخية عصفـت باستقرارها ووحدتها ومواردها ومقدراتها.

اللواء أ ح / محمود خليفة

تتابعـت وتوالـت حمـلات الغـزو والاحتـلال التـي قـام بهـا الاستعمـار الأجنبـي سواء الهكسوس، أو الماغـول، أو الفرس، أو الرومـان، أو البطالة، أو العثمانيين، أو الإنجليـز، أو الفرنسيين. وكان لهـذه الموجات الاستعمارية المتتالية آثـار ضارة سواء كانت، ثقافية أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو غيرها من الآثار السلبية التي تركت بصمتهـا على شعوبنا. وقد تمكنت هذه القوى الأجنبية من استغـلال مواردنا واستخدمتها في بناء السلم الحضاري للارتقاء ببلادهـم، ورفاهيـة شعوبهم على حساب شعوبنـا ومقدراتنا، ثم رحل الاستعمار إلى غير رجعة (الاستعمار المسلح المعروف) ولكنه خلـف لشعوبنـا الفقـر والجهل والمرض وما زلنا نعـاني من هذه الآفات حتى الآن. وأدى ذلك بالطبع إلى خلق مشاكل عديدة منها مـا هو متعلق بالعدالة الاجتماعيـة وتفشي صفات وعادات سلبية، مع تباطؤ النمو وضعف معدلات التنمية.

ثم تأثرت المنطقة العربية بصراعات كبرى بين أقطاب العالم منـذ مطلع القـرن العشرين بلغـت ذروتها في الحربـين العالميتين الأولى والثانية ثم قيام إسرائيل على حساب الحقوق العربية.

وبدارسة النتائج الرئيسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م) والحـرب العالميـة الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م) نجـد أن متغـيرات رئيسيـة واستراتيجيـة طـرأت علـى المنطقة العربيـة، فإبان الحـرب العالمية الأولى تم توقيـع اتفاقية سايكس بيكو الشهـيرة والمشؤومة عام ١٩١٦م، والتـي تم بموجبها تقسيم الهـلال الخصيب في الشام وفي عام ١٩١٧م، أصدر وزير خارجية بريطانيـا آنذاك آرثـر جيمس بلفور ما يسمى بوعـد بلفور والذي يقضـي بإنشـاء وطن قومـي لليهـود في فلسطين، ثم صـدر قرار الأمم المتحـدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية في عام ١٩٤٧م، ثـم أعقب ذلك إعلان دولـة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وكان ذلـك بعد الحرب العالمية الثانية مباشـرة. إذًا دائمًا تأتي النتائج الكارثيـة على الدول العربية بعد الأحـداث العالمية الكبرى، وعليه فـإن الكثـير من المحللين يعتـبرون الحرب على الإرهـاب الدائرة حاليًـا هي نذير شؤم، تحسبًـا لأن يتمخض عن هذه الحرب نتائج كارثيـة وتقسيم كيانـات ودول عربيـة وظهور كيانـات جديدة في غضـون السنـوات القليلة المقبلة إذا لم يتـم سرعة اتخاذ قرارات ووضع إجراءات لمجابهة المخاطر والتهديدات الناتجة عن الأعمال الإرهابية ومواجهتها.

وتجـدر الإشارة والتذكرة أن منطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقـرارًا طويـل الأمد منذ انتهـاء الحرب العالميـة الثانية، فقد شهـدت الجـولات العربيـة الإسرائيلية الأربع (حـرب ١٩٤٨ م– حـرب العـدوان الثلاثـي ١٩٥٦م – حرب يونيـو ١٩٦٧م – حرب أكتوبر ١٩٧٣م).

شهـدت منطقـة الخليـج العربـي حـرب الخليـج الأولى بين العراق وإيران تم خلالهـا استنزاف قدرات وإمكانيات اقتصادية وعسكريـة عربيـة تلاهـا كارثـة احتلال العـراق للكويـت وحرب الخليج الثانية وتكوين التحالف الـدولي لاستعادة الكويت اعتبارًا مـن ١٩٩٠م. وأوجد هـذا الغزو محاور سلبيـة متعددة في الجسد العربـي، من بينهـا تدعيم التواجـد الأجنبي في المنطقـة، وكسر التضامن العربي، وتباينت نظـرة الدول العربية حيال العديد من

القضايا، وأصبح هناك تعارضًا على الأقل في وجهات النظر في بعض المواقف يؤثر على اتخاذ قرارات حاسمة.

في الخمس سنوات الأخيرة واعتبارًا من ٢٠١١م، حدثت متغيرات إقليمية في أكثر من دولة عربية بشكل مباشر (تونس – مصر – ليبيا – اليمن – سوريا) وقد أطلق على هذه الأحداث ما عُرف إعلاميًا بالربيع العربي الذي على غير ما توقعت الشعوب العربية ، وتمنت المنطقة وشعوبها أن يكون تحولاً ديموقراطيًا إصلاحيًا ولكنه كان نارًا ودمارًا وخرابًا وديارًا أصبحت خاوية مهدمة وقتلى وجرحى ولاجئين مشردين في دول كثيرة بالعالم يتسولون المأوى والملاذ ، إضافة إلى الكثير منهم الذين تبلعهم البحار في مغامرات الهجرة غير الشرعية، والوقوف على الحدود لتسول الدخول والسماح لهم من سلطات الدول الأخرى للدخول والإيواء.

وتقف خلف موجات الهجرات العربية الحديثة العديد من الأسباب المعروفة ولا يمكن إغفالها أدت إلى تفاقم الأزمات والمشاكل في الدول العربية التي تشهد النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، حيث العنف والعنف المضاد وتعدد الجماعات الإرهابية وتعدد مسمياتها مع تعدد صور الإرهاب وأشكاله، وتعددت أساليب القتل الهمجية وعمليات الإبادة على غير ما هو متعارف عليه دوليًا وإنسانيًا ودينيًا من حرق وذبح وتعذيب. ولذلك، ومن وجهة نظري الشخصية، فإن أسباب ظهور وتنامي وانتشار الأعمال الإرهابية متعددة، ولكن سوف أوجزها في عاملين هما: (عوامل داخلية – عوامل خارجية).

حرب الإرهاب نذير شؤم وقد تؤدي إلى تقسيم بعض الدول العربية

العامل الأول: العوامل الداخلية:

توجد أسباب كثيرة لتفشي ظاهرة الإرهاب موجودة في الداخل ومنها، انخفاض المستوى الثقافي والوعي المعرفي، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة، إضافة إلى مشاكل العدالة الاجتماعية وانتشارها بين فئات الشعب، وتهميش بعض الكفاءات لاعتبارات معينة وتدني مستوى الخدمات، وكذلك ارتفاع معدل البطالة في بعض الدول التي يرتفع فيها التضخم وهبوط معدلات التنمية، وصاحب كل ذلك عدم التداول الديموقراطي السلمي للسلطة في معظم الدول مما أوجد مناخًا مناسبًا لتفشي الإرهاب الذي تصاحبه السلبية وانتقال الشائعات والاستعداد لتبني العنف والتفجيرات والقتل، والعبث بمقدرات الشعوب، مع غرس بذور الطائفية المقيتة التي تهدد استقرار المنطقة لعقود قادمة، بسبب تدخل قوى إقليمية ودولية لها مصالح في غرس الطائفية والتفرقة.

العامل الثاني: العوامل الخارجية:

إضافة إلى الأسباب الداخلية آنفة الذكر، توجد مخططات أجنبية بعضها معلن مثل الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، وأيضًا مفهوم الفوضى الخلاقة، وبالتأكيد أيضًا هناك شواهد وقرائن ودلالات يتم استنتاجها، وأسباب ذلك ، كما أتصور، هي مصالح بعض القوي الدولية خاصة المصالح الاقتصادية وجمع الثروات والهيمنة على الموارد الطبيعية في دول المنطقة استكمالاً لمرحلة سابقة خلال الاستعمار التقليدي لدولنا من آسيا وأفريقيا لعقود السابقة ثم رحل الاستعمار ومازال هدف السيطرة على مقدرات وثروات الدول نصب أعينهم ولكن بدون الاستعمار التقليدي المباشر، لذلك تم اختراع ما يسمي بحرب المعلومات أو ما يطلق عليها حرب الجيل الرابع من خلال استخدام المعلومة أو الشائعة في التأثير على عقول الشعوب في الدول التي تعاني من الفساد وضعف مستوي المعيشة وانخفاض الوعي ليكون التدمير الذاتي هو المنهج المطلوب علاوة على تخليق أو تصنيع أفكارًا دينية متطرفة وإذكاء الصراع الطائفي في بعض الدول والمناطق لإيجاد حالة من الانكفاء والصراع الداخلي. كل هذا أدى إلى ظهور جماعات إرهابية متعددة ومسلحة بأحدث الأسلحة والمعدات رغم صدور قرارات دولية وإقليمية لتجفيف منابع الإرهاب ووقف الإمدادات للجماعات الإرهابية إلا أن على أرض الواقع لم تجفف هذه المنابع، ولم تنقطع الامدادات لهذه الجماعات، وهذا يؤكد أن هناك تواطئ دولي وإقليمي مع هذه الجماعات حيث أنه لا يتوفر لهذه التنظيمات الإرهابية قواعد لتصنيع السلاح، أو طرق رسمية لاستيرادها وبالتالي هذا السلاح يصل إليهم بتواطؤ واضح.

علاوة على قيام جماعات كبيرة من الإرهابيين منهم على سبيل المثال لا الحصر داعش بالسيطرة على منابع النفط في بعض الدول، بل تقوم بتصديره إلى جهات دولية تتعاون معها وتمدها بالسلاح وهذا معروف لأجهزة الاستخبارات المعنية في العديد من الدول.

وقد تمكنت هذه الجماعات الإرهابية من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأرضي في شمال غرب العراق، وشمال شرق سوريا وهناك تواصل على الأرض بين المناطق التي استولوا عليها في الدولتين. أما الوضع في اليمن فمازال تنظيم القاعدة له دور فيما يحدث في هذه الدولة العربية الشقيقة، وقد زادت وتيرة الإرهاب بعد تمدد تنظيم داعش الذي اذكاه الانقلاب الحوثي الأمر الذي يجعل اليمن بين مطرقة الانقلاب الحوثي وسندان الجماعات الإرهابية والفقر ، والوضع في ليبيا نموذج

صعب جـدًا لا يقل خطـورة عن الوضـع في اليمـن وسوريا حيث انتشـرت جماعات الإرهاب في مدن كثـيرة منها سرت ومصراته وباقـي المـدن الليبيـة وسيطرت علـى بعض حقول البـترول، وفي مصـر مازالـت ما يسمـى بجماعـة أنصـار بيت المقدس تقوم بعملياتهـا الإرهابيـة في منطقة رفـح والشيخ زويـد بشمال شرق سينـاء أي في منطقـة الحدود مـع قطاع غزة وإسرائيـل، إضافة إلى عمليـات جماعـة الإخـوان الإرهابية داخل العمـق المصري، وفي تونـس حدثت بعض العمليات الإرهابية في منطقة حدودية مع ليبيـا (بن فردان) علاوة على أعمال تفجيرات في بعض المساجد في السعوديـة والكويت. وبالتالي أصبح الإرهاب خطر داهم يهدد كل الـدول العربيـة والأكيد ليست هناك دولـة بعيدة عن مخاطر الإرهـاب سابقًـا أو حاليًا أو مستقبلاً سـواء في المشرق العربي أو المغـرب العربي وأصبـح التضامن والتكامل العربـي مطلبًا حيويًا وأمـرًا ضروريًـا لمواجهـة الإرهـاب مواجهة شاملة قويـة منسقة تنسيقًا متكامـلاً بين الدول العربية التي تملك مجتمعة إمكانيات اقتصادية كبـيرة، وكذلك قوة عسكرية ضخمـة، وتأمل الشعوب العربيـة في تضافر الجهـود التكاملية للاستفـادة من مزايا هذه المقومات في صورتها الجماعية.

وأصبحـت الشعوب شغوفـة بتحقيق وتطبيق مبـدأ الشفافية والمصداقيـة، وأصبـح هـو المبدأ المأمـول بعيدًا عـن التعارض في المواقـف والمصالح الغير معلنـة وإلا أصبح الماضي بما يحوي من تجارب قاسية مرشحًا لأن يكون حاضراً ومستقلاً.

وعلـى ذلك فيجب تحليـل أسلوب عمل الجماعـات الإرهابية حتـى يمكن اتخاذ الإجراءات المناسبـة لمجابهتها وتتلخص آليات عمل الجماعات الإرهابية في الآتي:

- السيطـرة علـى منابـع البـترول في بعض الـدول لتوفـير الإمكانيات المادية.
- امتلاك الأسلحة والعتاد العسكري المتطور من خلال أعمال التهريب عبر الحدود البرية والبحرية.
- امتلاك منظومات لاتصالات حديثة عبر الأقمار الصناعية للسيطـرة على عناصـره وإدارة القتال والعمليـات الإرهابية على الأرض.
- اللجـوء إلى التنظيمـات العنكبوتيـة، والجماعـات النائمة داخـل الـدول لتنفيـذ العمليـات الإرهابيـة في المناطـق المأهولـة بالسكان.
- الاستعانـة ببعض العناصر من السـكان المحليين خاصة في المناطق الحدودية لضعف مستوى التنمية، وسوء الأحوال المعيشية في هذه المناطق ولذلك تبدأ معظم العمليات الإرهابية وتنطلق من المناطق الحدودية وليس وسط البلاد أو المناطق الحضارية.
- العمل بتشكيل خلايـا العصابات في المناطق والمدن الكبيرة

للاختباء في المباني بين الكتل السكانية، وكذلك الاختفاء في الزراعات الكثيفة والمناطق الصحراوية.

– اتباع أسلوب الرعب والترهيب والتخويف في أساليب القتل مثل الذبح والحرق والتعذيب لتهديد المدنيين وبث الرعب بين الناس.

– استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونظام إعلامي نشط لنشر الأفكار الإرهابية وأساليب تنفيذ العمليات الإرهابية لقصد نشر الرعب بين الشعوب وتسهيل سقوط القرى والمدن وهزيمة القوات النظامية.

المواجهة:

بعد استعراضنا المشكلة وأسبابها وأساليب الجماعات الإرهابي فإنني أرى أنه يجب أن تكون المواجهة شاملة، وعبر العمل العربي الجماعي وفي هذا الصدد أصبح التضامن والتكامل العربي مطلب حيوي في هذه المرحلة الفارقة من تاريخنا ويكون على النحو التالي:

أولاً في المجال الاقتصادي:

يكون التكامل العربي في هذا الاتجاه من خلال سرعة التوافق والتكامل العربي ولو بخطوات تدريجية بما يعظم الإمكانيات والموارد ويحقق المردود الأمثل ويؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة في جميع الدول العربية. علمًا بأن مبدأ التنمية الشاملة في أبسط معانيها يعني توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لرفاهية المواطن العربي واشباع احتياجاته بما يضمن الوقاية من استقطابه وتجنيده بواسطة الجماعات الإرهابية.

إن سرعة إنشاء القوة العربية المشتركة بشكل متطور ومدرب ومجهز بالأسلحة وفقاً لأحدث نظم التسليح العالمي، سوف يكون لها دور غاية في الأهمية في مواجهة الإرهاب ودحره، حيث كان قد تم طرح تشكيل هذه القوة في مارس ٢٠١٥م، بقمة شرم الشيخ، وقد تم إعداد ودراسة بروتوكول، وتم توزيعها على كل الدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية، والمؤكد أن هذه القوة العربية المشتركة المقترحة ليست موجهة إلى أي دولة أو ضد استقرارها أو سيادتها نهائيًا، بل الغرض منها هو تحقيق الردع العسكري ـ حال إنشائها. ضد الجماعات الإرهابية المسلحة وتكون هذه القوة تحت مظلة جامعة الدول العربية لتوفير الغطاء القانوني لها.. علمًا بأن هناك تجارب سابقة كثيرة بين الدول العربية للتضامن والتكامل في وقت الصعوبات وكانت ناجحة جدًا في مواجهة الأزمات التي مرت بها مثل التضامن العربي في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وتحقق نجاحاً غير مسبوق، وهذا التضامن تكرر أيضاً في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م. وفي الوقت الحاضر فإن التعاون العسكري حاليًا ضمن التحالف العربي ضد التمرد الحوثي ومساعدة الحكومة الشرعية في اليمن نموذج ناجح جداً لتأمين المنطقة العربية بأيدي أبنائها. وأيضاً لا يمكن إغفال أهمية أكبر مناورة عسكرية اشتركت فيها قوات عربية وقوات من دول إسلامية بلغ قوامها ٢٠ دولة، وهي مناورة رعد الشمال التي نفذت على أرض المملكة العربية السعودية بحضور القادة العرب وأظهرت مدى جاهزية القوات العربية والإسلامية المدربة والماهرة والمتطورة تسليحًا وتنظيمًا وتكتيكات حديثة تمكنت من القيام بالأعمال القتالية الحاسمة، وقد جسدت نموذجًا مهمًا ناجحًا وهذا من شأنه تكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية والاستفادة من مراكز المعلومات، في الدول العربية والإسلامية حول الجماعات الإرهابية أعدادًا وتسليحًا وأساليب عمل حتى يمكن مواجهتها وتحقيق الانتصار عليها.

عوامل داخلية وخارجية وراء الإرهاب وتواطؤ وراء تسليح الإرهابيين

ثانياً: التنمية الثقافية:

من الضروري الارتقاء بالمستوى الثقافي والوعي لشعوبنا العربية حتى نحبط إجراءات التدخلات الأجنبية ومنع استغلال أفكار وجماعات متطرفة ثقافيًا ودينيًا وفكريًا في الأعمال الإرهابية خاصة أننا شعوب تملك قيمًا وعادات وتقاليد عظيمة، ولدينا إرثًا كبيرًا من الإبداع المعرفي والثقافي ، وتراكمات متميزة للقوى الناعمة، كما أنه تجمع الدول العربية منطلقات ومرتكزات واحدة ، وأهداف واحدة، ومصير مشترك، وكل ذلك تحت مظلة الدين الواحد، واللغة الواحدة، والموروث الثقافي المشترك ،والمطلوب في المرحلة الحالية هو تنمية كل هذه المرتكزات والمنطلقات، والارتقاء بالفكر العربي وفى هذا الإطار لابد أن أشيد بمؤسسة الفكر العربي ورئيس مجلس إدارتها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل على الدور العظيم الذي تقوم به المؤسسة في الارتقاء بالفكر العربي والثقافة، والاهتمام بالفكر العربي بصورة كلية وتحشد المثقفين والمفكرين العرب لرصد الأوضاع العربية واستشراف مستقبلها.

وفي النهاية من الضروري أن أؤكد على أن التكامل العربي في هذه المرحلة بات أمرًا حتميًا وضروريًا وبدونه سيتم افتراسنا دولة تلو الأخرى. ●

مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون العسكرية

نموذج حروب الخليج

كيف يمكن تعزيز المواقف العربية من القضايا الخليجية؟

هنـاك تشابـك كثيف بين منطقة الخليج وباقي العالم العربي، ولقد تمكنت المنطقة خلال العقود الماضية من أن تصبح منطقـة الجـذب المركزيـة في الإقليم، ففي القرون الماضية تركز مركز الجـذب والإشعاع الحضاري في الإقليم في عواصم القاهـرة وبغـداد ودمشـق، أو حواضر ومدن المشرق عموما، ولكن مع مرحلة الازدهـار النفطي أو قبلها بقليل، وتحديدا منذ نشأة الدولة السعودية الثالثة، أضيف ثقل سياسي لمنطقة الخليج تعزز مع استقلال إماراته وتكوين الدول الحديثة في الستينيـات والسبعينيـات، ثم تعاظم هذا الثقل مع بداية الحقبة النفطية التي كرست الأهمية العالمية للمنطقة، مع تراكم الثروة وزحف العمالة الأجنبية وتركز المصالح الغربية وبروز مظاهر الحداثة والرخاء والنعمة.

د. معتز سلامة

لا تقتصر العلاقة بين منطقة الخليج والعالم العربي على عوامل الثروة والرخاء المادي، وإنما هي سابقة عليهما، وعلى الأرجح كانت ستقـوم مـن دونهما، لكـن النفط وثروة المـال أكسبـا المنطقة قيمة مضاعفة، ومع الاستقرار أصبحت هذه المنطقة جوهرة التاج والكنز الأكـبر الذي يشكل مطمـح القوميين الحالمين بعدالـة توزيع الثروة، حيث نظرت بعض وجهات النظر العربية في الستينيات والسبعينيات إلى ثروة الخليج بريبة وشك، وفي الوقت الذي استنكرت تأثير المال، فإنهـا لم تكـف عن رفـع راية الدعـوة إلى التوزيع العادل لمـا أسمته «الـثروة العربيـة»، وإلى الآن لم ينج الكثير منهم مـن تأثيرات هذه الحقبـة. ولم تكن نزوات قادة من أمثال صدام حسين إلا تأثرًا بمثل هـذه الدعوات والكتابات التي تعاملت مع ثروة الخليج على أنها ثروة عربية يجوز توزيعها والتعامل معها كمشاع عربي.

مـع ذلك، فقد كانت أغلب وجهـات النظر ومواقف القيادات في الدول العربية المركزية متعقلة ورشيدة في النظر إلى منطقة الخليج، فاعتبرتهـا قيمة مضافة ورصيـدًا احتياطيًا ساعـة الحاجة، لذلك تعاملـت بمسؤولية كاملة وحـس قومي عال مع الأزمـات والمشكلات التـي تعرضت لها المنطقة، ويمكن الإشـارة إلى أربعة جوانب شكلت الدوافـع الأساسيـة للمواقـف العربيـة إزاء الأزمات التـي شهدتها منطقة الخليج، تتمثل على النحو التالي:

أولا: الأهميـة الاستراتيجيـة: فمنطقـة الخليـج تشـكل العمـق الاستراتيجي للعالم العربي وضفته الأمامية مع آسيا، وهي بموازاتها وموقعهـا على الخليج العربي تضمن للعـالم العربي إطلالة مركزية علـى هذه القـارة الهامة، وتشـكل دول الخليج خط الدفـاع العربي الأول إزاء إيـران وإزاء أي تهديـدات وأخطار مـن الشرق والجنوب الشرقـي للأمة العربي. ولا يمكن معرفـة أهمية هذه المنطقة إلا إذا تصورنا مثلا –لا قدر الله– التمدد الإيراني وتكريس النفوذ والتأثير السياسي والبشـري والمذهبي لإيران على منطقة الجزيرة على نحو يعزلها عـن العالم العربي. في ظل هـذا الافتراض سوف يتغير وجه المنطقـة وسيتغـير المستقبل العربـي وتصبح دول مثـل مصر ودول المشـرق كله في عين العاصفـة الإيرانية. كما تتشـكل أهمية المنطقة استراتيجيًـا مـن مكانتهـا الاستراتيجيـة كجزيـرة تقع بـين بحار ومحيطـات وخلجان متنوعـة ومضائق ذات أهميـة مركزية لحركة الملاحة العالمية حاليًا وفي المستقبل. وهذا الموقع يجعل منطقة الخليج درة التاج للمنطقة العربية في ظل وجود النفط أو بدون النفط.

ثانيًـا: الأهميـة الدينيـة والروحيـة: فهـذه المنطقة هـي مركز الأمـان الدينـي والروحـي للمسلمـين وقبلتهـم وهـي مهـد الديـن الإسلامي، وتوجـد بها الأماكن المقدسة بالمملكـة العربية السعودية في مكة والمدينة، وتشكل مركز إشعاع روحي وديني يفيض على العالم الإسلامي كلـه وعلى المسلمين أينما وجدوا، وهـذه المركزية الدينية والروحيـة للمنطقـة تأخـذ في الازديـاد في الحاضـر وفي المستقبل، خصوصًا بعد أن أصبح العالم قرية واحدة، حيث أدت سهولة السفر والتنقـل إلى تمكين كل إنسان طامـح في أداء فريضة الحج وشعيرة العمـرة وزيارة بيت الله الحـرام في المملكة العربيـة السعودية، وقد أصبحت منطقة إغراء وجذب حتى لغير المسلمين، مع انتقال شعائر وطقوس المسلمين إلى كافة الأصقـاع والبلاد على الفضائيات وعبر وسائل الاتصال المختلفة.

ثالثًا: الأهمية الاقتصادية: يشكل الاقتصاد والنفط تحديدًا أحد أبرز جوانب الأهمية العالمية والعربية لمنطقة الخليج، فالناتج المحلي الإجمالي للمنطقة يصل إلى ١,٦٣ تريليون دولار، وهي مركز الاحتياطي العالمي من النفط، ويمثل مخزونا النفط والغاز في دول الخليج ما نسبته٣٦ ٪ و٢٢ ٪ من المخزون العالمي من الموردين على التوالي، فيما تمثل قيمتهما ثلث قيمة مخزون العالم، وهناك ثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي تشغل مراكز متقدمة ضمن أكبر عشر دول منتجة للنفط على مستوى العالم، هي الكويت والسعودية والإمارات. وتستحوذ الاقتصادات الخليجية على نصف الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وفي الحقيقة فإن هذه الوضعية الاقتصادية لدول الخليج مثلت طوق نجاة للدول العربية ساعات الأزمات، وما قامت به دول مجلس التعاون في دعم الدول العربية منذ ثورات ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ هو أمر لا يمكن تقدير قيمته، حيث كان هذا الدعم أحد أهم عوامل استعادة الاستقرار في دول مثل مصر والأردن والمغرب.

رابعًا: القوة المستدامة للمورد البشري: تعتبر القوة البشرية الخليجية أهم مصادر القوة الخليجية التي سيزداد تقديرها حاليا وفي المستقبل، فعلى الرغم من ندرة السكان في هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها الإجمالية٢,٤ مليون كم مربع والتي لا يتجاوز عدد سكانها –بالوافدين– ٥٠ مليون نسمة، إلا أنها تشهد تطورًا استثنائيا بمعايير التنمية البشرية وهو ما جعل خمس من دول مجلس التعاون الست تحتل مواقع متقدمة عربيًا على دليل التنمية البشرية العالمي ٢٠١٥م، هي: قطر ٣٢، السعودية ٣٩، الإمارات ٤١، البحرين ٤٥، الكويت ٤٨، وتأتي ضمن دول التنمية البشرية المرتفعة جدًا، حتى سلطنة عمان أتت في الترتيب ٥٢ دوليًا، وهناك احتكاك بشري واسع بين مواطني دول المجلس والوافدين من كل جنسيات العالم، وهو ما يكسب المواطنين خبرات وتجارب متنوعة، فضلا عن ذلك تمتلك دول الخليج مئات الآلاف من المتعلمين في الخارج، وهم يمثلون الآن نخبًا عالية المستوى التعليمي توافرت لها خبرات متنوعة، وهناك جامعات ومدن علمية خليجية على أرقى مستوى في العالم، وهذه جميعها ستشكل القوة الضاربة لدول المجلس التي تمكن دوله من استدامة النمو في ظل استمرار إيرادات النفط مرتفعة أو منخفضة.

هكذا يشكل الخليج قيمة إضافية كبيرة ليس فقط للحاضر العربي، ولكن للمستقبل بالأساس، لذلك لم يكن غريبًا أن تقف الدول العربية ممثلة في مؤسستها المركزية (الجامعة العربية) إلى جانب دول الخليج في كل أزماتها، وأن تقدم الدعم السياسي إزاء كل القضايا الخليجية خاصة في أوقات الأزمات. ولا يتضح ذلك فقط من الموقف العربي الداعم لدول المجلس إزاء التهديدات الإيرانية وهو المستمر على طول الخط، سواء في دعم البحرين أو الإمارات في موضوع الجزر، أو المملكة خلال مختلف أزماتها مع إيران وآخرها أزمة حرق السفارة والقنصلية السعودية في يناير ٢٠١٦م. ولكن الموقف العربي من الخليج تجلى في أفضل صوره في المحطات المفصلية التي تعرض فيها أمن الخليج للخطر الحقيقي وتعرضت فيه إحدى دوله (الكويت) للاحتلال عام ١٩٩٠، ففي مثل هذه الحالات قدم الموقف العربي، ممثلا في الجامعة العربية والدول العربية المركزية، أكبر إسناد سياسي وعسكري لدول المجلس، وأضفى شرعية عربية على خطوات مواجهة العدوان، وهو ما كان له أثر كبير في إنهاء الأزمة وتحرير الكويت. ولقد كانت الدول العربية جزءًا من التحالف الدولي الذي حرر الإمارة الخليجية، وهو الموقف الذي تجدد مع بدء عملية عاصفة الحزم في اليمن ٢٠١٥م، والتي قام عليها تحالف عربي بالأساس أسهم في القتال الجوي والبري والبحري، وهو التحالف الذي يشكل بارقة أمل بعالم عربي جديد يستطيع أن يتدخل في دوله بالقوة العسكرية لأجل التصدي لحالات التهديد والعصف بالشرعية.

استمرار دول الخليج في القيادة لعقود مقبلة من باب تحمل المسؤولية

مع ذلك، فإن نظرة ثاقبة في طبيعة الأحلاف العربية مع منطقة الخليج، تشير إلى أنها تتركز بالأساس في التحالف الخليجي المصري، حيث تعتبر مصر قوة أساسية مساندة للخليج في مختلف المواقف، ومؤخرًا دخلت كل من الأردن والمغرب والسودان كقوى مساندة للموقف العربي من الخليج، وكتعويض عن غياب سوريا التي شاركت في حرب تحرير الكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١م. وتشير اتجاهات الأحلاف الجديدة في المنطقة ٢٠١٥ -٢٠١٦م، إلى تنامي تحالف عربي لديه قدرة وإرادة على الدفاع عن وحداته السياسية ومصالحه، لأنه ينطلق من تقدير أهمية الوجود السياسي لوحداته، وهو تحالف يضم كلا من مصر ودول الخليج والمغرب والأردن، والذي يشكل التحالف العربي المركزي حاليًا، الذي يتركز فيه مركز الثقل الاقتصادي في الخليج، ومركز الثقل العسكري في الدول الثلاث الأخرى، ويتوزع فيه مركز الثقل السياسي عليها جميعًا. وهذا التحالف على الأرجح سوف يستمر مع استمرار وتزايد التهديدات، وهو يشكل النواة والقلب في نظام إقليمي جديد يختلف عن السابق.

وفي الحقيقة، فمن المرجح أن تستمر دول مجلس التعاون الخليجي لعقود مقبلة في موضع قيادة العالم العربي، ليس من باب المباهاة ولكن من باب تحمل الأعباء والمسؤولية، حيث تحتاج دول عربية لإعادة التأهيل والتأسيس الثاني للدولة، وعملية إعادة بناء قومي كاملة، وهناك ثلاث أو أربع دول عربية وقعت في دائرة الانهيار السياسي الشامل وتحتاج لذلك، ما يعني أن تستعد دول الخليج لمرحلة من الاستثمار العسكري والأمني والاقتصادي في

المنطقـة، وهـذه المهمـة الخليجيـة ستجسد أعلـى صـور الاستثمار في المستقبـل الخليجـي نفسـه، فهنـاك تعاضد وتشابـك معقد بين الازدهـار الخليجـي والأمن بالعـالم العربي، وقـد أدت الثورات إلى تعزيز صور وأشكال هذا التشابك الذي لم يعد منطلقا من اعتبارات قوميـة على غـرار مـا كان في الستينيات في القـرن العشرين، وإنما من اعتبارات مصلحية ووظيفية، حيث أصبح العالم العربي الظهير السياسـي والعسكـري والأمنـي الأساسـي للخليج وأصبـح الخليج الظهـير الاقتصـادي والأمني الأساسي للعـالم العربي في ظل خطر عام يتهـدد الكل، وفي ظل انصراف الحلفـاء الدوليين وتغير قواعد العمـل السياسي بالإقليم. في ظل ذلك، تحتـاج دول مجلس التعاون إلى بنـاء سـور عربي حديـدي حولها، لمواجهة مخاطـر من نوعيات متجـددة وجديـدة، وسيصبـح استثمارهـا الراهـن في العـالم العربـي أول أسـوار الحمايـة والوقاية من تهديدات نوعية مختلفة.

وتتمثل أبرز الصور المحتملـة للتساند العربي مع دول الخليج مستقبلا فيما يلي:

أولًا: التهديـدات الناتجـة عـن تقلـب سياسـات الحليـف الأمريكـي: فسوف يظل موقـف دول الخليج مـن الثورات العربية أحد الأمـور التي تتجدد أسئلتها في التفكير الأمريكي لفـترة طويلة مقبلة، سواء ظلت أهميـة النفط للولايـات المتحـدة أم تلاشت، وستظل الإدارة تديـر سياساتهـا مـن خـلال الضغـوط علـى دول المجلس الخليجي، ولن تعود السياسـات الأمريكية مع دول الخليج كما كانت مطلقًـا، فبعد سنوات من الانشغال بالعـراق وأفغانستان، وبعد فشل الرهـان على الثـورات العربيـة لم يعـد للولايات المتحـدة من حيلة ممكنة مـع دول المنطقة سوى محاولات الإخضاع السياسي لها، وهو مـا سيدفع الإدارة الأمريكية إلى مزيد من السياسات المكشوفة التي تظهـر أولى علاماتها من إقرار الكونجرس في مايو ٢٠١٦م، مشروع القانون الذي يجيز رفع دعاوى داخلية ضد المملكة العربية السعودية لتعويض ضحايـا ١١ سبتمـبر. في مثـل هذه الحالات يـبرز الموقف التساندي العربـي دولا ومؤسسات داخل الجامعة العربية كأهم قوة يمكن أن تعزز الموقف الخليجي مستقبلا.

ثانيًـا: التهديدات مـن جماعات الجهاد والإرهـاب: فعلى مدى الفترة الماضية تعرضت جماعات الجهاد والإرهاب لضربات قاسية، وأصبحت في مواجهة علنية ومباشرة ومكشوفة مع مستقبل المنطقة، ومهـددًا لأمن دولهـا المستقرة في منطقة الخليـج، وهذه الجماعات هـم أكثر أعداء الرخاء المادي والازدهار الاقتصادي، ولو فرغوا من ساحات القتال في سوريـا والعراق واليمن وليبيا سوف يتجهون فورًا صوب معاقل المال والاقتصاد في الخليج، ولدى هذه الجماعات تراث فقهي يعـادي الثروة والمـال، ويعادي الحداثة ويستهـدف الاستيلاء على إمـارات ثرية يتمكن بها من تغذيـة مشروعه الجهادي العالمي، ولذلـك تبقى كل من مصر والأردن والمغرب روافد متجددة للطاقات الخليجيـة في مواجهـة هذه القوى الظلاميـة، ويساعد على ذلك أن الدول الثـلاث تتبنى أفكارًا متقاربة في مواجهـة الإرهاب، وهي من أكثر الدول العربية خبرة في مواجهته.

ثالثًا: التهديـدات من إيران وقوى الهلال الشيعي: مهما كان من التزامـات أمريكية متجـددة بأمن الخليج على أثـر القمة الخليجية الأمريكية في الرياض في إبريل ٢٠١٦م، فإن الالتزام الأمريكي بأمن دول المنطقة لن يعود كما كان، وعلى الرغم من إقرار بيان القمة على أن «سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في استخدام كافة عناصر القوة لتضمـن مصالحهـا الجوهرية في منطقة الخليـج وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها كما فعلت في حرب الخليج هو أمر لا يقبل الشك»، فإنه يصعب تصور إقدام إدارة أمريكيـة تالية على تكـرار صيغة تحالـف عسكري مماثـل لتحالف عاصفة الصحراء الذي تشكل عام ١٩٩٠ – ١٩٩١م، سـواء في مواجهـة إيـران أو غير إيران، ومـن ثم فإنه حتى لو سعت الولايات المتحدة في مواجهـة حـالات تهديـد مشابهـة إلى استعمال وتوظيـف أقصى مستـوى للقوة، فإنهـا سوف تتجه بالأسـاس إلى الاعتمـاد علـى العنصـر البشـري العسكري الخليجي، كما ستسعى إلى بناء تحالفات أكـثر توازنـا، وهنـا ستصبـح دول القـوة العربيـة الرئيسية كمصر والأردن والمغرب طرفا أساسيًا في أمن الخليج.

العلاقة بين منطقة الخليج والعالم العربي لا تعتمد على الثروة فقط

رابعًـا: بناء الدول العربية: يمكـن للدول العربية الثلاثة (مصر والمغـرب والأردن) أن تشكل قوى وطاقـات تشغيلية لدول الخليج في إعـادة بنـاء الدول المنهـارة، فلا شك في أن لكل مـن الأردن ومصر والمغرب أيد عاملة كثيفة ومدربة، وتستطيع أن تشكل قوى يستخدمها المـال الخليجي في إعادة بناء الدول العربيـة المهدمة، وهو ما يحقق هدفين في آن واحد، ويشكل دعمًا مزدوجًا لحالتين عربيتين شديدتي الاحتياج إلى الدعم، وهما حالة الدول المنهارة وحالة الدول المرتبطة برباط الأمن الخليجي الحيوي.

هكذا يشـكل الخليج منطقة الأمـان والعمل الأساسيـة للمستقبل العربـي، وتتمثل نقطة الانطلاق المركزية في الحفاظ على أمن الخليج وسلامتـه في تعظيـم الاستثمـار في نـواة قـوة عسكريـة أساسيـة في العـالم العربي، وهو ما سيمثـل أفضل استثمار في أمـن الخليج، وكما أن الاستثمـار الخليجـي في مصـر والأردن والمغرب هو أقـرب السبل الخليجيـة لمواجهة أخطار داعش وتيارات الجهـاد وسوريا والمذهبية وإيران، فإن هذا الاستثمار سيبني أسوارًا معززة حول أمن الخليج.

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام

تحقيق التكامل وتوسيع السوق العربية المشتركة:

البداية بتجارة السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج

يشكل التكامل الإقليمي عنصرًا أساسيًا في استراتيجية السياسات الخارجية للحكومات العربية، وبعد سنوات طويلة من السعي للتكامل، كان التنفيذ على أرض الواقع ضعيفًا وأصبحت منطقة التجارة الحرة العربية (PAFTA) ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، نقاط ارتكاز في سعي الدول العربية نحو السوق العربية المشتركة.

د. محمد البنا

وحتى الآن تركز اتفاقية منطقة التجارة الحرة على إزالة الحواجز أمام التجارة في السلع، وبالتحديد إزالة الحواجز الجمركية والتي بدأت فعليًا من يناير ٢٠٠٥م، وتمثلت الخطوة اللاحقة في إعلان الدول الأعضاء عن توسعة نطاق الاتفاقية لتغطي التجارة في الخدمات والاستثمار، سعيًا منها للتخلص مما تبقى من الحواجز غير الجمركية (NTBs) وزيادة مكاسب الدول العربية من التجارة البينية المحتملة خاصة في مجالات العمالة، وتدفقات رؤوس الأموال.

ويبقى السؤال الرئيس كيف يمكن الدفع قدمًا نحو مزيد من التكامل الاقتصادي العربي؟ وما هي المجالات التي يمكن التركيز عليها حتى يمكن الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة؟

وفي رأينا أن التوسع في التجارة السلعية البينية هدف أساسي وراء التكتلات الإقليمية، لكن العلاقات الاقتصادية الدولية لم تعد حكرًا على التجارة السلعية، بل امتدت لتضم بجانبها التجارة في الخدمات وانتقال رؤوس الأموال وقوة العمل ، وهذا ما يجب أن تسعى الدول العربية لتعميقه جنبًا إلى جنب مع التجارة السلعية.

صور التكامل الاقتصادي الإقليمي

توجد صور عديدة لما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، كما توجد له أوجه عديدة أيضًا، ما بين سياسية واجتماعية فضلًا عن الاقتصادية، كما تعددت سبل التكامل الإقليمي على الصعيد العالمي، فضلًا عن تباين النتائج التي ترتبت على تلك التجارب باختلاف الأقاليم المحلية، لكن يظل أهم أوجه الاختلاف تتمثل في مدى الالتزام في تطبيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة.

ويمثل التكامل الاقتصادي، مسألة حيوية للدول العربية في سعيها للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وتأكيد عدم تهميش دول المنطقة على المستوى العالمي. ومن هنا تشدد بعض التعريفات على أن التكامل الاقتصادي يتضمن عملية توحد عدد من الاقتصادات الوطنية في منطقة معينة، بغرض تحقيق مزيد من الدعم لعملية التنمية الاقتصادية الإقليمية. وتبدأ المفاهيم الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي بالتأكيد على أهمية إزالة العوائق والقيود أمام التبادل التجاري، وسهولة المدفوعات وانتقال العناصر الإنتاجية خاصة رأس المال والعمل.

التكامل الاقتصادي مسألة حيوية للدول العربية لتحقيق التنمية والنمو وعدم تهميش دول المنطقة على المستوى العالمي

ويتضمـن التكامل الاقتصادي إقامة آليات مؤسسية، والقبول بدرجـة من السيـادة المشتركة، أو السيادة فـوق الحكومية، الأمر الذي قد لا يكون سهلاً في بعض الحالات العملية خاصة في تجارب الـدول الأفريقية والمنطقة العربية، حيث تواجه عملية التنازل عن نسبـة من قدرة الدولة على اتخاذ القرارات في الشأن الاقتصادي بصعوبات عديدة.

وتشمـل عناصـر التكامل الإقليمي إزالـة الحواجز الجمركية وغـير الجمركية بين الـدول الأعضاء، وتوحيـد سياسات التجارة الخارجيـة التـي تقـوم علـى وضع قيـود مشتركـة علـى التجارة الخارجية مع الدول غير الأعضاء، فضلاً عن تحرير تدفقات السلع والخدمات بين الأعضاء، وكذا عناصر الإنتاج، وتقارب السياسات الاقتصاديـة الأخرى، وتوحيـد السياسات النقدية الوطنية، والقبول بعملة نقدية واحدة.

صحيـح أن هـذه العناصـر تحـدث علـى مراحـل والتـي تبـدأ بمنطقـة التجـارة الحـرة والاتحـاد الجمركـي، والسوق المشتركـة، والوحدة الاقتصاديـة، ثـم التكامل الإقليمي التـام، إضافة إلى اتفاقيات التجارة التفضيلية.

وتستند دعوات التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى العديـد مـن الدوافـع علـى رأسهـا تحفيـز النمـو الاقتصادي والتنميـة الاقتصادية، فضلا عـن تأثيرهـا على الرفاهـة، سواء مـا يتعلق بالآثـار الساكنة، والتـي تشـير إلى الكفـاءة الإنتاجية ورفاهـة المستهلكين، أو ما يتعلـق بالآثار الديناميكية على النمـو الاقتصادي طويل الأجل. وتشـير النظرية الاقتصادية والتجـارب العملية إلى أن التكامل الاقتصـادي الإقليمـي يدفـع بالنمـو الاقتصـادي في الـدول الأعضـاء، ومن ثم فإنـه أداة هامة في تحقيق أهـداف التنمية بالدول العربية.

متطلبات نجاح السوق المشتركة

رغـم أن معظـم الاقتصاديـين لا يزالـون يستخدمـون نفس النظريـة في التعامل مع كل من منطقة التجـارة الحرة، والاتحاد الجمركـي، إلا أن هنـاك بعض الفـروق بـين هذيـن المستويـين مـن التكامل الاقتصـادي، خاصة فيمـا يتعلـق بانعكاساتها على السياسات الاقتصادية.

حيـث تتطلب منطقة التجارة الحـرة ضرورة الالتزام بقواعد المنشـأ، وهـو مـا يعد نوعًا مـن الحمايـة، كذلك يتطلـب الاتحاد الجمركي توحد صنع القرارات فيما يتعلق بالسياسة التجارية، في حين لا تتطلب منطقة التجارة الحرة ذلك.

ومن هنا يعتقد الاقتصاديون أن منطقة التجارة الحرة تحقق مبادئ الحرية أكثر، وتعد أكثر صور التكامل الاقتصادي الاقليمي تحرراً وربما الأكثر تأثيرًا على الرفاهية.

أما فيما يتعلق بالسـوق المشتركة فينظر لها عادة على أساس أن الـدول تسعـى لها بغرض تحريـر تدفق السلـع والخدمات بين الـدول الأعضـاء، والوصول إلى الوحـدة الاقتصاديـة، فالوحدة الاقتصاديـة، تعـرف علـى أنهـا سوق مشتركـة يتم فيهـا تقارب السياسات الاقتصادية الوطنية، بفرض إزالة التمييز الناشئ عن تباين هذه السياسات.

كذلـك فـإن المرحلـة الأخـيرة مـن التكامـل الاقتصـادي، والـذي يتمثـل في التكامل التام تعـد سوقًا مشتركـة، يتم خلالها توحيـد السياسـات الاقتصادية خاصة السياسـة النقدية والمالية والاجتماعيـة وغيرهـا مـن السياسـة الخاص بمكافحـة التقلبـات الاقتصاديـة، ومـن ثـم يتم إنشـاء كيـان يمثـل سلطـة فـوق الوطنيـة، تكون قراراتهـا ملزمة للدول الأعضـاء. ويمكن تحقيق ذلـك بفاعلية من خلال إزالـة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء على السلع ذات المنشأ المحلي، وهـذا سبب الحاجة إلى ضرورة تحقيق المرحلتين الأوليتين من مراحل التكامل الإقليمي قبل الولوج إلى السوق المشتركـة، كذلك يتطلب نجاح السوق المشتركـة ضـرورة إقامـة نظام جمركـي موحد، وسياسات تجارية موحدة باتجاه الأطراف الأخرى خارج السوق.

التكامل يتطلب آليات مؤسسية والقبول بدرجة من السيادة المشتركة فوق الحكومية

وتستند مزايا حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء إلى تحقيـق مزيد من الكفاءة في تخصيص عنصري العمل ورأس المـال داخل التكتـل الاقتصادي، حيث تنتقـل العناصر من المواقع التي تكون فيه انتاجيتها منخفضة، إلى حيث تكون الإنتاجية أعلى، ومـن ثم يزيد الإنتاج والدخل والرفاهية بين الدول الأعضاء. لكن حريـة انتقـال عنصـر العمل علـى وجـه التحديد تواجـه ببعض العقبـات والقيـود، فهنالك مخاوف مـن الهجرة غـير المشروعة خاصـة من العاملة غـير الماهرة، كما أن هنـاك في الواقع العديد من القيود يمكن أن تفرض على حرية انتقال عنصر العمل، يجب التصدي لها:

- بعض الدول خاصة دول مجلس التعاون تفرض نظامًا أشبه بالحصص لاستقدام العمالة الأجنبية.
- محدوديـة البيانـات والمعلومـات حـول مدى توفـر العمالة ومهاراتهم وتخصصاتهم بين الدول الأعضاء.
- عـدم قبول بعض شهادات الصلاحيـة والقدرات والمهارات خارج حدود الدولة.

إضافـة إلى ذلك فـإن حرية انتقـال رأس المال سـواء المالية أو الماديـة، يمكـن أن تواجـه ببعض العقبات الناجمـة عن تباين

التشريعات الخاصة بالاستثمار، أو مناخ الاستثمار وممارسات الأعمال. كذلك قد تمثل تكلفة المعلومات والعقبات المؤسسية حائلا دون حرية تدفق رأس المال، ومن أمثلتها غياب تسهيلات التمويل، والتي من خلالها يمكن تقييد تدفق التحويلات الدولية.

ومن أهم القضايا التي يجب أن تأخذها الدول العربية في الاعتبار، وهي تسعى نحو التكامل الاقتصادي، هي النماذج المناسبة لتطبيق العالمية، والسياسات، اللازمة لتحرير التجارة. ذلك أن الاندماج الفعال يتطلب أكثر من مجرد تخفيض الحماية الجمركية أو الحصص.

وتركز معظم التحليلات عن أسباب فشل التكامل العربي على مستوى التجارة البينية في السلع، على أساس أن انخفاض حجم التجارة السلعية، يعزي إلى انخفاض المنافع من ورائها، ومن ثم فإن الدوافع لإنجاز التكامل يكون ضعيفًا. لكن التباين في مستويات الدخل والتنمية بين البلدان العربية، من المفترض أن يؤدي إلى توليد حوافز للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري الصناعي، مدفوعًا بتنوع المنتجات، وكاستجابة للفروق في الدخل والتفضيلات.

حيث تتباين الدول العربية بشكل كبير من حيث متوسط دخل الفرد، وحجم الاقتصاد الوطني، فمن حيث الدخل الفردي تتصدر قطر والكويت والإمارات العربية قائمة الدول العربية، بمتوسطات دخل فردي بلغت (٩٢) ، (٤٩)، (٤٥) ألف دولار في السنة على التوالي، في حين تضم آخر القائمة كلا من السودان (١٧١٠)، واليمن (١٢٩٠) دولار في السنة ،ومن حيث حجم الاقتصاد الوطني تتصدر كل من السعودية والإمارات ومصر الدول العربية بناتج محلي إجمالي يبلغ (٧٥٣,٨) ، (٣٩٩,٥) ، (٣٠١,٥) مليون دولار عام ٢٠١٤، في حين تأتي اليمن والأردن والبحرين في آخر القائمة بناتج محلي إجمالي يبلغ(٣٦,٠) ، (٣٥,٨) ، (٣٣,٨) مليون دولار عام ٢٠١٤ على التوالي.

ورغم أن هناك من يرى أن التوسع في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وخفض تكاليف النقل وغيرها من تكاليف الخدمات، وازدهار التجارة البينية، يعد شرطا ضروريا مسبقا حتى يمكن للتكامل الإقليمي أن ينجح، إلا أن طرح قضية التكامل الاقتصادي بهذه الصورة يحمل بعض المغالطات، ذلك أن ربط تباطؤ التكامل الاقتصادي، بضعف التجارية البينية، يعني الدخول في حلقة مفرغة.

من ناحية أخرى فإن التكامل في أسواق السلع لا يمثل الشكل الوحيد من أشكال التكامل الاقتصادي، ولا يمثل شرطًا مسبقًا لنجاح التكامل الاقتصادي بأشكاله الأخرى. صحيح أن النموذج القياسي للاتحاد الأوروبي قد بدأ بالتكامل في أسواق السلع، ولكن لا يوجد سبب منطقي لتطبيق نفس النمط في كل التجارب العالمية، خاصة وأن التجارة العالمية في الخدمات وتدفق رؤوس الأموال بين الدول صارت عناصر رئيسة في حجم التبادل التجاري بين الدول.

بمعني أن التكامل في أسواق الخدمات والعمل، ورأس المال، يمكن أن تسبق التكامل في أسواق السلع، وهناك أدلة كثيرة على تأثيرها الإيجابي على رفاهية السكان بالدول الأعضاء. لكن سيظل السؤال المطروح هو إلى أي مدى حدث التكامل الاقتصادي في هذه الأسواق، بين الدول العربية، وما الذي يحول دون تعمق التكامل بشأنها؟

وكما ورد في ورقة العمل التي أعدت عن التكامل الاقتصادي العربي وقدمت إلي البنك الدولي، فإن الاعتبارات السياسية يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في دفع التكامل قدمًا للأمام أو تشكل عقبة في سبيل التكامل، ففي تجربة الاتحاد الأوروبي كان التكامل الاقتصادي وسيلة للحيلولة دون تجدد الصراع بين ألمانيا وفرنسا، بل وسمح لأوروبا بإقامة مؤسسات فوق الدولة مسئولة عن احترام الاتفاقية وتنفيذها.

المرحلة الأخيرة من التكامل تعد سوقًا مشتركة لتوحيد السياسات الاقتصادية

وعلى العكس من ذلك تماما سعت الدول العربية إلى تجنب أية سلطة فوقية واتباع منهجية التنفيذ من خلال الحكومات، مما يعكس ترددها نحو تحويل أي صلاحية لمؤسسات فوق الدولة، واعتمدت على منهج التنفيذ عبر الحكومات، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية والذي لا تتوفر لدية أية صلاحيات تنفيذية، وهو ما يعكس تردد الدول العربية في إنشاء مؤسسات سيادية فوقية.

كيف يمكن تعميق سوق التكامل العربية؟

التوسع في مفهوم التبادل التجاري ليشمل التجارة في الخدمات وانتقال رؤوس الأموال:

يمثل صغر حجم سوق المنتجات في الدول العربية أحد أهم العقبات أمام تحقيق مزيد من المنافع الناتج عن التكامل بين الدول العربية، أكثر من هذا فإن كثيرًا من الدول العربية تتشابه مع بعضها، ومن ثم تتنافس فيما بينهما حول نفس السوق التصديرية.

وحتى بالنسبة للدول المتقاربة من حيث متوسط دخل الفرد، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الست، فإنها تفتقد إلى وجود قاعدة صناعية، خاصة أن أحد دوافع قيام التجارة الدولية هو الاستفادة من الاختلاف في المزايا النسبية، والتباين في وفرة الموارد بين الدول الأطراف، الأمر الذي حد من منافع

يكمن فشل التكامل العربي في انخفاض حجم التجارة السلعية بسبب انخفاض المنافع وضعف الدوافع والمحفزات

قيـام التكامل. وعلى الرغم من ذلـك فهناك نوع أخر من التبادل التجـاري بجانـب التجـارة في الصناعـة، مـن خـلال مـا يعرف بالمشاركـة في الإنتـاج أو الإعـداد والمعالجة، حيث يتـم استغلال مـا يتوفر في بعض الـدول العربية من قوة العمـل، والطاقة والمياه في البلـد التـي تتمتع بهذه الوفـرة. وتشير بعض الدراسات منذ التسعينـات مـن القـرن الماضـي، Fischer (١٩٩٣) إلى أن الدول العربيـة لديها فرصة كبـيرة في التعامل في تجارة الخدمات، ربما أكبر من تجارة المنتجات المصنعة.

وتشمـل التجـارة في الخدمـات كلا مـن السياحـة، والنقـل، والتمويـل، والاتصـالات والخدمات المهنية. إضافـة إلى ذلك فإن كثيرًا من هذه الخدمات تشكل محددات حرجة لتنافسية الشركات، وفي تكاليـف الإنتاج، كما أن ارتفاع جودة الخدمات يمكن أن يقلل كثيرًا من الأعباء الإضافية على الصناعات المختلفة، ومن أبرزها تلك الخدمات اللوجستية وخدمات النقل، والتمويل. كما أن زيادة الكفـاءة في قطاع الخدمـات المساندة، يزيد مـن إنتاجية وربحية الصناعات التحويلية، وتشجع على الاستثمار والتجارة فيها، ومن ناحية أخرى يساعد التوسع في تجارة الخدمات في تطوير التجارة البينيـة في السلع، ويساعد في توليد مزيد مـن فرص العمل سواء الماهـرة أو العادية سواء الذين في حالة بطالة، أو الداخلين الجدد أو العاملين بالحكومة أو في الصناعات التي يتم التوسع فيها نتيجة التوسع في الخدمات البينية.

ويرتبـط بإصـلاح قطـاع الخدمـات بعمليـات الخصخصة، والتخلص من قيود التراخيص والدخـول والتشغيل. ومن ثم فإن التخلص من هـذه المعوقات سوف يسهل استغلال الفروق الكبيرة الموجود بين الدول العربية وزيـادة قدرة الدول العربية التي لديها فوائض بترولية على الاستثمار في باقي الدول العربية حيث يكون معدل العائد على الاستثمار مرتفعًا، فضلا عن التقارب الثقافي.

وكذلك يمكـن التغلب على العقبات التـي تحول دون نجاح في تلـك الدول في تصنيع وتنويع هياكلهـا الاقتصادية وتعدد مصادر الدخـل، حيث سيكون من الأجدى الاستثمـار في الدول التي تتمتع بوفرة الأيدي العاملة، والأسواق الواسعة.

انتقال عنصر العمل

نظريًـا يـؤدي تحرير تحركات قـوة العمل تـؤدي إلى تحقيق مكاسـب تتعلـق بالكفـاءة وتزيـد من الدخـل بين الـدول، كما أن تحريـر انتقـال عنصر العمل عـبر الحدود يحقق مزايـا أساسية للاقتصادات الوطنيـة، ويمكن أن تزيد عن المكاسب الناجمة عن تحريـر السلع ورأس المال، أخذيـن في الاعتبار الفروق الكبيرة في الأجور فيما بين الدول العربية حتى فيما بين العمالة ذات المستوى الواحـد من المهارة. ورغم أن المكاسـب على المستوي الإقليمي تعد كبيرة إلا أن تأثير الهجرة يختلف فيما بين الدول المصدرة والدولة المضيفة.

فالدولـة المضيفـة تستفيـد من هجـرة العمالـة لديها بطرق عدة، حيـث تؤدي الهجرة إلى التخلص من ندرة العمالة، ومن ثم تمكنهـا من استغلال العناصـر الوفيرة مثل رأس المـال أو الموارد الطبيعيـة، وتوفر من خلالها خبرات ومهارات فنية وتقنية ومهنية في مجـالات شتي تساعد على رفع مستـوي التنمية، كما في حالات الصحة والتعليم والبناء والتشييـد، وأخيرًا سد النقص أو العجز في كثـير مـن التخصصات. لكن في المقابل هنـاك احتمال لبعض الأثـار السلبيـة على سوق العمل حيث يمكـن أن تؤدي الهجرة إلى انخفاض أجور العمالة غير الماهرة وظهور البطالة فيما بينها.

وبالنسبة للدول ذات الفائض والمصدرة للعمالة، فإنه رغم ما تحققه مـن مكاسب ممثلة في التحويلات النقديـة، إلا أن البعض يـرى أن هناك تكلفة خاصـة مما يتعلق باستنـزاف العقول، مما يقلل مـن مستوي رأس المال البشري لقـوة العمل ويؤثر على النمو الاقتصادي بها.

تدفق رأس المال

تعـد الـدول العربية عمومًـا أقل المناطق في العـالم استقطابا لرؤوسـ الأموال الأجنبية، فخـلال العقد الأول من القرن الحادي والعشريـن شكلـت هـذه التدفقـات نحـو ١٪ مـن النـاتج المحلي الإجمـالي للـدول العربية، وهـي نسبة منخفضـة مقارنة بمناطق أخـرى أقـل تقدمًـا مثل إفريقيـا جنـوب الصحـراء ٣٪ وأمريكا اللاتينية ٤٪.

والأمـل معقد على تحويل جانب مـن الاستثمارات المالية (في المحافـظ المالية) لبعض الدول العربية بالخـارج إلي استثمارات حقيقـة في مشروعات مشتركة، وتتحدد قـدرة الدول العربية على جذب الاستثمـارات البينية بنفس المحددات على المستوي العالمي، والتي تتمثل في حجم الاقتصادي الوطني، وسهولة النفاذ للأسواق الخارجيـة، وسلامـة السياسـات الاقتصاديـة، ووفـرة عناصـر

البينية الأساسية، والأمن والاستقرار السياسي، وقد أكدت كثير من الدراسات أهمية هذه العوامل في زيادة جاذبية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، خاصة بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية.

من ناحية أخري، فإن الأخطار السياسية، وضعف بعض جوانب الحوكمة أو الرشادة، خاصة مسائل الفساد، والبيروقراطية، ونفاذ القوانين، تفسر إلى حد كبير محدودية تدفقات الاستثمارات المباشرة بين الدول العربية، على الرغم من أن واقع الحال يشير إلى ارتفاع مؤشر قياس جاذبية معظم الدول العربية للاستثمارات المباشرة عن المتوسط الدولي، مما يؤكد على أن هناك مجالات لمزيد من التدفقات البينية لرؤوس الأموال بين الدول العربية، وأن هناك مجالات واسعة لتنفيذ قدر أكبر من الاستثمارات في الدول غير البترولية. وسوف تساعد هذه الاستثمارات في دعم التكامل داخل الإقليم وتسمح بالتنوع في الاستثمارات للدول المصدرة للنفط.

خاتمة:

لا شك أن أكبر الصعوبات تتمثل في التوصل إلى اتفاق حول السياسات المناسبة، وكيف يمكن (إعادة توزيع) التكلفة والمزايا من السوق المشتركة. والحقيقة أنه سواء جرى توسيع نطاق اتفاقيات التفضيلات التجارية، أو تعميق أشكال التكامل فإن هناك آليات مؤسسة مطلوبة لمساعدة الحكومات في دعم التوجه نحو التكامل.

وكما تشير تجارب الاتحاد الأوروبي فإن نجاح التكامل ارتبط بخلق وتفعيل مؤسسات فوق الدول تمنح الصلاحية للمراقبة والمتابعة والتنفيذ لمختلف بنود الاتفاقيات.

من ناحية أخرى، يوجد حتى الآن مدى ضيق لاستخدام التجارة في السلع كقوة دافعة على التكامل. وهو ما يعكس حقيقة أن الزيادة في التجارة البينية في الصناعات التحويلية مرهونة بالتطور في تعميق القاعدة الصناعية والقدرات في الدول التي لديها وفرة في العمالة، والتي بدروها تتطلب مزيدًا من الاستثمارات في هذه الصناعات، بما فيها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتمد جزئيًا على إزالة العقبات والحواجز التي تعيق هذه الاستثمارات.

والحقيقة أن التكلفة المحتملة لدفع التعاون نحو مزيد من التكامل في أسواق الخدمات وعناصر الإنتاج، تبدو كبيرة، مما يشجع على ضرورة أن تصبح محورًا للتكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن. ●

أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي

الاستعداد بالاستثمار في الطاقة البديلة لضمان استمرار التنمية

مرحلة ما بعد النفط: تنوع الاستثمارات وتكامل الصناعات

يعـود استخـدام الوقـود الأحفـوري في العصر الحديـث إلى التطور الحادث في التصنيـع مُنذ أواخر القـرن التاسع عشر عندمـا تم إنشـاء أول شركـة لاستخراج الوقود الأحفـوري في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينـة بنسلفانيا، والذي كان يُستخـرج في ذلـك الوقـت من النفط الصخري. ومع التطـور المُطرد في التصنيع في أوائل القـرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ازدادت هيمنة الوقود الأحفوري على المستوى العالمي؛ حيث حل الوقود الأحفوري محل الفحم في مجالات التصنيع المختلفة وأصبح استخدامه يُشكل حجر الأساس للتنمية الصناعية والركيزة الأساسية لحركة التجارة العالمية في العديد من دول العالم. وتم إنشاء العديد من الشركات العملاقة في تلك الآونة للكشف عن الوقود الأحفوري واستخراجـه. وأصبحـت الـدول التـي تمتلك الوقود الأحفـوري تمتلك ثروة هائلـة تُمكنها من النهوض باقتصاداتها. وكانت الولايات المتحدة الدولة الرئيسية المهيمنة على إنتاج الوقود الأحفوري حتى خمسينيات القرن العشرين؛ والذي كان إنتاجـه مُركـز بالأساس، بالإضافة للولايات المتحدة، في منطقتين أساسيتين هما روسيا، وجنوب شرق آسيا وخاصة جزر الهند الشرقية. بعدها بدأ الإنتاج ينتشر في العديد من دول العالم في أوربا وآسيا وإفريقيا

د . أشرف سمير أنور

يمكن إرجـاع بداية اعتماد دول الخليج علـى الوقود الأحفوري في نمـو اقتصاداتهـا مُنـذ العقـد الثالث مـن القـرن العشرين مع اكتشـاف حقـل برقـان بالكويـت وحقل الغـوار في المملكـة العربية السعوديـة، واللذان يعتـبران من أكـبر الاكتشافـات النفطية على مستـوى العالم. وقد سعـت دول الخليج منذ ذلـك الوقت، وخاصة منـذ العقدين الأخرين من القرن العشريـن، إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكليـة في اقتصاداتها لخلق بيئة استثمارية جاذبة. وكان اعتمادهـا الأساسـي علـى الإيرادات النفطيـة في تنفيذ تلك الإصلاحـات والمتمثلـة في إصلاح البنيـة الأساسيـة والتحسين في مؤشـرات التنميـة البشرية الخاصـة بالتعليم والصحـة والتدريب البشري، ذلك بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية الخاصة بحرية تدفق رؤوس الأموال.

وقـد مكنـت تلـك الإصلاحـات من بلـوغ دول الخليـج مرتبة مرتفعـة في مؤشـر التنمية البشرية العالمي، فقـد بلغت قيمة ذلك المؤشـر ٠,٨٣٧ في المملكـة العربيـة السعوديـة في عـام ٢٠١٤ م، مقارنـة بنحو ٠,٦٩٠ في عام ١٩٩٠م، وفي الإمارات المتحدة بلغت قيمـة المؤشـر ٠,٨٣٥ عام ٢٠١٤م، مقارنة بنحـو ٠,٧٢٦ في عام ١٩٩٠م، وفي قطـر نحـو ٠,٨٥٠ في عـام ٢٠١٤م، مقارنـة بنحـو ٠,٧٥٤ في عـام ١٩٩٠م، وفي البحريـن ٠,٨٢٤ في عـام ٢٠١٤م، مقارنـة بنحو ٠,٧٤٦ في عـام ١٩٩٠م، وفي الكويـت ٠,٨١٦ عام ٢٠١٤م، مقارنـة بنحو ٠,٧١٥ في ١٩٩٠م، وفي سلطنة عمان بلغت قيمته ٠,٧٩٣ في عام ٢٠١٤م.

وكان جـذب الاستثمار الأجنبي ضمـن الأولويات الاقتصادية لتلك الـدول لخلق بيئـة اقتصادية تنافسية؛ والـذي أصبح مكونًا

تقلبات أسعار البترول وبدائل للطاقة تدفع بالتخطيط لمواجهة مرحلة ما بعد النفط وهذا ما أدركته دول الخليج

هامًا من مكونات الاستثمار بها وخاصة في المملكة العربية السعودية، والإمارات، وقطر. حيث قامت بإجراء إصلاحات في مجال تحسين بيئة الأعمال والمتعلقة بتشريعات ملكية الأجانب للأصول الرأسمالية والإصلاحات الضريبية وإنشاء عدد من مناطق التجارة الحرة. وبالرغم من ذلك، فإن الجهود السابقة لزيادة معدلات الاستثمار كانت متواضعة مقارنة بمعدلات الاستثمار العالمية.

وقد حققت تلك الدول معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خلال الثلاث عقود الأخيرة وخاصة في كل من قطر، وعمان، والبحرين، حيث تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي ٤٪ كمتوسط خلال تلك الفترة. كذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حوالي ٣٠ ألف دولار بالأسعار الثابتة كمتوسط للمنطقة، وكانت أعلاها في كل من قطر والإمارات والكويت إلا أن المعدلات السابقة الخاصة بالنمو ونصيب الفرد من الناتج اتسمت بالتقلب الشديد متأثرة بالتقلبات في أسعار النفط.

وتزامنًا مع الإصلاحات التي قامت بها دول الخليج خلال العقود الثلاث الأخيرة، كان هناك جهود لتنويع الأنشطة الاقتصادية، إلا أن ذلك السعي لم يتحقق بشكل جذري. فبالنظر إلى هيكل اقتصاديات تلك الدول، نجد أنها تعتمد بشكل ملحوظ على الصناعات الاستخراجية والقطاع الخدمي، حيث يشكل القطاعان معًا ما يزيد عن ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من ذلك، فنجد أن هيكل الاقتصاد السعودي والإماراتي، والبحريني، والعماني يتسم بالتنوع النسبي مقارنة بقطر، والكويت واللذان يعتمدان بشكل ملحوظ على الصناعات الاستخراجية، والذي يتكون أساسًا من القطاعات الخاصة بالتعدين، الغاز، التشييد والكهرباء. أما نسبة قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية فمنخفضة بصفة عامة بتلك الدول.

وبالنظر إلى هيكل التجارة الخارجية للدول العربية، نلاحظ اعتماد دول الخليج بشكل خاص على الإيرادات النفطية في تمويل التنمية بها، وخاصة المملكة العربية السعودية، وقطر، وعمان والكويت. فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية وفقا للبنك الدولي منذ أواخر ستينيات القرن العشرين حتى وقتنا هذا نحو ٩٢,٥٪ في السعودية، ٩٢٪ في قطر، و٨٥٪ في سلطنة عمان، و٨١٪ في الكويت. ومن جهة أخرى، فهناك دول أخرى أقل اعتمادًا في صادراتها على النفط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن النسبة كمتوسط لا تزال مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ قدره ١١٪ خلال تلك الفترة؛ وتشمل تلك الدول كلا من الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥٤٪، والبحرين بنسبة ٤٣٪. وبالنظر إلى مُؤشر هيرفندال – هيرشمان عام ٢٠١٣م، لقياس تركز التجارة الدولية في مجموعة محددة من السلع، نجد أن السعودية والكويت وقطر كانت الأعلى من حيث درجة تركز التجارة الدولية بها، حيث بلغت قيم المؤشر وفقًا لصندوق النقد العربي ٠,٧٦٣، ٠,٧١٩، ٠,٥٢٤، على التوالي. بينما كانت قيمة المؤشر أقل في عمان والإمارات والبحرين، حيث بلغت قيم المؤشر ٠,٤٩٤، ٠,٤٢٢، ٠,٣٥٩، على التوالي.

وبالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، نجد أن الاعتماد على النفط كمصدر للإيرادات يعتبر مرتفعًا في كل من الجزائر، وليبيا، حيث تتجاوز الإيرادات النفطية ٩٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، العراق واليمن والتي تتجاوز بها الإيرادات النفطية ٩٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية، وسوريا، حيث تتجاوز الإيرادات النفطية بها في خلال العقدين الآخرين ٦٠٪ من الصادرات السلعية. وتعتبر السودان كذلك من الدول التي تعتمد على النفط ولكن إنتاجها يتذبذب وفقا للظروف السياسية التي تمر بها. نجد أن الاعتماد على الإيرادات النفطية يعتبر أقل في كل من تونس، مصر، الأردن ،المغرب، لبنان، جيبوتي، وموريتانيا حيث يعتمد القطاع الصناعي بها على الصناعات التحويلية بنسب أكبر من الصناعات الاستخراجية. وتتميز هذه الدول نسبيًا بالتنوع الاقتصادي إذا ما قورنت بكل من الجزائر، ليبيا، العراق، اليمن، وسوريا، ولذلك فالدول السابقة تأثرها بتقلبات أسعار النفط يعتبر محدودًا نسبيًا. وبالنظر إلى مُؤشر هيرفندال – هيرشمان عام ٢٠١٣م، لتركز التجارة بتلك الدول، نجد أن العراق، وليبيا، والسودان كانت الأعلى من حيث درجة التركز، حيث بلغت قيم المؤشر بتلك الدول ٠,٩٧٨، ٠,٧٩٥، ٠,٦٦٨، على التوالي. وكانت أقل درجات التركز في كل من لبنان، تونس، الأردن، المغرب، ومصر، حيث لم تزد قيم المؤشر بتلك الدول عن ٠,١٧٠.

خلق كيان عربي موحد اقتصاديًا ودعم التجارة البينية لمواجهة سيطرة التكتلات

ونتيجة لزيادة الاعتماد على عائدات الصادرات النفطية في تمويل التنمية ببعض الدول العربية وخصوصًا دول الخليج، فهي تعاني حاليًا من الأثار السلبية الناتجة عن الانخفاض المتواصل في أسعار النفط، والتي وصلت إلى مستويات دنيا بدءًا من عام ٢٠١٤م، فقد تأثرت قطاعات اقتصادية هامة سلبًا وخاصة قطاع البناء والتشييد. فوفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥م، نتج عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى إلغاء خطط توسعية لمشروعات مشتركة في مجال البتروكيماويات قُدرت بنحو ٦,٥ بليون دولار لشركتي قطر للبترول ورويال داتش شل، بالإضافة

إلى أنـه قامت شركة أرامكو السعوديـة بتأجيل بناء مصنع للوقود النظيف بقيمة ٢ بليون دولار في أكبر مصفاة للنفط في مدينة رأس تنـورة. بالإضافـة إلى ذلك، فقد أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفـط على خطـط دول الخليج فيما يتعلق بالإنفـاق الرأسمالي، ويتضـح ذلك في كل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات، حيث قامـوا بتخفيض حجم الإنفـاق الرأسمـالي في الموازنة الحكومية لعام ٢٠١٥م.

ويـدور النقاش حاليًا حـول قضايـا تداعيات انتهـاء عصر النفـط، والبحـث عـن بدائل غـير نفطيـة في الـدول الصناعية، وضـرورة الاستعداد الجيـد لمرحلة ما بعد النفـط بالنسبة للدول التـي يزداد اعتمادهـا على الإيـرادات النفطية كمصـدر للدخل القومي. وهنا يمكن ملاحظة أربع نقاط: أولاً، فيما يتعلق بالجدل المثار حول موعد انتهاء عصـر الوقود الأحفوري، يرى البعض أنه مرتبط بانتهـاء الاحتياطيات النفطية؛ بينما يـري البعض الآخر أنه مرتبـط بمدى التسارع التكنولوجي في إيجـاد طاقة بديلة أقل تكلفة مـن تكلفة استخراج النفط، فمن الممكـن أن يبدأ عصر ما بعـد النفط قبل نفاذ الاحتياطيات النفطية، بحيث يتواجد النفط ولا يوجد طلب سوقي عليه. ثانيًا، تعمل الدول الصناعية منذ وقت ليـس بالبعيد علـى إيجاد مصادر بديلـة للنفط، نظـرًا لأضراره البيئيـة، ولتأمـين مصـادر الطاقـة اللازمـة لاستمـرار النهضة الصناعيـة بتلك الدول. ثالثًا، في المدى القريب، لا يوجد ما يؤشر إلى إمكانية الاعتماد بشكل كامل على بدائل نفطية، نظرًا لارتفاع تكلفتها الاقتصادية وعـدم استقرار الطاقة الإنتاجية لبعض هذه البدائل، والتـي نجدها في مصادر الطاقة المتجـددة، مثل: طاقة الريـاح والطاقـة الشمسيـة، أو لوجـود مشـاكل تتعلـق بالأضرار البيئيـة المترتبة على استخدام بعض هذه البدائل، مثل استخدام الطاقـة النووية؛ وهذا يعطي وقت كاف للدول المعتمدة على النفط للإعـداد جيـدًا لمرحلة ما بعـد النفـط. رابعًا، يجـب ألا يقتصر هـدف تنويع القاعدة الاقتصادية للـدول النفطية على الاستعداد لمرحلـة ما بعد النفط فقـط؛ ولكنها يجب أيضًـا أن يكون الهدف هو الرغبـة في تحقيق الاستقرار في مؤشـرات الاقتصاد الكلي في الوقت الحـالي وعدم التعرض للتقلبـات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

وفي ظـل التقلبـات الملحوظة في أسعار النفـط وإمكانية وجود بدائل نفطية غير مكلفة اقتصاديًا، أصبح من الضروري التخطيط جيدًا لمواجهة تلـك التقلبات والإعداد لمرحلة ما بعد النفط. وهذا ما أدركته دول الخليج بصفة عامة وبصورة خاصة المملكة العربية السعوديـة، وخاصـة بعد إعلان الأمير محمد بـن سلمان ولي ولي العهد السعودي عن رؤيـة المملكة ٢٠٣٠، وهي رؤية طموحة تعكس أهميـة الاستعـداد لمواجهـة التحديـات المستقبلية لمرحلـة ما بعد النفط.

ولإيجـاد حلول تتمحور حول تحقيق الاستقـرار لمعدلات النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الاقتصادية للدول العربية، فلابد ألا يقتصر الأمر على زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، فهنـاك ضـرورة مُلحـة للبحث عن دعـم اقتصادات تلـك الدول لفكـرة التصنيع وتنويع وتنميـة الصناعات التحويليـة، سواء من

خلال الاستثمارات الخاصة التي يقوم بها المستثمرون المحليون بتلك الدول أو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فيعتبر التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل والأنشطة الصناعية في الهياكل الاقتصادية مبدأ اقتصادي هام للحد من المخاطر المترتبة على الاعتماد على قطاعات محددة في تمويل التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فهو مبدأ هام لمواجهة مخاطر اعتماد التجارة الدولية على المواد الأولية خاصة مع التقلب الملحوظ في أسعارها المطلقة واتجاه أسعارها النسبية إلى الانخفاض مقارنة بغيرها من أسعار المواد التكنولوجية والأنشطة الصناعية التحويلية.

فيساعد توزيع الاستثمارات الحكومية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة على تنويع مصادر الدخل القومي سعيًا للوصول إلى اقتصاديات غير ريعية لا تعتمد إيراداتها التجارية فقط على النفط. ومن الأنشطة الرئيسية غير النفطية التي تُشكل فرص استثمارية جيدة للدول العربية: السياحة، القطاع العقاري، تكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية.

وفيما يخص الصناعات التحويلية في الدول العربية، فإن نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر الأكثر في تونس والأردن، ومصر والمغرب، مقارنة بباقي الدول العربية. ودعم نصيب تلك الصناعات في الدول المعتمدة أساسًا على الصناعات الاستخراجية يعتبر ضروري لمواجهة الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي لمرحلة ما بعد النفط، والحفاظ على قيم مرتفعة من النمو الاقتصادي طويل الأجل. فيجب التركيز على تنمية عدد من الصناعات الوطنية التحويلية الرائدة في المنطقة، مثل صناعة الغزل والنسيج والإسمنت والأسمدة والحديد والصلب كأساس لخلق ميزة تنافسية في داخل المنطقة العربية. وضرورة الاعتماد في تنمية تلك الصناعات على مدخلات الإنتاج من داخل المنطقة العربية وذلك بقصد تشجيع الاستثمار البيني داخل المنطقة؛ وإنشاء مراكز بحوث عربية لدعم التطور التكنولوجي بتلك الصناعات نظرًا للفجوة التكنولوجية الكبيرة بين المخرجات الصناعية الحالية ومتطلبات التنمية الصناعية المرغوبة، وإقامة المزيد من المناطق الصناعية المتخصصة لما لها من دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكونًا هامًا من مكونات الأصول الرأسمالية في الدول العربية وخصوصًا دول الخليج؛ إلا أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر متواضعة مقارنة بالمعدلات العالمية. ويلزم لتشجيع المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنية الأساسية والصناعات التحويلية التوجه نحو مزيدٍ من سياسات تحرير التجارة وسياسات تشجيع الاستثمار، والاستفادة من مزايا التقارب الجغرافي بين الدول العربية والذي يخفف من التكلفة الاقتصادية للمبادلات وتسهيل تبادل السلع ورأس المال والعمالة.

ويستلزم دعم التنمية الصناعية، ضرورة زيادة تمكين مشاركة القطاع الخاص لكي يكون قطبًا أساسيا في معادلة التنمية الاقتصادية بالدول العربية بدلا من قيادة القطاع العام للأنشطة الاقتصادية وبدلا من الاعتماد المتزايد على الإنفاق الحكومي لتمويل المشروعات التنموية. فنجد أن حجم مشاركة القطاع العام في التكوين الرأسمالي في المملكة العربية السعودية بلغ نحو ٤٧,٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٣٥,٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، وفي البحرين ارتفعت النسبة من ٣٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤م، مقارنة بنحو ١٩,٦٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، وفي الكويت ارتفعت النسبة من ٣٤,١٪ مقارنة بنحو ٢٢,٣٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، وفي قطر ارتفعت النسبة إلى ٢٧,٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٢٠,٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨م.

دعم اقتصادات دول الخليج بتنويع الصناعات التحويلية وجذب الاستثمارات

وتتركز سياسات تشجيع القطاع الخاص في تعزيز البيئة التنافسية والاستثمارية داخل اقتصادات الدول العربية؛ وذلك من خلال تحسين كفاءة عمل البنية التحتية والكفاءة التشريعية الخاصة بقوانين الضرائب والمنازعات الاقتصادية والكفاءة الإدارية وكفاءة أسواق المال وسوق العمل. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أفضل نموذج من حيث جودة مؤشر التنافسية بها والتقدم في مجال خصخصة المنافع العامة في مجالات الطاقة والمياه ومشاريع البنية التحتية.

بالإضافة لما سبق، يتطلب الإعداد لمرحلة ما بعد النفط تأمين مصادر متنوعة للطاقة، وذلك لضمان استمرارية التنمية الصناعية بالدول العربية. فيجب الاستفادة من التنوع الجيولوجي بين الدول العربية في توفير مصادر جديدة للطاقة المتجددة وغير المتجددة لتحقيق أمن الطاقة بتلك الدول مع إمكانية التوسع في إنتاجها وتصديرها للخارج. وعليه، يجب التوجه نحو الاستثمارات المشتركة العربية في مجالات الطاقة البديلة للنفط، وتخصيص نسبة ثابتة سنوية من موارد الدول النفطية لتمويل تلك الاستثمارات.

كذلك أصبح هناك ضرورة مُلحة لخلق كيان عربي موحد تجاريًا واقتصاديًا ودعم التجارة البينية للدول العربية والتي تعتبر محدودة مقارنة بالتجارة مع باقي مناطق العالم. وخاصة

التركيز على الصناعات التحويلية كالنسيج والإسمنت والأسمدة والحديد لخلق ميزة تنافسية

في ظل ازدياد حدة التنافس الاقتصادي على المستوى العالمي وحيث أصبحت التكتلات الاقتصادية المختلفة هي المسيطرة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

وفي هذا الخصوص، تتمثل أهم التحديات في تباين تطور البنية الأساسية بالدول العربية. حيث تتفوق دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر جودة البنية الأساسية مقارنة بغيرها من الدول العربية، ففي عام ٢٠١٤م، بلغ مؤشر جودة البنية الأساسية بالإمارات ٣,٧٠، تليها قطر ب ٣,٤٤، ثم السعودية ٣,٣٤، الكويت ٣,١٦، البحرين ٣,٠٤، عمان ٢,٨٨، مصر ٢,٨٦، الأردن ٢,٥٩، الجزائر ٢,٥٤، لبنان ٢,٥٣، موريتانيا ٢,٤٠، تونس ٢,٣٠، ليبيا ٢,٢٩، العراق ٢,١٨، سورية ٢,٠٨، جيبوتي ٢,٠٠، السودان ١,٩٠، اليمن ١,٨٧. وللتغلب على ذلك، لابد من تحسين كفاءة عمل البنية الأساسية في الدول العربية التي تنخفض قيم مؤشرات الجودة بها؛ وذلك من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية الأساسية واللازمة لتسهيل التجارة البينية داخل مجموعة الدول العربية أو بين الدول العربية وخارجها.

وبالرغم من التفاوت في المقومات الاقتصادية بين الدول العربية، إلا أن بعض السمات المشتركة لاقتصادات تلك الدول يمكن استغلالها كنقطة انطلاق لخلق ذلك الكيان التجاري والصناعي الموحد؛ حيث تتميز المنطقة العربية في المجمل بالتنوع الاقتصادي لأنشطتها. فبعض هذه الدول تتميز بالزيادة النسبية لأنشطتها الزراعية، كالسودان وموريتانيا، والبعض الآخر يعتمد على الأنشطة الاستخراجية، كدول مجلس التعاون الخليجي والبعض الآخر له ميزة نسبية في مجال الصناعات التحويلية، كمصر والمغرب. كذلك تتميز الدول العربية باختلاف أحجام الأسواق بها: بداية من مصر، حيث يقترب حجم سكانها من ٩٠ مليون نسمة، ثم الجزائر والسودان، واللذان يقترب حجم السكان في كلا منهما من ٤٠ مليون نسمة، ونهاية بأصغر تلك الأسواق في البحرين وجيبوتي.

ويتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إزاله العوائق التجارية، والمتمثلة أساسًا في ارتفاع التعاريف الجمركية بين الدول العربية، وإزاله التباين على مستوى التشريعات الاقتصادية الخاصة برأس المال والضرائب والسياسات المالية والنقدية. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة الاستثمار في البنية الأساسية للدول العربية لتحقيق التقارب الجغرافي وتقليل نفقات النقل والنفقات اللوجستية، ومن أمثلة تلك الاستثمارات، مقترح مشروع بناء جسر الملك سلمان والذي يربط بين مصر والمملكة العربية السعودية.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

الهوامش

- Arab Monetary Fund. (2015). Joint Arab Economic Report.
- Fasano, U., & Iqbal, Z. (2003). GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification. International Monetary Fund.
- Hussein, M. A. (2009). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. International Review of Business Research Papers, 5(3), 362376-.
- International Monetary Fund. (2003). Retrieved from https://www.imf.org.
- The Library of Congress. (n.d.). History of the Oil and Gas Industry. Retrieved from https://www.loc.gov.
- The World Bank. (2015). Logistics Performance Index. Retrieved from http://lpi.worldbank.org/.
- The World Bank. (2015). World Development Indicators. Retrieved from http://data.worldbank.org/.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2015). World Investment Report. United Nations.
- United Nations Development Program. (2015). Human Development Reports. Retrieved from http://hdr.undp.org.
- World Development Report. (2005). The Investment Climate,Growth, and Poverty. UNDP.

موسكو لم تسحب قواتها من سوريا بل أعادتها إلى حجمها قبل مضاعفتها

الحضور الروسي والضغوط على العلاقات العربية - الخليجية

يحفل تاريخنا العربي بالعديد من محاولات التكامل، والتي لم تتجاوز في معظمها مرحلة «المشروع»، ولم تكلل بالنجاح، أو تتقدم خطوات جادة للأمام. الأمر الذي أثار التساؤل في أذهان أجيال متعاقبة من الباحثين والدارسين حول: الأسباب التي تؤدي إلى إجهاض مشروعات الوحدة العربية مبكرًا جدًا، ولماذا نجحت أوروبا في تطوير مشروعها الوحدوي وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي وفشل العرب، رغم أن فكرة الوحدة العربية أقدم بكثير من نظيرتها الأوروبية. هذا فضلاً عن توافر كل المقومات الداعمة للوحدة وفي مقدمتها وحدة الهوية واللغة والتاريخ وغيرها من العوامل الحضارية والثقافية التي تمثل إطارًا معضدًا للوحدة.

د. نورهان الشيخ

إن التجارب التكاملية العربية خلال الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي جاءت جميعها فوقية بقرار رئاسي ولم يصاحب ذلك أو يتبعه ارتباط وظيفي يعزز التوجه نحو التكامل أو تزايد التفاعلات وانتقال السلع والأفراد بين الدول التي شملتها هذه التجارب. فجميعها كانت محاولات للإندماج السياسي، ولم تكن وظيفية تدرجية تنطلق من قاعدة صلبة من الارتباط الاقتصادي، رغم الهوية المشتركة والتلاحم بين الشعوب العربية عامة وتلك في الدول التي شهدت محاولات وحدوية.

فقد كانت المشروعات التكاملية العربية تبدأ عادة بتقارب شخصي بين زعماء الدول المعنية وتنتهي بخلاف شخصي بينهم، وكانت رغبة بعض الزعماء في الاستئثار وتأكيد الزعامة، والميل إلى المنافسة أكثر من الشراكة والتعاون، حجر العثرة التي حطمت عددًا من المشروعات الوحدوية في العالم العربي. ولم تفلح التهديدات الأمنية المشتركة وحدها في ضمان تماسك المشروعات التكاملية بين البلدان العربية. ويعتبر مجلس التعاون الخليجي الذي تم تدشينه مطلع الثمانينات محاولة جادة لتجاوز سلبيات الخبرات السابقة والاستفادة من دروس التجربة الأوروبية في التأسيس لهيكل وظيفي فعال يدعم التكامل والتعاون بين دوله على أسس موضوعية.

وقد كان للبعد الدولي وتدخلات القوى الكبرى والحرب الباردة بين القوتين العظميين دور هام في تراجع العديد من مشروعات التكامل العربي خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كما أشعل تدخل القوى الكبرى الانقسام الذي شهده العالم العربي بين النظم الثورية ذات العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي بقيادة مصر، والنظم المحافظة التي كانت تخشى المد الثوري الاشتراكي على بنائها السياسي والاجتماعي.

وقد أعادت الثورات العربية التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١م، وتداعياتها وخاصة الأزمة السورية بعضًا من خبرة العامل الدولي وتأثيره على التكامل العربي. فقد أدت الأزمة السورية إلى استقطابات دولية وإقليمية نادرة الحدوث، ومنذ الإرهاصات الأولى للأزمة بدا واضحًا أن الموقف الروسي منها يدعمه ذلك الإيراني جاء مناقضًا لنظيره الأمريكي والعربي عامة والخليجي خاصة. وبتطور الأحداث وتلاحقها كشفت الأزمة عن توجه روسي واضح نحو التأسيس لحضور قوي وفاعل في منطقة الشرق الأوسط يتخذ من سوريا منطلقًا له ويتسع تدريجيًا في المحيط العربي ليضم حلفاء جدد.

فقد مثل تدخل روسيا وبدء ضرباتها في سوريا نقطة تحول مفصلية وغير متوقعة في سياستها تجاه المنطقة، ورغم إعلان روسيا سحب الجزء الأساسي من قواتها الجوية، إلا أن ما تم بالفعل هو في الواقع خفض لحجم هذه القوات وليس سحب كامل لها. ومن المعروف أن روسيا ضاعفت من حجم قواتها الجوية في سوريا مع بدء ضرباتها، ثم قامت منتصف مارس الماضي بسحب القوات الإضافية والنوعية التي لم تعد في حاجة إليها، لتعود حجم قواتها في سوريا إلى طبيعتها. وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن «القاعدتين الروسيتين في حميميم وطرطوس ستواصلان عملهما كما في السابق». وجاء سحب الوحدات الروسية الأساسية

بتنسيق كامل مع النظام السوري، واستمرت موسكو في دعم سوريا عسكريًا واستخباراتيا ودبلوماسيًا، واستمرت الضربات الروسية في سوريا بمستويات وأعداد أقل.

كما أن نشر روسيا لمنظومات «إس ٤٠٠» في قاعدة حميميم، ومن المعروف أنها الأكثر تطورًا في العالم، والقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية، ووضع الطراد «موسكو» المزود بمنظومة صواريخ «فورت» المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة «إس-٣٠٠») في ساحل اللاذقية، ليست من قبيل الإجراءات العابرة أو المؤقتة، وإنما هي خطوات جادة وهامة لدعم الحضور الروسي ليس فقط في سوريا ولكن في المنطقة بأسرها، وتعزيز نفوذها في البحر المتوسط وفق ما أشارت إليه العقيدة البحرية الروسية الجديدة الصادرة في يوليو ٢٠١٥م، والتي أكدت ضرورة ضمان وجود عسكري بحري «دائم» لروسيا وتعزيز المواقع الاستراتيجية لها في البحر المتوسط، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم.

في هذا الإطار تسعى روسيا إلى حاضنة إقليمية آمنة ومعضدة لنفوذها المتصاعد في سوريا والمنطقة، ومن ثم فهي تسعى لكسب شراكات دول الجوار السوري القريب والبعيد، وتبرز في هذا الإطار الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران، وضم العراق ولبنان إلى شركاء روسيا في المنطقة.

صاحب ذلك عودة الفتور النسبي ليخيم على العلاقات الروسية السعودية بعد الإنفراجة التي شهدتها مع زيارة ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا العام الماضي، وما أعقبها من تطورات على صعيد تسوية الأزمة السورية والعلاقات الروسية الخليجية، والتي ولدت في مجملها اعتقادًا بانفراجه وشيكة في الاستقطاب الذي ساد المنطقة. ولكن سرعان ما تبدلت المعطيات بالتدخل الروسي في سوريا، وعاد التخوف من انقسام عربي جديد بتفاصيل مختلفة عن تلك التي كانت قائمة في الخمسينات والستينات.

فقد قرأت دول الخليج التدخل الروسي في سوريا على أنه دعم مباشر لبشار الأسد ونظامه، وأنه أضر بالمسار الذي كانت تأمله دول الخليج للأزمة والرحيل الذي بدا وشيكًا للأسد، ومن ثم عاد الفتور إلى العلاقات الروسية - الخليجية. وعقب بدء الضربات الروسية أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ من جراء العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الروسية في سوريا، وطالبت بوقفها الفوري. ووصف وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الضربات الروسية بأنها "تصعيد وموضوع خطير جدًا".

أعقب ذلك تدهور حاد في العلاقات الروسية التركية على خلفية إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية من ناحية، وفي العلاقات السعودية الإيرانية في أعقاب الاعتداء على السفارة والقنصلية السعودية في إيران من ناحية أخرى، مما زاد من حدة الاستقطابات بالمنطقة، فشهدت العلاقات السعودية التركية تحسنًا كبيرًا خاصة عقب زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للرياض في ديسمبر من العام الماضي، وقامت المملكة

العربية السعودية بإرسال طائرات حربية إلى قاعدة إنجرليك التركية، وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أنه من الممكن أن تطلق أنقرة والرياض عملية برية في سوريا.

وقد أدى تصاعد الاستقطاب في المنطقة إلى تداعيات عدة على العلاقات في إطار البيت العربي، ويمكن إيجاز أبرزها في أربعة أساسية. أولها، التباعد الخليجي العراقي حيث أصبح العراق ركيزة أساسية للتنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي للتحالف الروسي ضد الإرهاب والذي يضم إلى جانب موسكو كل من طهران ودمشق. فقد تم التوافق على أن يكون مركز التنسيق العملياتي للتحالف، والذي يضم ممثلي هيآت أركان جيوش الدول الأربع، في بغداد. وأكد الرئيس العراقي محمد فؤاد معصوم في مارس الماضي أن سوريا والعراق دولتان مستقلتان، وأن خطر «داعش» بالأساس على العراق وسوريا، وأن العراق ليس لديه أي اعتراض على التحالف الموجود بين روسيا وإيران والدولة السورية. وأن «روسيا دولة صديقة .... وأن الضربات الروسية في سوريا أثرت إيجابيًا».

ومن المعروف أنه منذ العام ٢٠١٢م، يزداد التعاون العسكري الروسي ـ العراقي قوة ومتانة حيث وقع البلدان عقدًا كبيرًا بقيمة تجاوزت ٤,٢ مليار دولار، وذلك على خلفية تدهور الوضع الأمني في العراق بسبب نشاط عناصر تنظيم «داعش»، وحاجة بغداد للمروحيات والطائرات المقاتلة الروسية ومنظومة الصواريخ المضادة للدبابات «كورنيت» في عملياتها الأمنية ضد التنظيم، وتحرير المدن العراقية من سيطرته.

وبدأت روسيا في أكتوبر ٢٠١٣م، توريد أسلحة تشمل مروحيات حربية من طراز «مي-٣٥» و«مي-٢٨» (صائد الليل) للعراق، وتدريب عدد من الخبراء العراقيين على قيادة المروحيات في مركز الطيران الحربي الروسي في مدينة تورجوك. وفي عام ٢٠١٤م، وقعت موسكو وبغداد مجموعة إضافية من العقود شملت توريد طائرات هجوم من طراز "سو-٢٥" ومنظومات دفاعية وذخائر بقيمة تقارب مليار دولار. لتحتل العراق المرتبة الثانية دوليًا بعد الهند والأولى عربيًا من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١٪ من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيأة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني عام ٢٠١٤م، ولتصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة.

ثانيها، ألقى الاستقطاب السابق الإشارة إليه في المنطقة بظلال واضحة على تدهور العلاقات الخليجية اللبنانية، فقد قررت المملكة في فبراير الماضي وقف مساعداتها للجيش اللبناني، والتي تقدر بحوالي أربعة مليارات دولار، وبررت المملكة قرارها بأنه "جاء ردًا على سيطرة حزب الله على لبنان وعدم إدانة الأخيرة للاعتداءات التي استهدفت السفارة السعودية في طهران». وصنفت المملكة حزب الله كمنظمة إرهابية واتهمت الحزب "بتجنيد شباب دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بالأعمال الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وإثارة الفتن، والتحريض على الفوضى والعنف». واعتبرت أربعة كيانات وثلاثة من رجال الأعمال اللبنانيين، ذوي صلة بأنشطة تابعة لحزب الله، وأكدت أن "المملكة ستواصل مكافحتها للأنشطة الإرهابية لما يسمى بحزب الله بكافة الأدوات المتاحة". وقد قوبل القرار السعودي بتأييد خليجي، حيث أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي دعمها لموقف السعودية تجاه لبنان، وقررت منع رعاياها من التواجد في لبنان، خوفًا من قيام حركات مثل حزب الله، بخطف بعض الرعايا واستهدافهم كوسيلة ضغط ضد السعودية.

المنطقة تموج بتداخل المصالح والضغوط والتضامن العربي هو الحل

هذا في الوقت الذي تعتبر الحكومة اللبنانية، الحزب "مكون لبناني أساسي" حيث تضم الحكومة اللبنانية وزيرين اثنين عن الحزب، إضافة إلى ممثلين له في البرلمان اللبناني، الأمر الذي أثار معضلة بشأن مستقبل العلاقات العربية اللبنانية، خاصة وأن جامعة الدول العربية، صنفت حزب الله اللبناني منظمة إرهابية في مارس الماضي، مع تحفظ لبناني عراقي. وقد انسحب الوفد السعودي لبعض الوقت من اجتماعات الدورة رقم ١٤٥ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، اعتراضًا على كلمة وزير خارجية العراق، إبراهيم الجعفري، التي قال فيها "الحشد الشعبي وحزب الله حافظوا على كرامة العرب ومن يتهمهم بالإرهاب هم الإرهابيون».

ثالثها، يتعلق بالتوجهات العامة للسياسة المصرية، فالتحالف المصري الخليجي توجه ثابت لمصر، وقد كان للمملكة العربية السعودية دور محوري في دعم مصر دبلوماسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، ولولا الدعم والمساندة السعودية والإماراتية كانت الأمور ازدادت صعوبة وتعقيدًا بالنسبة لمصر. فقد قام خادم الحرمين الشريفين بزيارة مصر في دعم سياسي مباشر للأخيرة، وقامت الرياض بتقديم ٥ مليار دولار للقاهرة في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو إلى جانب تأمين احتياجاتها الكاملة من البنزين والنفط، وتعتبر المملكة أكبر دولة عربية مستثمرة في مصر حيث تبلغ قيمة استثماراتها ٢٧ مليون دولار، وأعلنت المملكة عزمها زيادة استثماراتها بقيمة ٨ مليار دولار، الأمر الذي مكن الاقتصاد المصري من الصمود رغم الصعوبات المتزايدة التي تواجهه. كما كان إعلان السعودية رسميًا جماعة

روسيا تسعى إلى حاضنة إقليمية لتعزيز نفوذها في سوريا وشراكتها مع طهران وضم العراق ولبنان شركاء جدد

الإخـوان المسلمين تنظيمًـا إرهابيًا في مارس ٢٠١٤م، ضمن أول قائمة من نوعها ضمت عددًا من المنظمات داخل وخارج المملكة، دعم كبير لمصر في هذا التوقيت الحرج الذي كانت مصر تتعرض فيه لهجوم حاد إثر إعلانها جماعة الإخوان منظمة إرهابية في ديسمبر ٢٠١٣م، وفي ضوء ما تقدم تعد الرياض هي الحليف والشريك الأساسي لمصر.

وقد تزامن الدعم السعودي مع دعم سياسي وعسكري روسي لمصر في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وقام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة مصر في فبراير ٢٠١٥م، والتي كانت الأولى لرئيس قوة كبرى لمصر في تضامن ودعم واضح لمصر، وعُقدت لأول مرة اللجنة المشتركة للتعاون العسكري التقني بين مصر وروسيا في مارس من نفس العام بموسكو، وتم في إطارها توقيع بروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين وإتمام الصفقات التي جرى التشاور بشأنها، كما تم توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر بمنطقة الضبعة في نوفمبر، وأعتبر خطوة هامة نحو نقل العلاقات المصرية الروسية من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجي المستقر.

في ضوء ما تقدم، وضع التدخل الروسي في سوريا والشراكة الاستراتيجية المتنامية بين القاهرة وموسكو، مصر في مواقف صعبة أحيانًا، تعجز معها عن اتخاذ مواقف مرضية بالكامل لروسيا، أو لدول الخليج. وعلى سبيل المثال، بدا للوهلة الأولى أن مصر ترحب بالتدخل الروسي في سوريا وأنه يصب في صالح مكافحة الإرهاب في المنطقة وفي الداخل المصري. وفي أول رد فعل مصري على التدخل الروسي في سوريا رأى سامح شكرى، وزير الخارجية المصري، «إن المعلومات المتوفرة لدى مصر من خلال الاتصالات المباشرة مع الجانب الروسي تؤكد اهتمام روسيا بمقاومة الإرهاب.. ومحاصرة انتشاره في سوريا، وأن هدفها من التواجد هو توجيه ضربة قاصمة لداعش في سوريا والعراق، وأن هذا سيكون له أثر في محاصرة الإرهاب في سوريا والقضاء عليه». ومثل هذا رد فعل مختلف عن رؤية دول الخليج وتكييفها السلبي للتدخل الروسي، وهو ما تداركته الخارجية المصرية سريعًا، ولكن ظلت مصر غير قادرة على اتخاذ موقف مرضي بالنسبة لدول الخليج من الأزمة السورية يتسق مع التحالف والارتباط الاستراتيجي بين الجانبين، كما أنه لم يكن مرضيًا بالقدر الكافي لروسيا التي كانت تتوقع دعمًا مصريًا أكبر لها بالنظر إلى ارتباط تنظيم «ولاية سيناء» بداعش ومبايعته لها، وتقارب الرؤى والمواقف بين القاهرة وموسكو فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

رابعها، تثير التحركات القطرية الأخيرة تساؤلات عدة حول مدى التزام قطر بالخط الخليجي المتحفظ نسبيًا من روسيا وذلك في ضوء الحراك الدبلوماسي والدفء الملحوظ في العلاقات الروسية ــ القطرية على مدى الستة أشهر الماضية، عكس ما كان عليه الحال وما عكسته زيارة وزير الخارجية الروسي للدوحة في أغسطس من العام الماضي حيث كان التوتر والتباعد بين البلدين هو السمة المهيمنة على العلاقات بينهما.

فقد أشار وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خلال زيارته لموسكو يوم ٦ مايو أن «الدوحة تشاطر موسكو موقفها حول ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، مشددًا على ضرورة توحيد الجهود لإنهاء الأزمة المستمرة منذ ٥ سنوات». وأن زيارته إلى روسيا تأتي في سياق البحث عن سبل لإنقاذ عملية التسوية السياسية بسوريا. سبق ذلك اتصال هاتفي بين الرئيس بوتين والأمير تميم في ١٩ أبريل، وقام الأخير بأول زيارة له لروسيا في يناير الماضي بدت خلالها العلاقات بين البلدين دافئة ومستقرة، وأكد الأمير خلالها أن "لروسيا دور هام وقوي في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، لثقل روسيا ولأهميتها في العالم"، وأن الدوحة تعول "على الأصدقاء في روسيا في حل مسألة معاناة الشعب السوري وللتسوية السياسية التي يجب أن تكون وفق مطالب الشعب السوري». وهو ما عد تغيرًا واضحًا في لغة الخطاب القطري. كما استضافت الدوحة اجتماعات للدول المنتجة للنفط في فبراير ومنتصف أبريل لمناقشة خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار، وبدا أن هناك تفاهمات روسية قطرية في هذا الخصوص.

إن المنطقة العربية مازالت تموج بالعديد من التطورات السريعة والمتلاحقة التي تتداخل فيها المصالح والضغوطات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يتطلب جهد وتضامن عربي حتى يتم تجاوز العاصفة المستمرة لسنوات، ويعود الاستقرار للبلدان العربية، وللعلاقات العربية ـ العربية.

أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

العرب من الترقب والإدانة إلى مبدأ هجوم السلام

دول الخليج.. 3 عقود في دعم السلام وإسرائيل تهدر الفرص

يمثل الدور الخليجي في دعم القضية الفلسطينية دورًا مميزًا ، من الضروري لكل من يحاول أن يبحث في هذا الموضوع بجدية أن يقف عنده كثيرًا، فقد اتسم هذا الدور بالشمولية والتكامل بحيث تعددت أوجه الدعم الخليجي لهذه القضية العربية المحورية بين دعم سياسي ودعم مادي، وليس هذا فقط بل تم طرح مبادرات من أجل التوصل إلى حلول سلمية لها إدراكًا من قيادات دول الخليج أن هذه القضية تمثل قضية أمن قومي لكافة الدول العربية وليس فقط لأطرافها الرئيسيين.

اللواء محمد إبراهيم

ولعل من الضروري ونحن نعالج الدور الخليجي تجاه القضية الفلسطينية أن نركز على بعض الأبعاد الرئيسية ويأتي في مقدمتها بعدين رئيسيين أولهما أنه بالرغم من أن دول الخليج لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل إلا أنها قامت ولازالت تقوم بدور فاعل في هذه القضية، وثانيهما أن الدور الخليجي كان حريصًا على أن يكون مندمجًا مع الدور العربي ولم يخرج عن إطاره المحدد حتى يكون دورًا مميزًا يتحرك في القضية ككتلة واحدة بغض النظر عن طبيعة وتفصيلات المبادرات والأفكار السياسية المطروحة أو من هم الأطراف التي تطرحها مادامت تصب كلها في المصلحة العربية والفلسطينية، وإن كنا هنا لابد أن نشير إلى أن الدور القطري حاول أن تكون له سمة خاصة لجهوده وتحركاته وخاصة مع حركة حماس وتحديدًا في قطاع غزة ولكنه في النهاية كان لزامًا عليه أن يكون جزءًا من الإجماع العربي عندما يتعلق الأمر بجوهر القضية الرئيسية نفسها.

وفي إطار الحديث عن المبادرات الخليجية لدعم القضية الفلسطينية من المهم أن نشير إلى أن أول مبادرة سياسية كانت قد طرحت من جانب العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبد العزيز منذ حوالى ٣٤ عامًا في قمة (فاس) عام ١٩٨٢م، وهى مبادرة هدفت لتسوية القضية سلميًا وتناولت مجموعة من المبادئ الرئيسية التي لازلنا نتحدث عنها حتى اليوم وأهمها الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، إذًا التاريخ الحديث يؤكد أنه كانت هناك أفكار وأطروحات خليجية هامة منذ أكثر من ثلاثة عقود ولكن للأسف لم تكن هناك قيادة إسرائيلية واعية قادرة على أن تلتقطها وتسعى إلى أن تكون هي نقطة البداية نحو سلام شامل في المنطقة.

ومرة أخرى يعيد التاريخ نفسه بعد عشرين عامًا من طرح مبادرة الملك فهد، إذ قام العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز بطرح مبادرة سلام عربية في قمة بيروت في مارس عام ٢٠٠٢م، (التي أكدت ما جاء في قمة القاهرة غير العادية المنعقدة في يونيو عام ١٩٩٦م) حيث أشارت إلى أن السلام الشامل والعادل يمثل الخيار الاستراتيجي للدول العربية ويتحقق في ظل الشرعية الدولية، وتضمنت كافة المبادئ الرئيسية من أجل إنهاء الصراع العربي / الإسرائيلي وأهمها الانسحاب

المبادرة العربية للسلام أفضل الحلول المطروحة

وتعد ترجمة عملية متقدمة ورؤية عربية متكاملة

الإسرائيلـي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك هضبـة الجولان السورية إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو عام ١٩٦٧م، وطبقًـا لقرار ٢٤٢ وقرار ٣٣٨ مع إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئـين، وإقامـة دولـة فلسطينية مستقلـة عاصمتهـا القدس الشرقية.

وفـى محاولة لتقييم مبادرة السـلام العربية بعد مرور حوالى ١٤ عامًـا علـى طرحها فلـن أكـون مبالغًـا إذا قلت أنهـا تعد من أفضـل الحلـول السياسية المطروحـة وتعد ترجمـة عملية متقدمة لمبـدأ الأرض مقابل السلام أخـذًا في الاعتبـار أن المملكة العربية السعودية هي الدولة التي اقترحتها خلال قمة عربية، وهو ما يعني أنهـا تمثل رؤية عربية متكاملة تأتـى لتستكمل دائرة واستراتيجية السـلام التـي بـدأت بمعاهـدة السـلام المصريـة / الإسرائيلية في مارس عـام ١٩٧٩م، واتفاقـات أوسلـو بين إسرائيـل ومنظمة التحريـر الفلسطينيـة في سبتمـبر عـام ١٩٩٣م، ومـا تلاهـا من اتفاقات ثنائية، ومعاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية في أكتوبر عـام ١٩٩٤م، وكذا مفاوضات السلام التـي لم تخرج نتائجها إلى النـور بين الجانبين السوري والإسرائيلـي عام ١٩٩٥م، فضلاً عن العديد من التفاهمات التي تمت فيما بعد بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ولم تخرج أيضًا إلى النور بسبب التعنت الإسرائيلي.

وللأسف لم يكن الرد الإسرائيلي على مبادرة السلام العربية مشجعًـا كي تستمر الـدول العربية في جهود تسويـق هذه المبادرة حيث توقفت هذه الجهود بعد محاولة واحدة تمت بتنسيق مصري / أردني وقام وزيرا خارجيتهما بزيارة إلى إسرائيل عام ٢٠٠٧م، لشـرح أهمية المبادرة وجوانبها المختلفـة وللأسف لم تحقق نتائج إيجابية، فقـد رفضها رئيس الوزراء الأسبـق أرئيل شارون تمامًا في حـين رأى رئيس الوزراء الذى تولى مقاليد الحكم بعده (ايهود أولمـرت) أنها مبادرة تتضمن بعض النقـاط الإيجابية مع تحفظه على ما جاء بها بشأن حل مشكلة اللاجئين، ثم جاء رئيس الوزراء الحالي (بنيامين نتانياهو) ليغلق كل إمكانيات القبول بها أو حتى بغيرهـا، أمـا المجتمع الدولي بمـا في ذلك الولايـات المتحدة فقد كان موقفهـم مؤيـدًا للمبادرة ورحبوا بهـا باعتبارها تفتح المجال أمـام تسوية الصـراع العربـي / الإسرائيلي ككل وليـس القضية الفلسطينية فقط، ولكن كان ذلـك من الناحية النظرية فقط أما من الناحية العملية فقد ظل المجتمع الدولي – ولايزال – محدود القـدرات أمام إمكانية فرض حلـول لا تقبلها إسرائيل التي تعيش الآن في ظل أكثر الحكومات تطرفًا في تاريخها.

شارون رفض مشروع السلام تمامًا ونتانياهو أغلق كل الأبواب رغم التأييد الدولي للمبادرة العربية

وقد ركزت دول الخليج من بين ما أولته اهتمامها في هذا الشأن على قضية القدس العربية الإسلامية رغم أن أحدًا من هذه الدول لم يترأس ما يسمى بلجنة القدس (شكلتها الجامعة العربية وتترأسها المغرب) فقد حرصت دول الخليج على تقديم كل الدعم المادي الممكن للحفاظ على عروبة القدس والتصدي لمحاولات إسرائيل المتواصلة لتهويدها، وقدمت كافة دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر مليارات الدولارات لدعم القدس والتصدي للمساعي الإسرائيلية المستمرة للسيطرة على المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، ولا شك أنه بدون هذا الدعم الخليجي المتواصل حتى الآن لكانت القدس قد تم تهويدها تمامًا.

كما حرصت دول الخليج على أن يكون لها دور واضح في عمليات إعادة إعمار غزة وقدمت أكثر من ملياري دولار كمنحة لهذا الغرض أعلنت عنها في المؤتمرين الذين عقدا في شرم الشيخ عام ٢٠٠٩م، والقاهرة عام ٢٠١٤م، لهذا الغرض، كما كانت دول الخليج حريصة أيضاً على إدانة الحروب الإسرائيلية الثلاثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤م، وتحركت مع مصر والقوى الدولية من أجل وضع حد لهذه العمليات.

لم تكن دول الخليج غائبة عن جهود إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل فقد حرصت المملكة العربية السعودية على استضافة الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين (حركتا فتح وحماس) في فبراير عام ٢٠٠٧م، ليتم التوصل إلى اتفاق أطلق عليه (اتفاق مكة) الذي حدد أسس العلاقة الطبيعية بين الحركتين وبلورة المبادئ التي من شأنها حل كافة المشكلات المثارة بينهما ووقف الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الأحداث تطورت في قطاع غزة إلى الحد الذى أدى إلى سيطرة حماس على القطاع ككل في يونيو عام ٢٠٠٧م، مما أدى إلى عدم تنفيذ اتفاق مكة، وقد حاولت قطر التحرك بعد حدوث الانقسام الفلسطيني وتم استضافة بعض الاجتماعات بين الحركتين كما تم التوصل عام ٢٠١٢م، إلى ما يسمى باتفاق الدوحة الذى جاء ليحل مشكلة الحكومة الفلسطينية التي كان عدم تشكيلها يمثل عقبة أمام تنفيذ اتفاق القاهرة الموقع في الرابع من مايو عام ٢٠١١م، وبصفة عامة أيدت دول الخليج كافة الجهود التي بذلتها مصر والأطراف الأخرى من أجل إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة للموقف الفلسطيني.

ومن الجوانب الإيجابية في الدور الخليجي أنه كان دائم التنسيق مع الدول العربية ككل من خلال الجامعة العربية، حيث كانت المبادرة التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت ٢٠٠٢م، بمثابة الرؤية العربية الشاملة لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي وليست الرؤية الخليجية فقط، وأصبحت هناك لجنة قائمة ودائمة في الجامعة العربية تسمى لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية تعقد اجتماعاتها بصفة مستمرة، وهو ما يؤكد مدى اندماج الجهدين الخليجي والعربي وانصهارهما في بوتقة واحدة تعبر عن الموقف العربي تجاه أحد القضايا المحورية المؤثرة على الأمن القومي العربي.

وفى هذا المجال من الضروري أن نشير أيضًا إلى أهمية الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية الذى عقد في القاهرة يوم ٢٨ مايو ٢٠١٦م، والذى شارك فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس حيث تم التركيز خلاله على القضية الفلسطينية (وقضايا عربية أخرى) وقد أشارت المواقف التي عبر عنها وزراء خارجية دول الخليج إلى دعمهم المتواصل والكامل للموقف الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ، كما أبدى الجميع تأييدهم للمبادرة الفرنسية المطروحة لتسوية القضية مع مطالبتهم بضرورة أن يتم بلورتها في إطار جدول زمني حتى يكون هناك إلزامًا على إسرائيل ومنعًا لقيامها بإضاعة الوقت والمماطلة التي تتميز بها وتجيدها بشكل واضح.

اتفاق مكة حدد العلاقة بين فتح وحماس وبلور مبادئ حل المشاكل ووقف الاقتتال

وإذا ما تحدثنا عن كيفية تفعيل هذه الجهود مستقبلاً من أجل دعم القضية الفلسطينية وطبيعة المسؤوليات الملقاة على كل الأطراف، يجب علينا أن نسعى أولاً إلى إعادة الزخم لهذه القضية التي شهدت تراجعًا واضحًا بفعل التطورات السلبية التي تعاني منها المنطقة العربية حاليًا فضلاً عن تصاعد قضية الإرهاب وهو ما أثر سلبًا على الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية، وبالتالي فإن الأولوية الآن تتمثل في انتشال القضية من دائرة النسيان والعمل على إعادتها إلى دائرة الضوء، وهذا الأمر يأتي من خلال طرح أفكار سياسية أو تأييد مبادرات مطروحة وهو ما وضح من خلال التأييد الكبير الذي حظيت به المبادرة الفرنسية للسلام من جانب دول الخليج.

وإذا سلمنا بأن المبادرة الفرنسية تعد مسألة هامة في تحريك القضية الفلسطينية حتى من الناحية النظرية فقط، فإن الرفض الإسرائيلي القاطع لها والذي أعلنه نتانياهو خلال زيارة رئيس الوزراء الفرنسي إلى تل أبيب مؤخرًا يعد عقبة كبيرة أمام إمكانية وضع هذه المبادرة موضع التنفيذ ، ومن ثم فإن مبادرة السلام العربية تعد أحد البدائل التي يجب أن تكون حاضرة وقائمة ولا يجب أن تغيب أبدًا عن الأجندة العربية خاصة وأنها

إسرائيل تنفذ مخططاتها دون انتظار اكتراث وليس أمامنا إلا إعادة الاعتبار للموقف العربي

تحظى بإجماع عربي وترحيب دولي بغض النظر عن موقف إسرائيل الذي لا يزال يرفض كافة الحلول السلمية التي لا تتمشى مع رؤيتها.

وفي ضوء ما سبق يبدو من الأهمية أن تتحرك الأطراف المباشرة والمعنية بالقضية خلال المرحلة القادمة من خلال مجموعة من المحددات يتم تنفيذها على فترات متقاربة طبقًا للظروف والواقع على الأرض وذلك على النحو التالي:

×× استمرار الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والمادية بما في ذلك مواصلة دعم صمود مدينة القدس في مواجهة المخططات اليهودية، ولا يمكن أن ننسى في هذا المجال الدعم المادي المتواصل الذي تقدمه دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذًا لمقررات الجامعة العربية.

تأييد المبادرة الفرنسية للسلام المطروحة حاليًا والعمل على توفير الفرص لإنجاحها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة امتلاك بدائل أخرى للتحرك حيث أن إسرائيل رغم أنها قد رفضتها رسميًا إلا أنها ستواصل جهودها لإفشالها تمامًا وإفشال أية جهود دولية أخرى.

إعادة الاعتبار والثقل لمبادرة السلام العربية والتمهيد منذ الآن لإعادة طرحها في الوقت المناسب، مع وضع آليات واقعية لتسويقها ليس فقط مع القوى الدولية المؤثرة ولكن داخل إسرائيل أيضًا باعتبار أن التأثير على الرأي العام الإسرائيلي يعد مدخلاً رئيسيًا لتغيير الموقف الرسمي للحكومة أيًا كانت طبيعتها.

التحرك العربي مع الولايات المتحدة والأطراف المعنية من أجل استئناف المفاوضات الفلسطينية / الإسرائيلية على أسس واضحة أهمها ماهية مرجعيات التفاوض والسقف الزمني لنهاية هذه المفاوضات، ومع تسليمنا بصعوبة تحقيق ذلك في عام الانتخابات الأمريكية إلا أنه لابد من تحرك عربي لا ينتظر النتائج وإنما يحاول أن يسبقها أو على الأقل ليرتفع الصوت العربي في هذه القضية العادلة خاصة وأن العرب قد قدموا رؤيتهم للحل الشامل في مبادرة السلام العربية.

أهمية استثمار عضوية مصر في مجلس الأمن الدولي من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إعادة الزخم للقضية الفلسطينية ومحاولة تنشيط جهود حلها، وقد يكون من المفيد أن يتم استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل نهاية العام الحالي ٢٠١٦ م.

تنشيط المقاومة الفلسطينية السلمية في كافة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من خلال تنظيم فعاليات ومظاهرات سلمية توجه رسالة للعالم بأنه لا يزال هناك شعب محتل يرنو إلى أن يعيش في دولة مستقلة ذات سيادة مثله مثل كافة شعوب العالم الحر، مع الحرص على ألا تخرج هذه الفاعليات عن الإطار السلمي حتى تضمن تأييد وتعاطف المجتمع الدولي معه.

عدم إسقاط فكرة التوجه إلى مجلس الأمن الدولي (في الوقت الملائم) لطرح مشروع قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية – القدس – الجولان) ومحاولة تجميع أكبر قدر من التأييد لهذا القرار بغض النظر عن الموقف الأمريكي الذي سيتجه إلى استخدام حق الفيتو إذا ما تعارض المشروع مع مواقفه أو بشكل أكثر تحديدًا مع الموقف الإسرائيلي.

وبالتالي فإن الأمر يستوجب أن تقوم الدول العربية بتغيير التكتيك الذي تتبعه، وعليها التحول من سياسة الترقب والمتابعة والإدانة والشجب إلى سياسة النفس الطويل وتبني مبدأ هجوم السلام على إسرائيل PEACE OFFENSIVE، ولا يجب أن نخضع لمقولة أن الوقت غير ملائم للتحرك العربي أو أن العالم منشغل بمكافحة الإرهاب أو أنه لا مكان لتسوية القضية الفلسطينية في الوقت الحالي وفي ظل المشكلات التي تعج بها المنطقة العربية، فعلينا أن نعلم أن إسرائيل لا تعرف سياسة الانتظار فهي تنفذ مخططاتها الاستيطانية والتوسعية بكل دقة وحرفية دون اكتراث بأي مواقف عربية أو دولية، ومن المهم أن أشير في النهاية إلى أن قدرتنا على الربط بين حل القضية الفلسطينية وبين الحد من مخاطر الإرهاب في المنطقة يمثل تحديًا هامًا ، وليس أمامنا إلا أن ننجح في صياغته وتسويقه وإعادة الاعتبار المطلوب والطبيعي للموقف العربي ككل ●

باحث ورئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

التحولات الدولية الإقليمية تدفع بتفعيل التوازنات العربية

التكامل العربي-الخليجي: ضرورة لتحقيق توازن القوى الإقليمي

شهدت العلاقات الخليجية -العربية تطورات مهمة منذ عام ٢٠١٣م، وحتى الآن، والتي لا تعد تطورات ظرفية أو آنية، صحيح أنها نتيجة عوامل داخلية وإقليمية ودولية إلا أن الاستجابة الخليجية- العربية لتلك العوامل تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك على وجود رؤية استراتيجية لدى الجانبين تتجاوز الزيارات البروتوكولية نحو "مأسسة تلك العلاقات" في ظل التحديات الأمنية غير المسبوقة التي تواجه الجانبين ابتداءً بازدياد دور الجماعات المسلحة دون الدول والتي لا تعترف بحدود الدول المتعارف عليها وفقًا لأيديولوجيتها العابرة للحدود ومرورًا بنمو ظاهرة الإرهاب الدولي مجددًا الذي لم يعد مرتبطًا ببقعة جغرافية ولا تنظيمات محددة يمكن السيطرة عليها وانتهاءً بانحسار دور القوى الدولية تجاه الأزمات الإقليمية وهو الأمر الذي عزز من أدوار دول الجوار التي تسعى لتوظيف حالة التأزيم المزمنة التي تشهدها بعض الدول العربية ضمن إعادة هيكلة منظومة الأمن الإقليمي، بما يعني في النهاية إقصاء أو تهميش المصالح الخليجية والعربية ضمن أي تصورات مستقبلية.

د أشرف محمد كشك

أولاً: جدلية العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي والمصري

كانت – ولاتزال- العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي والمصري مثار اهتمام في مراكز الدراسات الغربية خاصة، حيث يلاحظ أن تلك المراكز قد دأبت على أمرين، الأول: تناول قضية أمن الخليج العربي باعتبارها قضية منفصلة عن الأمن القومي العربي والمصري، والثاني: أنه في الوقت الذي أكدت فيه الدراسات الأكاديمية العربية على أن أمن الأقاليم يتعين أن يكون نابعًا منها ومحددًا لهويتها بما يعني ضرورة التصدي لكافة القوى التدخلية -سواءً أكانت إقليمية أو دولية- في شؤون الأقاليم وهو ما يعني تحديد ملامح الأمن الإقليمي، ومن أبرز أنصار هذا التوجه الدكتور حامد ربيع- رحمه الله- والذي وضع تعريفًا للأمن الإقليمي وهو "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلاله لتأسيس تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الداخلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث"، نجد أن الكتابات غير العربية ترى أن القوى الخارجية سواء المجاورة للأقاليم أو الدولية هي جزء من تفاعلات تلك الأقاليم بدعوى أن توافر قيم مشتركة يعد في حد ذاته شرطًا كافيًا لتأسيس النظم الأمنية الإقليمية بدلاً من العوامل الجغرافية.

العلاقات الخليجية-العربية تقود لاستراتيجية تتجاوز تبادل الزيارات إلى «مأسسة العلاقات» لمواجهة تحديات كل الأطراف

إلا أن الواقـع يجـايف الرؤى غير العربيـة، حيث لم تخل من تسييـس واضح سواء رغبة في إدماج أطـراف غير عربية ضمن منظومـة الأمـن الإقليمي أو التعامـل مع أمن الخليـج باعتباره قضيـة منفصلة عن محيطهـا العربي، والواقـع أن أمن الخليج العربـي يعد جزءًا لا يتجزأ من الأمـن القومي العربي والمصري وهـو الأمـر الـذي أكدته صـيرورة الأحـداث عبر حقـب زمنية مختلفـة ابتـداءً برفض مصـر لتهديـدات عبد الكـريم قاسم للكويت لسيادة الكويت عام ١٩٦١م، والدور المهم الذي اضطلعت بـه بعض دول مجلس التعاون في حرب أكتوبـر ١٩٧٣م، ومرورًا بموقـف مصر المبدئـي الرافض للغـزو العراقي لدولـة الكويت عـام ١٩٩٠م، والإصـرار على عودة الشرعية مـن خلال إسهام القـوات المسلحـة المصرية ضمن قـوات التحالف الـدولي لتحريـر الكويـت عـام ١٩٩١م، وانتهـاءً برفض مصـر القاطع للتهديـدات الإيرانية لأمن مملكـة البحريـن والتدخـل في شؤونهـا الداخلية وهـو ما أكده الخطاب الرسمـي المصري غير ذي مـرة، ومـن ذلك علـى سبيل المثـال لا الحصر ما أشار إليـه الرئيس المصري عبـد الفتاح السيسي بالقول» أن مصـر تؤكد وقفها الدائم مع البحرين ضـد أي محاولات للمساس بأمنها"، وتأكيده على أن أمن مصر الإقليمي يمر عبر الخليج العربي"، ومـن جانبها تـدرك دول مجلس التعـاون الدور المحـوري المهم الذي تضطلع به مصر وهو ما أشار إليه د. عبد اللطيف الزياني الأمـين العـام لمجلس التعـاون لـدول الخليج العربيـة بالقول" » أن مصـر هـي قلب الأمة العربيـة، وهي ركيـزة أساسية للأمن والاستقرار الإقليمي»

أمن الإقليم ينبع من داخله والتصدي للقوى الخارجية بأيدي أبنائه

ومـن ناحيـة ثانيـة، فـإن الارتبـاط الوثيق بين أمـن الخليج العربـي والأمن القومي العربـي والمصري أمـر تعكسه اعتبارات الواقع ليس أقلها مرور حـوالي ثلثا إنتاج نفط الخليج العربي من قناة السويس، والعمالة المصرية التي تعمل في دول مجلس التعاون وتمثـل تحويلاتهـا السنوية مصـدرًا مهمًـا من مصـادر الدخل القومـي لمصر، واعتبارات الضرورة وأهمها أن التدخل الأمريكي في الأزمات الإقليمية قد أضحى يرتبط بحسابات أمريكية دقيقة بما يتطلب حلولاً إقليمية لتلك الأزمات.

وينبغـي التأكيـد على أن الارتباط المصـيري بين مصر ودول مجلـس التعاون كان محل نقاش أكاديمـي إلى الحد الذي دفع د. مأمـون فنـدي للقول في مقـال منشور له عـام ٢٠٠٩م، للتساؤل: مصر دولـة خليجية؟ وهو المقـال الذي لقي سجـالاً وتفاعلاً من أكاديميـين آخرين وهما د. علي الديـن هلال، ود. عزمي خليفة، وكان مضمـون ذلـك النقاش هـو أن علاقة مصر بـدول مجلس التعاون تتخطـى البعد الجغرافي وصـولاً إلى البعد الاستراتيجي الذي يؤسس على وحدة الهدف والمصير.

ثانياً: أسباب ومظاهر وأهمية التقارب الخليجي-العربي:

لقد مثلت المخاطر التي رتبتها التحولات التي يشهدها العالم العربـي والنظام الإقليمـي عمومًا منذ عـام ٢٠١١م، وحتى الآن تهديـدات مباشرة مشتركة لكل من مصـر ودول مجلس التعاون والتي تتمثل في محاولات هـدم الدولة الوطنية الموحدة من خلال الجماعـات المسلحة دون الدول والتي تعد أدوات لأطراف إقليمية وربمـا دولية لتنفيذ أجندة محددة، ومن ثم وتأسيسًا على منظور باري بوذان للأمن الإقليمي "أنه إذا كان الأمن الإقليمي هو حاصل جمع الوحدات المكونة لـه، فإنه بقدر ما تكون قوة تلـك الوحدات بقدر ما تكون قوة ذلك الأمن» فقد أدركت كل من مصـر ودول مجلس التعاون حتمية ذلك التقارب بهدف حماية الوحدات المكونة لهذا الأمـن، من ناحية ثانية فـإن ضعف تلك الوحدات أدى إلى ضعف النظـام الإقليمي بأكمله مما أتاح المجال لـدول الجوار للتمـدد الإقليمي الأمر الذي فرض علـى كل مـن دول مجلس التعـاون ومصر ضرورة بل حتميـة تحقيق «توازن القوى الإقليمي» وهـو ما أشـار إليه الأمـين العـام الأسبق لجامعة الـدول العربية عمرو موسـى بالقول" إعادة التـوازن في المنطقة يحتـاج إلى دور مصـري سعـودي لإنهاء حالة الخلـل التي تعاني منها المنطقة" ،وبخاصة أن تلك الأطراف الإقليمية تسعى لإعادة هيكلة الأمن الإقليمي اعتمادًا على ما لديها من أدوات قوية صلبة وناعمـة، ومن ناحية ثالثة، فإن تغير سياسات الدول الكبرى تجاه الأزمات الإقليمية كان مـن شأنه المزيد من حالة عدم الاستقرار الإقليمي سـواء الانحسار الأمريكي عن أزمات المنطقة من خلال إدارة تلـك الأزمات بدلاً من حلها وترحيلها إلى الإدارة الأمريكية الجديـدة، أو بالتدخـل الروسي في تلـك الأزمات(سوريا) الأمر الذي لم يؤد فقط إلى إطالة أمدها وما رتبته من مآسٍ إنسانية بل تعزيز أدوار بعض القوى الإقليمية ومن ثم المزيد من تكريس حالة الخلل في توازن القوى الإقليمي.

وانطلاقًـا ممـا سبـق فقـد تمثلـت أهـم خطـوات التقارب الخليجـي- العربـي في مؤشريـن الأول: التوجـه الخليجي لدعم مصـر ابتـداءً بزيـارة العاهـل السعـودي الملك سلمـان بن عبد العزيـز لمصـر والتـي أسفرت عـن اتفاقيـات شراكـة مهمة بين الجانبين ومرورًا بزيـارة ولي عهد أبوظبي للقاهرة والتي تعهدت دولـة الإمارات خلالهـا بتقديم دعم مادي لمصـر وانتهاءً بزيارة ملـك البحريـن للقاهـرة والتـي مثلت دعمًـا هائلاً لمصـر وعلى

نحو خاص في قطاع السياحة، والثاني: تعزيز الفضاء الإقليمي لمجلس التعاون من خلال تطوير العلاقة مع المغرب العربي وهو ما عكسته القمة الخليجية- المغربية في الرياض (إبريل٢٠١٦م) والتي أكد خلالها العاهل المغربي محمد السادس على أن" الشراكة المغربية- الخليجية ليست وليدة مصالح ظرفية أو عابرة"، فضلاً عن تأسيس مجلس التنسيق السعودي الأردني، وقد يقول قائل أن تلك الزيارات "نمطية" إلا أن ذلك الأمر مردود عليه بالنظر إلى مستوى الزيارات وتوقيتها بل والأهم ما أسفرت عنه من آليات مؤسسية لها صفة الديمومة تمثل قنوات للحوار والتنسيق المستمر حيث لم يعد لدى الدول العربية رفاهية الانتظار لانعقاد آلية القمة العربية السنوية بالنظر إلى تسارع وتيرة الأحداث بشكل غير مسبوق، الجدير بالذكر أن تلك الخطوات تعد تطبيقًا لبرامج شراكة استراتيجية بين كل من دول مجلس التعاون والمغرب العربي من خلال برامج عمل خلال الفترة من٢٠١٣-٢٠١٨م،بالإضافة إلى التعاون الخليجي الأردني في العديد من المجالات ومنها المجالات الأمنية والدفاعية.

وقد تعددت آليات العمل الخليجي- العربي، فعلى الصعيد الدفاعي والأمني، يجيئ كل من المقترح المصري بإنشاء القوة العربية المشتركة والمقترح السعودي بإنشاء التحالف العسكري الإسلامي، وهما آليتان متكاملتان لمواجهة تهديدات الأمن القومي العربي وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تأكيد العاهل السعودي خلال زيارته لمصر بأن "هناك إرادة سياسية وسعي جاد لإنشاء القوة العربية المشتركة"، وتأييد ملك البحرين للمقترح ذاته بالقول" مساندة البحرين التامة لتشكيل قوة عسكرية عربية لدرء الأخطار التي تواجهنا جميعًا، التي تستدعي وحدة الصف دفاعًا عن مصالحنا العليا ومصيرنا الواحد وبما يضمن أمن واستقرار ورخاء أمتنا العربية»، ولاشك أن هذا المقترح سوف يعمل بالتوازي مع التحالف العسكري الإسلامي بما يعني أنه لا تعارض بين أسس الآليتين وإن اختلف نطاق عملهما، فالمهم هو الاتفاق على طبيعة المخاطر ثم التفكير في آلية أو آليات لمواجهتها ،وبالتالي الآليتان ترجمة لمبدأ مؤداه أن أمن ومصير الدول العربية كل لا يتجزأ، بالإضافة إلى مناورات «رعد الشمال» والتي استضافتها المملكة العربية السعودية على أراضيها لمدة أسبوعين وشارك فيها حوالي ٣٥٠ ألف جندي ينتمون إلى أكثر من ٢٠ دولة عربية وإسلامية، يمثلون عدة فروع عسكرية بما فيها سلاح المدفعية والدبابات والمشاة ومنظومات الدفاع الجوي والقوات البحرية، كما شاركت في المناورة ٢٠ ألف دبابة، و٢٥٤٠ طائرة حربية، و٤٦٠ طائرة مروحية، ومئات السفن، فضلاً عن المناورات الثنائية بين مصر ودول مجلس التعاون منها "تبوك ١-زايد١-الرابط الأساسي- مرجان١٥- حمد١" وهي مناورات جوية وبحرية استهدفت جميعها نقل وتبادل الخبرات التدريبية بين الجانبين والعمل في بيئات مختلفة والتدريب على كيفية مواجهة المخاطر المشتركة، تلك المناورات قد أعادت إحياء الدور المصري والعربي في معادلة أمن الخليج العربي منذ تجميد إعلان دمشق عام ١٩٩١م، كما أن تدريب القوات المسلحة المصرية والعربية على مسارح مختلفة للعمليات العسكرية يعد خطوة مهمة للتنسيق الدفاعي بين الجانبين، بالإضافة إلى أن المناورات في حد ذاتها تعد رسالة ردع مباشرة للأطراف الإقليمية التي سادت لديها قناعتان خاطئتان وهما انحسار دور مصر الإقليمي من ناحية وعدم وجود اتفاق عربي -خليجي على مصادر التهديد الخارجي من ناحية ثانية، وعلى الصعيد الاقتصادي: فقد أضحى التكامل الخليجي- العربي ضرورة لا ترفًا، ففي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط و ديمومة حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية فإن تنويع مصادر الدخل قد أصبح أمرًا حتميًا لدول مجلس التعاون ومن ذلك إعلان ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عن تأسيس صندوق سيادي بقيمة تريليوني دولار لحقبة ما بعد النفط وتأكيده على أن النفط لن يكون هو المصدر الوحيد للدخل للمملكة بعد عشرين عامًا من الآن ضمن خطة استراتيجية متكاملة وهي" السعودية الجديدة ٢٠٣٠" ويلتقي ذلك مع الخطط الاستراتيجية المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي في مقدمتها الاستثمارات الخليجية.

الارتباط بين أمن الخليج والأمن العربي تحكمه اعتبارات الواقع والمصالح

الجدير بالذكر أن مصر استضافت مؤتمرين أعلنت خلالهما بعض دول مجلس التعاون دعم الاقتصاد المصري ،الأول مؤتمر الاستثمار الخليجي الذي انعقد في القاهرة في ديسمبر٢٠١٣م، والثاني مؤتمر شرم الشيخ لدعم وتنمية الاقتصاد المصري في مارس ٢٠١٥م، وأعلنت خلاله بعض دول المجلس تقديم ١٢ مليار دولار لدعم الاقتصاد المصري، وعلى الصعيد السياسي، ربما تكون هناك اختلافات في الرؤى تجاه بعض الأزمات وآليات مواجهتها إلا أن ذلك لا يتعارض مع رؤية الجانبين لتهديدات الأمن الإقليمي وضرورة وجود آليات عربية للتصدي لها على المديين القريب والبعيد.

وواقع الأمر أن طبيعة التقارب الخليجي- العربي الراهن تعد أمرًا استراتيجيًا لمواجهة سياسات وأطماع دول الجوار الإقليمي وعلى نحو خاص إيران ففي أعقاب توقيع الاتفاق النووي ساد اعتقاد لدى إيران مؤداه بأن ذلك الاتفاق سيكون المظلة التي

يمكـن مـن خلالها تعزيز دورهـا الإقليمي من خـلال عدة آليات منهـا إنشاء ما يسمـى "بالجيوش الموازيـة" في دول الجوار وهو مـا أشار إليه قائد الحرس الثـوري الإيراني الجنرال محمد علي جعفري بالقول" لدينا ٢٠٠ ألف مقاتل في سوريا والعراق واليمن وأفغانستـان وباكستـان" وذلـك بالمخالفـة للقـرار الأممي رقم ٢٢١٦ بشـأن اليمـن والذي يلـزم كافة الدول بعـدم تقديم العون للإرهابيـين ومدهم بالمـال والسـلاح، فضلاً عن تأكيـد مسؤول في الحرس الثـوري الإيـراني –وللمـرة الأولى- أن إيران فقدت ١٢٠٠ فـردًا من الحرس الثوري خلال السنوات الأربع الأخيرة في سوريا، بالإضافة إلى حرص إيران على إظهار تفوقها في القدرات التسليحيـة التقليديـة ومن ذلك إطـلاق العديد مـن الصواريخ قصـيرة وطويلة المـدى في مخالفة صريحة للقـرار الأممي٢٢٣١ بشـأن الاتفـاق النـووي والذي دعـا إيـران إلى الامتنـاع عن أي نشـاط يرتبـط بالصواريـخ الباليستيـة التي لديهـا القدرة على حمـل الأسلحة النووية وذلك لمـدة ٨ سنوات، بما في ذلك عمليات تجربتهـا وإطلاقها، الجدير بالذكر أن قضيـة تطوير الصواريخ الباليستيـة تحظى بإجماع بين مؤسسـات الحكم الإيرانية ابتداءً بإعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني وكبار الضباط الإيرانيين اعتزامهـم زيادة قـدرات الصواريخ الباليستيـة لأغراض الردع ومـرورًا بإقـرار مجلس الشـورى الإيراني الذي انتهـت ولايته في مايـو٢٠١٦م، قانونًـا جديـدًا لزيـادة قـدرة إيـران الباليستية، وانتهـاءً بتصريـح المرشد الأعلـى للثورة الإيرانيـة في ٣٠ مارس ٢٠١٦م» إن أعـداء الثورة الإسلامية يستخدمون الحوار والتجارة والتهديـدات العسكريـة وكل الوسائـل الأخـرى مـن أجل ضرب مصالحنا لذا يجب علينا أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا في كل هـذه المجـالات، إن أولئـك الذين يؤكـدون أن المستقبل في المفاوضـات وليس في الصواريخ إنما هـم جهلة أو خونة». وتعكس تلـك السياسات نتيجة مفادهـا أن الصراع الإيراني بين مفهومي الثورة والدولة لا يزال سمة للسياسة الخارجية الإيرانية وينعكس بشكل مباشـر على أمن دول الجوار مما يتطلـب حتمية التنسيق بين الدول التي تمثل دعائم أساسية للأمن الإقليمي.

ثالثـاً: مزايـا التقـارب الخليجي-العربـي والتحديـات التي تواجهه:

برأيي أن ذلك التقارب من شأنه تحقيق ثلاث مزايا:

الأولى: أنه يعد بداية مهمة لإنهاء الأزمات الإقليمية بدلاً من إدارتهـا على غرار استراتيجيات الدول الكبرى» الولايات المتحدة وروسيا» التي عملت على توظيف تلك الأزمات وإدارتها بما يحقق مصالحها دون الأخذ بالاعتبار مصالح الدول الخليجية والعربية وتقدم الأزمة السورية نموذجًا واضحًا على ذلك.

والثانيـة: مـن شأن هـذا التقـارب إعـادة الاعتبـار للأمن الإقليمـي عمومًـا وفي بؤرته الأمن القومي العربـي وذلك تطبيقًا لمبـدأ مهم وهـو أن الأمن الإقليمي يعـد وليدًا لبيئتـه الإقليمية، بمعنى آخر أنه في ظل حالة الخلل في موازين القوى الدولية والتي

تنعكس بطبيعة الحال على المنظمات الأممية، والتي لم يعد لها فاعلية كبيرة سوى من خلال إصدار قرارات بها من الغموض والتعقيد ما يفوق تعقيد الأزمات الإقليمية ذاتها، فإن وجود تنسيق عربي لحل الأزمات يعتبر أمرًا مهمًا ليس فقط للحيلولة دون "تدويل تلك الأزمات" بل أن هناك بعض الأزمات لم يكن التدخل الدولي حلاً ناجزًا لها ومنها تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى أهمية تحديد ملامح المشروع العربي في خضم صراع الأدوار الإقليمية "إيران- تركيا- إسرائيل".

والثالثة: انعكاس ذلك التقارب على العمل الجماعي العربي المشترك والذي تعبر عنه جامعة الدول العربية، حيث أن الجامعة ككيان تنظيمي ليس لديها حلولاً سحرية للأزمات لكونها حاصل جمع إرادات الدول الأعضاء، وبالتالي في ظل حالة التقارب الخليجي العربي فإن ذلك من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على عمل مؤسسات الجامعة في كافة مؤسساتها باعتبار أن الجامعة ستظل المظلة العربية التي يمكن من خلالها للدول العربية التي لديها الرغبة والقدرة أن تعمل ضمن منظومة عربية متكاملة.

ومع التسليم بأهمية تلك المزايا فإن مدى نجاح ذلك التقارب في تحقيق أهدافه يظل مرتهنًا بالتغلب على التحديات التي تواجهه وذلك انطلاقًا من أن الدول الخليجية والعربية لا تعمل في فراغ وإنما ضمن بيئة إقليمية ودولية بقدر ما تتيح من فرص للتقارب فإنها تفرض قيودًا في الوقت ذاته، ومن ثم تتمثل أهم التحديات التي تواجه ذلك التكامل فيما يلي:

التحدي الأول: التداخل بين المسارات المختلفة، حيث أن الأمن الإقليمي عمومًا يرتبط بأكثر من شبكة أمنية وبالتالي فإن تطور العلاقات الخليجية-المصرية، لا يعني بالضرورة الحد من الدور الأمريكي تجاه قضايا الأمن الإقليمي حيث لاتزال لدى الولايات المتحدة علاقات استراتيجية مع كل من دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى، إلا أن التقارب الخليجي-العربي يعد تطورًا مهمًا لجهة أخذ المصالح الخليجية والعربية بعين الاعتبار ضمن السياسات الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية أخذًا في الاعتبار دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما «المملكة العربية إلى تقاسم الشرق الأوسط مع إيران من ناحية»، ووجود بعض التوجهات لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية لإلغاء الاتفاق النووي مع إيران حال الفوز في تلك الانتخابات من ناحية ثانية، بالإضافة إلى محاولات روسيا الولوج مجددًا ضمن منظومة الأمن الإقليمي ومن ثم فإن وجود أجندة خليجية عربية موحدة من شأنه تعزيز الوضع التفاوضي تجاه روسيا.

أما التحدي الثاني: فهو أن المشكلة لا تكمن في التحديات الأمنية التي تواجه الدول الخليجية والعربية وفي مقدمتها الإرهاب – على الرغم من كونه التحدي الرئيسي -وإنما في ضعف الوحدات المكونة لمنظومة الأمن الإقليمي ككل في ظل ما تشهده كل من» سوريا – العراق – اليمن « من أزمات مزمنة ربما تستغرق عدة سنوات مما يحد ليس فقط من المردود المتوقع من التقارب الخليجي-العربي وإنما من مدى فاعلية النظام الإقليمي العربي ككل.

بينما يتمثل التحدي الثالث: في أنه مع أهمية ذلك التقارب في ظل الدور الجديد لإيران في المنطقة في أعقاب الاتفاق النووي وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي من ناحية ووجود قضايا تلتقي عندها المسارات كافة ومنها قضية الإرهاب، فإنه من المهم الحديث عن مسألة الأولويات ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ربما أن الخطر الإيراني لا يمثل تهديدًا مباشرًا لمصر أو بعض الدول العربية كما هو عليه الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون، كما أن التطور ضمن مسار العلاقات الخليجية-المصرية والعربية لا يعني بالضرورة تهميش المسارات الأخرى وخاصة علاقات دول مجلس التعاون مع الدول الآسيوية الفاعلة ومنها الهند والصين.

توازن المنطقة يحتاج دور مصري ـ سعودي لإنهاء الخلل وصد الأطراف الخارجية

ومع التسليم بما سبق تبقى الحاجة لعدة آليات من أجل تطوير حالة التقارب الراهنة من خلال دور النخب الأكاديمية والفكرية والإعلامية لترسيخ الوعي بأهمية ذلك التقارب، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام بالتكامل الاقتصادي وهو الأساس الذي نهضت عليه كافة التجارب التكاملية بشكل تدريجي، فضلاً عن إمكانية التفكير في تأسيس حوار استراتيجي مصري خليجي بشكل سنوي لبحث التحديات المشتركة التي تواجه الجانبين وآليات مواجهتها في ظل تطور مصادر التهديد وذلك على غرار حوار المنامة الأمني السنوي، أو مؤتمر الأمن الآسيوي وغيرها من الآليات ذات الطابع المؤسسي والتي لا يرتبط انعقادها بالضرورة حتى بطبيعة العلاقات بين أطرافها ومنها مجلس الناتو- روسيا، بالإضافة إلى أهمية أن تنعكس حالة التقارب الخليجي – العربي على تفعيل الآليات المقترحة للتعامل مع التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية. ●

مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

إيـران تفشل في اختراق العلاقات الجزائرية-السعودية

بعـد أن أعـاد الرئيـس الجزائري عبـد العزيز بوتفليقة العلاقـات الجزائرية الإيرانية إلى سابـق عهدها بعد توليه الحكـم عـام ١٩٩٩ م، كان علينـا انتظـار مـرور عشـر سنوات لعقد الـدورة الأولى للجنـة المشتركة العليـا الجزائرية. الإيرانية في طهران عام ٢٠١٠م، والتي لم تحدث الأثر الملموس الذي يمكن أن يرضي تطلعات الطرفين نحو ترقية علاقات التعاون الثنائي خاصة في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والأشغال الكبرى حيث لم يتجاوز حجم التبـادلات الثنائيـة ٥٠ مليـون دولار عـام ٢٠١١ م، ثم توالـت الظروف الدولية بين العوامـل الإيجابية في شكل وفرة ماليـة كبـيرة من عوائـد تصدير النفط والغـاز بالنسبة للجزائـر، والسلبية بالنسبة لإيران بعدمـا فرض المجتمع الدولي مستوى من العقوبات الاقتصادية الدولية عليها بسبب نشاطها النووي،

صبحه بغوره

انعقـدت في ديسمـبر٢٠١٥م الـدورة الثانيـة للجنـة العليـا المشتركـة بالجزائـر ولكـن في ظـروف اقتصادية سيئـة للبلدين حيث تأثر الاقتصاد الجزائري كثيرا بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وأعلنت الحكومة حالة التقشف، كما أثرت العقوبات الاقتصادية على البنوك الإيرانية فتراجع حجم مبادلات التجارة الثنائية إلى ٧,٥ مليون دولار عام ٢٠١٤ م، وأصبح عدد الشركات الإيرانيـة في الجزائـر ضئيلا جـدا كما لا يوجد تبـادل تجاري أو مشاريـع اقتصاديـة مشتركة، ثـم اعترف السفـير الإيراني لدى الجزائـر رضا عامـري بوجود عقبـات وعراقيـل بيروقراطية في الإدارة الجزائريـة يتوجـب رفعهـا ثم اقترح وزيـر الطرق وتهيئة المـدن الإيـراني عباس أخونـدي بضـرورة تعيين مستـوى تنموي وتحديـد الأرقام التـي يجب تحقيقها خلال عـام ٢٠١٦ م، ووضع آليـة لمتابعة كل ما يتم الاتفاق عليه في مجال التعاون الثنائي وكان مفهومـا أن لدى إيران تلهـف على ضمان وجودهـا كطرف فاعل ومؤثـر بالجزائـر في أسرع وقـت ممكن ويتضـح ذلك من خلال توقيعهـا على عـدد من الاتفاقيات للتعـاون والشراكة في مجالات تهيئـة المـدن والصناعات الكيماويـة والسكك الحديديـة وهو ما تم بنـاء على آمالها العريضة وهي علـى مقربة من رفع العقوبات الدوليـة عنهـا بداية من عـام ٢٠١٦ م، أن يتوفر لهـا من العوائد الماليـة ما يمكنها من رفع إمكانياتها لتجاوز أسباب ضعف تعاونها الاقتصـادي مع الجزائر، ولرفع كفاءة مؤسساتها لإبرام اتفاقات شراكـة بـين مؤسسـات البلديـن في مجـال تحويـل التكنولوجيـا والمعرفـة في القطاعـات الصناعية وذلك في إطار مـا توصل إليه منتـدى رجال الأعمال الجزائري الإيراني الـذي انعقد بالجزائر في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م، ولكن في قرار مفاجئ للحكومة الجزائرية بدا غير منسجم مع الأوضاع الداخلية الحرجة والظروف الدولية الصعبـة تم الإعلان عن حظـر منح الشـركات الأجنبية صفقات مشاريـع البنية التحتية والبناء.. واتخاذ جملة إجراءات تحفيزية لتعزيـز نشاط الشـركات الجزائرية القائمـة، وبعضها تشجيعية لكـبرى المؤسسـات لولـوج عـوالم التكنولوجيـا المتطـورة والعلوم والمعرفـة، وأخرى تسهيلية لإنشاء المزيـد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة وكلها مغلفـة بحزمة من الإغـراءات كتخفيف الأعباء الضريبيـة والالتزامات الاجتماعية بهـدف تكريس مبدأ الاعتماد أولا علـى القدرات الذاتية والإمكانيات المحلية وتفضيل المؤسسات الوطنيـة حتـى ولو كانت متواضعـة في الخبرة العمليـة والقدرات الفنية، وهو ما وضع أكثر من علامة استفهام أمام:

أولا، مـدى قـدرة الجهـاز الإنتاجـي الجزائري علـى الوفاء بالاحتياجات الأساسية ومدى كفاية الموارد المالية الممكن حشدها في ظل بداية تسجيـل العجز في الميزان التجاري وثانيا، ما مصير مشاريـع الشراكـة الأجنبيـة المتفـق مبدئيـا عليها ومـا مستقبل اتفاقيـات التعاون التي أبرمتهـا الحكومة ومنها ما هو مع الطرف الإيراني المتحمس لها.

عندما قام إسحاق جهانقـيري نائب الرئيس الإيراني بزيارة للجزائـر دامـت مـن ١٦ ـ ١٧ / ١٢ /٢٠١٥ م، سارعـت الآراء الجزائرية إلى إضفاء الطابع الاستثنائي عليها بالنظر إلى تأثيرات انهيار أسعار البترول في السوق العالمية على الوضع الاقتصادي في البلدين العضوين بمنظمة "أوبك" وكان أمل المراقبين في البلدين أن تتجه جهود البلدين إلى توحيد موقفهما لوقف التدهور المستمر للأسعـار، خاصة بعدما رفضـت المملكة العربيـة السعودية دعوة الجزائـر لخفض الإنتاج من النفـط ولم تتجاوب أيضا مع دعوتها

لعقد اجتماع طارئ لمنظمة "أوبك" ولكن تصادف أن اصطدم هذا الأمل الجزائري مع قرار إيران رفع صادراتها من النفط إلى أعلى مستوى لتبلغ ١,٢٦ مليون برميل يوميا بداية من مطلع عام ٢٠١٦ م، وهو ما يناقض جهود الجزائر ودعوتها لخفض الإنتاج بل ويثير المزيد من تخوفها من حدوث تخمة عالمية في المعروض من النفط ستؤثر بالسلب أكثر على أسعاره وبالتالي على عوائد الجزائر من تصديره الذي تعتمد عليها بنسبة ٩٧٪ وعليه أصبحت الجزائر في ظل قصور هيكلها الإنتاجي وضعفه وعدم قدرتها على تنويع اقتصادها في حالة انتظار موعدها مع المعجزة ، هذا بالرغم من توالي زيارات المسؤولين الإيرانيين للجزائر خلال عام ٢٠١٥ م، بما يشبه الإنزال الإيراني فيها بدأ منذ حضور الوزير الأول الإيراني قمة الغاز التي انعقدت بولاية "هران" (غرب الجزائر) في أبريل ٢٠١٤والتي مهدت لزيارة وزير الطاقة الإيراني جيت جيان في ٢٠١٥/٦/٢٩م، لتسليم رسالة من الرئيس روحاني للرئيس بوتفليقة تتعلق بالقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، ثم زيارة وزير الخارجية محمد جواد ظريف (٢٠١٥/٩/١-٨/٣١م) لبحث جهود استعادة الاستقرار في سوريا واليمن ، تبعها زيارة الوزير الأول عبد المالك سلال لحضور قمة منتدى الدول المصدرة للغاز في ٢٠١٥/١١/٢٣ م، بطهران، ولا يبدو أن كل هذه اللقاءات قد أدت إلى تشكيل تصور محدد الملامح لتحرك مشترك يضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للبلدين في مجال الطاقة على الأقل .

يضع المراقبون السياسيون التقرب الإيراني من الجزائر في إطار محاولة استمالة القيادة الجزائرية لتشكيل تكتل مواز للتحالف العسكري الإسلامي الذي أعلنته المملكة العربية السعودية مستغلة اتهامات جزائرية للسعودية في التسبب بانخفاض أسعار النفط وغيابها عن الدول المشاركة في التحالف العسكري الإسلامي، وموقفها من قبل غير المؤيد لعملية "عاصفة الحزم" في اليمن، ثم تأثر الجزائر من تقارب دول الخليج العربي من المغرب في قضية الصحراء الغربية، بينما في مقابل هذا تشارك الجزائر المواقف الإيرانية من الصراع في سوريا.

ومن جهة الجزائر، إذا كان استشعارها خطورة الأزمة المحيطة بها وقناعتها المتأخرة بضرورة الاتجاه نحو تنويع نشاطها الاقتصادي تدفعها لمراجعة نهجها السياسي الخاطئ للخروج من حالة التبعية المطلقة للبترول فلن يكون ذلك كافيا أو سهلا لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل سريعا خاصة وأنه لم يتحقق في فترة الوفرة المالية، ولكنه لن يكون سببا يدفعها للتخلي عن سياستها الرافضة للمشاركة في أي تحالفات أو يجعلها تتغاضى عن محاولات قوى موالية لإيران العمل على تمدد المذهب الشيعي في البلاد، ومع ذلك ستسعى إلى عدم تصعيد الخلافات أو حتى الإعلان عنها أو حتى الإشارة إليها رسميا بإبقاء الوضع في حالة " أزمة صامتة" وذلك من أجل إحداث التوازن في علاقاتها مع السعودية وإيران كما أنها على خلاف ما ذهب إليه بعض المراقبين غير مؤهلة حاليا لقيادة وساطة بينهما تكون إيران طلبتها لأن التوتر بين الجزائر والسعودية لا يقتصر على الخلاف حول مسألة التحالف العسكري ضد الحوثيين في اليمن أو ضد تنظيم " داعش" كون هذا التحالف قد يمتد للتدخل في ليبيا لاحقا ثم تونس فيضع مناطقها الحدودية مع البلدين في حالة تهديد خطير ولكنه ، وتأثير السعودية الكبير على القرار داخل " أوبك" ثم الموقف السعودي المقارب للموقف المغربي في قضية الصحراء الغربية، كما أن الجزائر تنظر ببالغ القلق للتدخل السياسي- العسكري الإيراني المباشر في سوريا والعراق واليمن وسط تنبيهات عربية بخطورة المد الشيعي الصفوي الفارسي في أطراف الوطن العربي، خاصة بعدما وشح حسن نصر الله زعيم " حزب الله" خريطة فلسطين بألوان العلم الإيراني .

الواقع الآن، أننا أمام مرحلة انتقالية مرتبكة لترتيبات الوضع في الشرق الأوسط تلقي بعد اليقين ، السعودية تدرك استبعاد حدوث مواجهة مسلحة مع إيران، والجزائر لا تتفق مع السعودية سياسيا وأمنيا واقتصاديا ولا تستطيع مناهضتها ، وإيران فشلت في استقطاب الجزائر سياسيا ، وما بقي هو أن الجزائر تدرك قيمة التجربة الاقتصادية الإيرانية وتريد استيراد الخبرة الإيرانية لتنمية قدراتها الصناعية التي تقول الأنباء أن البداية ستكون بتصنيع السيارات الإيرانية من نوع " سايبا " و"تيبا" في آفاق ٢٠١٧ بالجزائر من خلال استثمار مشترك يقدر بـ٢٠ مليون دولار وقد يمتد ذلك التقارب إلى تشكيل محور تنسيق محدود التأثير جزائري / إيراني / فنزويلي في مجال النفط ، بينما تراهن إيران على تحالفها مع الجزائر في تقوية جبهة تريدها موحدة لمواجهة النفوذ المتزايد للسعودية عربيا وإقليميا و يبدو حسب معطيات الأوضاع الراهنة أنه سيكون تحالفا على استحياء ومقصورا على المستوى الاقتصادي والعلمي ولن يكون له ذلك التأثير الفعال على توجهات السياسة السعودية أو على حجم نفوذها الإقليمي.. فالاتصالات الإيرانية الجزائرية لا تعدو أن تكون من قبيل المناكفة الإيرانية للسعودية كما أنها رسالة تبعث بها الجزائر أيضا للسعودية بسبب سياستها البترولية، ولذلك لن يجد أحدهما في الآخر السند الكافي له برغم وحدة هدفهما الخارجي ، وستبقى الجزائر طالما بقي الأمر على هذا الحال سرابا لإيران تلهث وراءه دون جدوى ●

×كاتبة وصحفية جزائرية

مرحلة بداية سقوط الإمبراطورية الأمريكية

مبدأ أوباما وأفول النجم الأمريكي في الشرق الأوسط

عندما نشر المؤرخ الأمريكي وأستاذ التاريخ بجامعة ييل، بول كنيدي كتابه « صعود وسقوط الدول العظمى » عام ١٩٨٧م، أصيبت النخبة السياسية الأمريكية بالذهول، وأثار الكتاب ضجة كبرى في الولايات المتحدة لأنه تنبأ بسقوط الامبراطورية الأمريكية كغيرها من الامبراطوريات السابقة، واضمحلال قوتها تدريجيًا لأسباب داخلية بنيوية وأخرى خارجية كصعود قوى عظمى تنافس الولايات المتحدة مثل الصين. جاء صدور الكتاب في قمة النشوة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عند انتصاره على الاتحاد السوفيتي في المستنقع الأفغاني عندما كانت الولايات المتحدة تدعم "المجاهدين" حسب قول ريغان ضد امبراطورية الشر، التي انهارت بعد ثلاثة أعوام من صدور الكتاب، وكان سقوط الاتحاد السوفيتي مفاجأة حتى للدوائر الأمريكية ومنها الاستخبارات الأمريكية (CIA). ولكن الانهيار الأمريكي يبقى ظاهرًا وهي تنسحب تدريجيًا من مناطق نفوذها في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ؟

د. أحمد سليم البرصان

تراجع الامبراطوريات بين الربح والخسارة

ربط بول كنيدي بين انسحاب الامبراطوريات وما تحققه من فائدة مادية، وعندما تشعر بأن تكلفة توسعها وامتدادها إقليميًا أكثر من فوائدها، فأنها تنسحب وتتراجع، وكانت الامبراطورية البريطانية، الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وكانت تعتبر الهند درة التاج البريطاني، ولكنها عندما شعرت مع حركات التحرر الوطني التكلفة تفوق الربح انسحبت من مستعمراتها، وانسحبت بريطانيا من منطقة الخليج العربي ١٩٧١م، عندما شعرت حكومة العمال البريطانية بأن تكلفة بقائها في المنطقة أكثر من فوائدها، فالامبراطوريات والدول تتصرف في علاقاتها الخارجية وفق مبدأ الربح والخسارة ! لقد انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام بعد شعورها بالهزيمة السياسية والخسارة والتكلفة الاقتصادية، وانتفاضة طلاب الجامعات الأمريكية ضد الحرب في فيتنام؟!

الأزمة الاقتصادية وتكلفة التورط في أفغانستان والعراق

كانت أحلام إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن، إدارة المحافظين الجدد كما توصف أو بأنها إدارة بترولية كما يحلو لبعض المعلقين وصفها، الهيمنة على بترول بحر قزوين والعراق، وقد تفاوضت الشركات الأمريكية مع حكومة طالبان بمد أنبوب بترول من بحر قزوين عبورًا بأفغانستان حتى سواحل باكستان، وعندما فشلت المفاوضات، كانت واشنطن قد أعدت لإسقاط طالبان، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عرضًا وعجلت من إسقاطها. أما في العراق فإن المحافظين الجدد فكروا إسقاط النظام العراقي واتخذوا ذريعة من المفاعل النووي وأحيانًا نشر الديمقراطية وتمهيدًا للغزو والهيمنة على البترول وتمويل تكلفة الحرب من البترول العراقي، ولكن المفاجأة أحبطت المخطط والمخططين. فتصوروا تضليلاً أن الشعب العراقي سيستقبلهم بالورود، بل ذهب ريتشارد بيرل « كما يوصف في واشنطن بأمير الظلام « إلى أنه يمكن احتلال العراق بأربعين ألفا من الجنود؟ وكان بيرل مساعدًا لوزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس ريغان وقد استقال من منصبه بعد فضيحة التجسس لجوناثان بولارد لإسرائيل ١٩٨٥م، وهو يهودي أمريكي، ودارت الشبهات حول بيرل لأنه من اليهود الصهاينة ومن أشد المتحمسين لإسرائيل.

لقد فشلت الولايات المتحدة في أفغانستان، فطالبان عادت تهدد الحكومة الأفغانية التي تديرها واشنطن، فرغم أكثر من عقد من الوجود العسكري في أفغانستان كانت مستنقعا للولايات المتحدة، وأخيرًا أجبرت واشنطن وجلست تتفاوض مع حركة طالبان التي أصبحت تسيطر على مناطق عدة في أفغانستان وتهدد بسقوط حكومة كابول.

أما في العراق، فلم تسيطر واشنطن على البترول ولا حققت

الديمقراطية، فكانت المقاومة العراقية أسرع مما تخيلت إدارة بوش الابن، وأسرع من المقاومة الفيتنامية، ونصبت حكومة طائفية، فلا ديمقراطية تحققت ولا استقرار سياسي بل أدى الاحتلال إلى مقاومة عراقية شرسة كبدت الولايات المتحدة الخسائر الباهظة، وكانت حملة الرئيس أوباما الانتخابية الخروج من المستنقع الأفغاني والعراقي للتكلفة الاقتصادية والسياسية في ظل أزمات اقتصادية أمريكية متفاقمة في البلاد. وقد كتب ريتشارد هاس الذي تقلد عدة مناصب في الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأن التورط الأمريكي في البلدين كان كارثة للولايات المتحدة أدت إلى مشاركة أكثر من مليونين من الجنود الأمريكيين في داخل الولايات المتحدة وخارجها ومقتل ٦٠٠٠ أمريكي وجرح ٤٠٠٠٠ أمريكي وكلفت الولايات المتحدة ١,٥ تريليون دولار (١). إضافة إلى الوقت الذي أمضاه صانعو القرار الأمريكي في إدارة الحربين، مما جعل أغلب الشعب الأمريكي لا يرغب في التورط مرة أخرى في الشرق الأوسط، وقد أسهم هذا التورط في فوز أوباما بالرئاسة الأمريكية بوعوده بإخراج الولايات المتحدة من هذه المستنقعات التي ورطتها إدارة جورج بوش الابن. ويستذكر أوباما ورطة حرب فيتنام وما أدى إلى هزيمة سياسية للولايات المتحدة فيها.

أوباما ومحور آسيا -المحيط الهادي

عندما يردد الرئيس الأمريكي أن مصالح الولايات المتحدة تتركز أساسًا في المحور الآسيوي-المحيط الهادي حيث ثلثي التجارة الأمريكية في هذه المنطقة، فهي ليست جديدة، ففي بداية الثمانينات من القرن الماضي طرح مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر، زبجنيو بريجنسكي هذه الفكرة منبهًا القيادة الأمريكية إلى أن مستقبل المصالح الأمريكية في شرق آسيا، ولذلك إنه حتى في عهد إدارة بوش الابن تبنى نفس الفكرة، وبنى سياسة التحالف الديمقراطي في مواجهة الصين، عندما طرحت فكرة التقارب بين دول ديمقراطية في شرق وجنوب آسيا، يشمل الهند واستراليا واليابان والولايات المتحدة . ورغم أن الهند مترددة في هذا التعاون خوفًا من إثارة الصين، إلا أن المصالح الاقتصادية تدفع دول شرق آسيا للتعاون ومشاركة مجموعة آسيان مع الصين وكلها تقريبًا تقع ضمن إطار منتدى المحيط الآسيوي للتعاون الاقتصادي APEC تشترك فيها دول مثل الصين بحجمها الاقتصادي وروسيا الاتحادية. وقد نبذت هذه الدول الـ ٢١ خلافاتها الأيديولوجية في سبيل تحقيق المصالح الاقتصادية في سبيل رفاهية شعوبها.

أوباما مشاكل الشرق الأوسط معقدة وحلولها صعبة

قال مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر في مقابلة له مع صحيفة الوتاشنطن بوست في ١١ مايو الماضي، إنه لا يمكن إصلاح الأمور في الشرق الأوسط من جانب واحد، خاصة وأن الولايات المتحدة تلحق الضرر بمصالحها في مناطق أخرى في محاولتها إصلاح المنطقة. وكان أوباما قد صرح في مقابلة مع مجلة THE ATLANTIC في أبريل الماضي أن مشكلات الشرق الأوسط تحتاج أجيال لحلها. ويلتقي كلابر مع أوباما في تعقد مشكلات الشرق الأوسط، ويظهر أن هناك شبه إجماع في الإدارة الأمريكية أن انزلاق المنطقة في الصراعات العرقية والطائفية وتعدد التنظيمات المتصارعة تريد واشنطن أن تبتعد عن التورط فيها، خاصة مع تقلص مصالحها الحيوية فيها فالبترول لم يعد الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة كما كان خلال القرن الماضي مع توفر البترول فيها ويمكن استيراده من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومع اختفاء الاتحاد السوفيتي وجدت واشنطن مصالحها في آسيا بعيدًا عن مشكلات الشرق الأوسط بعد انهيار بعض الدول و دول فاشلة أخرى وحروب أهلية في أخرى.

عدم التدخل العسكري الأمريكي المباشر والشركاء والتكاليف

إن محور مبدأ أوباما عدم التدخل العسكري المباشر بقوات برية في الشرق الأوسط، كما حدث في أفغانستان والعراق، وقد أسهم هذا التورط في فوز أوباما بالرئاسة الأمريكية بوعوده بإخراج الولايات المتحدة من هذه المستنقعات التي ورطتها إدارة جورج بوش الابن. ويستذكر أوباما ورطة حرب فيتنام وما أدى إلى هزيمة سياسية للولايات المتحدة فيها.

ويؤكد أوباما على ضرورة مشاركة الحلفاء مع الولايات المتحدة في التكاليف أو في حالة التدخل، لن تكون واشنطن منفردة كما كانت، وهذا ما أكده أوباما في الحالة السورية أن الولايات المتحدة رغم انتقادها وتهديدها للرئيس السوري كانت تتشاور مع حلفائها الأوروبيين سواء في تكلفة الحرب أو المشاركة في الحرب فعليًا، ففي صيف ٢٠١٢م، حذر الرئيس الأمريكي الرئيس السوري من استعمال السلاح الكيماوي ضد المعارضة السورية واعتبر استعماله خطًا احمر حتى أن تصريح الرئيس أثار قلق جوزيف بايدن لأنه قد يضع الولايات المتحدة في موقف حرج في حالة استعمال الرئيس السوري للأسلحة الكيماوية وهذا ما حدث في أغسطس ٢٠١٣م، عندما قتل أكثر من ١٠٠٠ شخص في غوطة دمشق، وأصبحت مصداقية واشنطن موضع استفهام للتدخل العسكري، ورغم دفع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون لأوباما لضرب النظام السوري والتدخل العسكري، وكانت الأنظار متجهة لواشنطن لأن الأسد تجاوز الخط الأحمر الذي رسمه أوباما، إلا أن أوباما ورغم غضب حلفائه وضغط المعارضة الجمهورية وحتى من الحزب الديمقراطي رفض التدخل العسكري أو توجيه ضربة صاروخية لنظام الأسد مبررًا أن حلفاءه البريطانيين والألمان والفرنسيين ليسوا مستعدين

للتدخل، ففي ٢٩ أغسطس ٢٠١٣م،رفض مجلس العموم البريطاني التدخل كما أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل رفضت التدخل، بل عندما يتذكر أوباما رفضه بقراره في ٣١ أغسطس ٢٠١٣م، بعدم ضرب النظام السوري، فإنه يقول « أنني فخور بهذا القرار» بل يذهب أن تحريضه على التدخل ما هي إلا مصيدة له من الحلفاء والخصوم السياسيين ؟ وأنه عن طريق الروس استطاع أن يخرج السلاح الكيماوي من يد النظام السوري.

القيادة من الخلف والحرب بالبديل

إن الولايات المتحدة حسب مبدأ أوباما تريد إدارة المنطقة والتدخل من الخلف ، ففي ليبيا كانت أوروبا هي المتورطة عسكريًا وكانت الولايات المتحدة تعمل من وراء الستار ، والعودة لمبدأ نيكسون (الحرب بالوكالة)، وفي الحرب على الإرهاب والقضاء على داعش تريد الولايات المتحدة أن تبقى في الخلف وتقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والخبراء والتدريب ولكن ليست مستعدة للتدخل المباشر، فهي دعمت قوات حماية الشعب التركي والحزب الاتحادي الديمقراطي الكردي السوري وحتى حزب العمال الكردستاني التركي في مواجهة النظام السوري وداعش، كما دربت عناصر من المعارضة السورية مثل الجيش السوري الحر ودعمت الحشد الشعبي الشيعي في العراق رغم انتقادها لممارسته، وعملت على حشد القبائل السنية إلى جانب الأكراد، وأرسلت خبراء لتدريب الجيش العراقي، ولكن ليس تدخلًا مباشرًا من قواتها، وساعدت الدول الإقليمية بتدريب قواتها وإرسال الخبراء على أمل تشكيل قوة سنية إقليمية لحرب داعش وحسب رأي الرئيس الأمريكي أن مشكلة داعش إقليمية وتهدد دول الإقليم «وليست تهديد وجودي للولايات المتحدة»، بل إن التغيير المناخي أكثر خطر وجودي كامن للولايات المتحدة من الدولة الإسلامية (داعش)، خاصة إن مستشاريه من الاستخبارات الأمريكية أخبروه أن أهمية داعش هامشية بالنسبة للولايات المتحدة، حتى أن مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية كلابر اعترف في مقابلته المشار إليها وأعاد ما ذكره في سبتمبر من عام ٢٠١٤م، من أن الولايات المتحدة قد «أساءت تقييم» تنظيم داعش، وقال إنه لن يرتكب هذا الخطأ الآن. بل ذهب أبعد من ذلك بقوله إنه لن يتم استعادة معقل التنظيم الرئيسي بالموصل بالعراق هذا العام، وأن الولايات المتحدة تواجه صراعًا طويل الأمد سيمتد لـ«عقود».

منع انتشار الأسلحة النووية والتعاون الإقليمي

إن أحد أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منع انتشار الأسلحة النووية ولذلك يعتبر الإنفاق بين ٥+١ وإيران في منع إيران من تطوير برنامجها النووي، حتى تبقى أقل خطورة في المنطقة، إن سياسة واشنطن برجماتية وسياسة الحد الأدنى، فإيران دولة إقليمية ورغم أنها كانت تصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر، فيرى أوباما أن استعمال القوة ضدها لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

مبدأ أوباما: إدارة المنطقة من الخلف وعدم التدخل العسكري والحرب بالوكالة

ويطرح أوباما أهمية التعاون بين القوتين الإقليميتين، المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك لحل الصراعات الطائفية ويعترف أن إيران هي وراء عدم الاستقرار والطائفية وإثارة الحرب الطائفية في العراق واليمن وسوريا، ولكن سياسته البرجماتيه في تعامله مع إيران بشأن المفاعل النووي قد تكون برجماتية أيضًا كسياسة إقليمية لإيجاد نوع من الاستقرار السياسي في الإقليم وما يعبر عنه أوباما (تلك مشاكلكم في الشرق الأوسط وحلوها)، تأكيد على أن الولايات المتحدة لن تتورط في صراعاتها، لأنها لم تعد القوة العظمى كما كانت ، إنها دولة لا تستطيع تحمل تكاليف التدخل في العالم في قضايا لا تمس الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر ورئيسي، إنه اعتراف بتراجع قوتها وإنها أصبحت في عالم متعدد الأقطاب وإن عالم الأحادية القطبية قد ولى .

إن النظام الدولي متغير وليس ثابتًا وتبعًا لذلك تتغير سياسة الدول وفقا للظروف المتغيرة، ولكن هناك من يتعامل بالسياسة من منطق الثابت وليس من منطق تغير الظروف والأحوال، والولايات المتحدة تراجعت كغيرها من الامبراطوريات عبر التاريخ التي انهارت، وكما قال ادورارد جيبون في كتابه عن سقوط الامبراطورية الرومانية كان الفساد هو السوس الذي ينخر في الامبراطوريات فتنتهي بالسقوط، إنها عجلة التاريخ والبقاء لله وحده. ●

أستاذ العلوم السياسية – جامعة الملك عبد العزيز-جدة

الهوامش

1- Richard Hass, « The irony of American Strategy: putting the Middle East in proper perspective», Foreign Affairs 92:57, June 2013, p.59.

دراسة تؤكد ضرورة التعايش في ظل الاختلاف العربي-الإيراني

متغير النخبة الإيرانية تجاه دول الخليج وتشابك دوائر اتخاذ القرار

تتأثر السياسة الخارجية بالعديد من المتغيرات التي يرتبط بعضها بالمجال الخارجي في حين يرتبط بعضها الآخر بالواقع الداخلي. ومن هذا المنطلق يمثل النظام والموقف الدولي أحد أهم المتغيرات الخارجية في حين يمثل متغير النخبة السياسية أحد أهم المتغيرات التي أشار إليها منظور السياسة الخارجية؛ حيث يفترض هؤلاء أن أصول وتكوين النخبة السياسية ينعكس بشكل مباشر على قدرة الدول على اتباع سياسة خارجية فعالة ويقصد بالنخبة هنا مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية سواء الداخلية منها أو الخارجية. ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحديد أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية.

د. نواف منير المطيري

تنامى الجدل حول تأثير التغيرات الداخلية في إيران وخاصة في مجال النخبة الحاكمة بين معتدلين ومتشددين على صناعة القرار والخاصة بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي التي باتت تشغل حيزًا متناميًا من اهتمامات المحللين السياسيين في إطار المستجدات الدولية والإقليمية. ولا شك أيضًا أن ما يجري في محيط إيران الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي المباشر لكل من أفغانستان والعراق والذي يمس أمنها ومصالحها ويهدد بقاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي كانت آخر الثورات الاجتماعية في القرن العشرين إلى جانب الثورات التي تلتها، لقد وجدت النخبة الإيرانية نفسها أمام تحديات دقيقة ومعقدة في البحث عن الطرق والوسائل التي تحقق التوازن بين مصالحها القومية ومبادئها الإسلامية وتساهم في وضع بصماتها الواضحة على السياسات الإقليمية. ويرى المحللون أن الاتفاق والانسجام في القيادة الإيرانية بين قطبي النظام "القائد والرئيس" سواء كان في المواقف أو في الخطاب السياسي قد يساعد على خلق حالة من التوحد تجاه بعض القضايا الخلافية، وخاصة أن دور إيران ليس بجديد في النظام الإقليمي وبخاصة منطقة الخليج العربي منذ القرن الماضي. ولقد أدى تغير نظام الحكم في إيران من ملكي علماني إلى جمهوري ديني إلى تغير كبير في الصورة التي يظهر فيها الدور أو المشروع الإيراني. وعلى الرغم من التقارب الإيراني مع دول الخليج في بعض القضايا، إلا أن هناك اختلاف حول بعض القضايا الأخرى والتي مازالت عالقة بين الطرفين ومنها قضية الأمن الإقليمي والجزر الإماراتية والبرنامج النووي الإيراني إلى جانب القضايا الحدودية. ولا شك أن للنخبة الإيرانية الدينية دورًا في رسم وصنع السياسة الخارجية سواءً كانت النخبة مختلفة أو متوافقة ولكنها في المحصلة تتحكم بشكل شبه كامل بمسار إيران الخارجي، وخاصة أن إيران تمتلك عددًا من الأوراق الإقليمية وهذه الأوراق تتسم بتكاملها فيما بينها بما يمنح إيران نفوذًا واضحًا وتأثيرًا حقيقيًا في مختلف الملفات وفي سائر القضايا في منطقة الخليج العربي بشكل غير مسبوق والتوظيف الإيراني لهذه الأوراق يخدم المشروع الإيراني الإقليمي الجديد في المنطقة بما يؤثر على الأمن القومي العربي. لذا تحرص هذه الدراسة على إلقاء الضوء على دور وتأثير النخبة في هذا المجال باعتبارها مسؤولة عن اتخاذ القرار سواء كان النظام ديمقراطيًا أو استبداديًا. فليس بوسع أي قيادة سياسية مهما بلغت قوتها وسيطرتها أن تحكم بمفردها إدارة شؤون الدولة. فالعملية تبدو في غاية الصعوبة في حالة انعدام وجود صفوة أو نخبة تشارك في توجيه وصنع القرار. تتمثل المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع في محاولة التعرف على أثر متغير النخبة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج، وذلك من خلال الإجابة على سؤال أساسي يتمثل في كيفية تأثير قضايا معينة في السياسة الخارجية ومواقف فئات وقطاعات مختلفة من النخب الإيرانية سواء أكانت محافظة أو ليبرالية أو دينية أو سياسية. وقد جاءت أهمية

الدراسة من الاعتبارات التالية:١- التعرف على مجمل علاقات النخبة الإيرانية ودراسة أثرها على السياسة الخارجية من خلال البحث في طبيعة النظام السياسي ودور النخبة في إحدى دول العالم الثالث.٢- عدم وجود دراسات سابقة عن النخبة السياسية الإيرانية، وبالتالي تأتي هذه الدراسة في محاولة لإلقاء المزيد من الضوء حول هذا الموضوع .٣- تستهدف الدراسة توفير قاعدة بيانات حول أعضاء النخبة السياسية الإيرانية في المرحلة الممتدة من (١٩٨٩-٢٠٠٩م) من أجل فهم أفضل وتقديم دراسة منهجية للسياسة الخارجية الإيرانية وخاصة اتجاه القضايا المشتركة بينها وبين دول الخليج العربي . وقد تم وضع بعض الأسئلة البحثية المهمة لتفسير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج وهي كالتالي: ١-ما هي أصول تكوين النخبة السياسية ؟٢-ماهي مصادر تجنيد النخبة السياسية ومعدل دورانها ؟٣-ما هي علاقتها مع باقي القوى السياسية؟ ٤-ما هو شكل النظام السياسي الإيراني ودور النخبة الإيرانية في تشكيل هذا النظام؟ ٥-هل هناك تجانس بين النخبة السياسية الإيرانية؟ ٦-ما هي آليات العلاقة بين هذه النخبة السياسية والسياسة الخارجية؟٧-إلى أي حد نجحت النخبة الإيرانية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وبالذات في منطقة الخليج العربي؟ كما اعتمدت الدراسة على منهجية علمية تمثلت في استخدام منهج النخبة في دراسة النخبة الإيرانية ذات الصلة بالسياسة الخارجية من خلال أسلوب المناصب الرسمية، كما أن تشكيل التوجهات ورسم السياسة العامة تكون عادة بيد القلة القليلة، فالنخب هي التي تشكل رأي الناس حتى وإن كانت تلك المجتمعات أكثر ديمقراطية؛ لكون أكثر من يشكل الناس هو رأي النخبة التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية سواء الداخلية منها أو الخارجية. وقد استخدم كذلك منهج تحليل النظم (System Analys) ويقوم هذا المنهج على افتراض أن النظام هو تفاعل بين وحدات معينة وأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة وتعتبر وفق تصور ديفيد استون هو أن كل نظام يتلقى المدخلات من البيئة المحيطة به داخليًا وخارجيًا، هذه المدخلات إما أن تكون تعاونية أو صراعية، فيتفاعل معها بطريقة التحويل عبر ما يتم داخل مؤسسات النظام السياسي والوحدات المكونة لهذا النظام من تفاعلات تجاه هذه المدخلات وينتج عنها مخرجات في صورة قرارات أو سياسات أو مواقف صادرة عن هذا النظام .فترة الدراسة (النطاق الزمني) : تغطي الدراسة الفترة ما بين عامي (١٩٨٩ – ٢٠٠٩م) وتمثل هذه الفترة تغييرًا في الرئاسة الإيرانية منذ حكم الرئيس الذي اتسم بقدر من البراجماتية هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)، والرئيس الذي عرف بالاعتدال محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م) ، وأخيرًا الرئيس الذي تعددت مواقفه المتشددة أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).تقسيم الدراسة : وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول تناول الفصل التمهيدي التأصيل النظري والمفاهيمي واستعرضته من خلال ثلاثة مباحث. يتمثل المبحث الأول في مفهوم التعريف بمفهوم النخبة والاتجاهات والمداخل لدراسة النخبة السياسية وكذلك إلى تكوين النخبة ودوران النخبة وأخيرًا اقترابات تحديد النخبة في التحليل السياسي المقارن وفى المبحث الثاني تناولت فيه مفهوم السياسية الخارجية ومحددات السياسية الخارجية والعوامل الفاعلة في صنع السياسة الخارجية. أما المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى مفاهيم أخرى مرتبطة بالدراسة مثل مفهوم الأمن الإقليمي ومفهوم التعاون الدولي ومفهوم الصراع الدولي. أما الفصل الأول والمخصص للإطار البنيوي للنخبة الإيرانية فقسم إلى ثلاثة مباحث عرض في المبحث الأول الأصول التاريخية للنخبة الإيرانية أما المبحث الثاني استعرض تطور وتكوين النخبة الإيرانية وموقع النخبة الدينية وتأثير نخبة البازار، وفي المبحث الثالث الأصول الفكرية للنخبة الإيرانية وتم فيه استعراض المدارس الفكرية الدينية والنخب ومراكز القوي داخل السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي الفصل الثاني من الدراسة تناول محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي حيث تناول المبحث الأول المحددات الداخلية وفيه تم تناول المحدد الجغرافي والسياسي والديني والعسكري والاقتصادي وأخيرًا المحدد القومي. أما المبحث الثاني تم من خلاله دراسة المحددات الإقليمية التي أثرت على الدور الإيراني في منطقة الخليج. قيام مجلس التعاون الخليجي، حرب الخليج الأولى، حرب الخليج الثانية، الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الجرف القاري، وكما تطرق المبحث الثالث للمحددات الدولية. وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى موقف النخبة الإيرانية من بعض القضايا المثارة في منطقة الخليج العربي من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول رؤى النخبة الإيرانية للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي. أما المبحث الثاني تم تناول النخبة الإيرانية وقضية الجزر الإماراتية. وفي المبحث الثالث تم دراسة موقف النخبة الإيرانية من البرنامج النووي. وفي الفصل الرابع تم استعراض رؤية النخبة الإيرانية لمسار التعاون في منطقة الخليج العربي وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية،

تأثير رجال الدين منذ تأسيس الدولة الصفوية والبازار ممول النخبة

يتناول المبحث الأول النخبة الإيرانية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي. ويتناول المبحث الثاني النخبة الإيرانية والتعاون الثقافي في الخليج العربي. ويتناول المبحث الثالث موقع القضية الفلسطينية من السياسة الإيرانية وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية الخليجية. خاتمة حاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي يتمثل في كيفية تأثير قضايا معينة في السياسة الخارجية الإيرانية ومواقف فئات وقطاعات مختلفة من النخب الإيرانية سواء محافظة أو ليبرالية أو دينية أو سياسية. وإلقاء الضوء على النخبة الإيرانية خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٨ م، من خلال خلفياتها الاجتماعية ومعايير تجنيد أفرادها وتوجهاتهم سواء كانت محافظة أو إصلاحية وخاصة في ظل الازدياد المطرد في النفوذ العسكري والاقتصادي وتراكم الخبرة الإيرانية في التعامل مع القضايا الإقليمية. وبشكل عام اعتمدت النخبة الإيرانية منهجًا مستندًا إلى متطلبات المصالح القومية الإيرانية في رؤيتها لصياغة السياسة الخارجية لذا كانت متوافقة مع الفرضية الأساسية للدراسة وهي كلما تجانست النخبة السياسية كلما زاد تأثيرها على السياسة الخارجية وفي هذا السياق سعت الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة التي تمحورت حول التعرف على خصائص النخبة الإيرانية وأثرها على السياسة الخارجية تجاه دول الخليج. وقد انتهت الدراسة بصدد هذه القضايا إلى ما يلي:-١- يعتبر رجال الدين في إيران نخبة مؤثرة على مجمل الأحداث على مر العصور وبشكل واضح مع تأسيس الدولة الصفوية التي اتخذت من التشيع المذهب الرسمي للدولة ويمثل التجار (البازار) نخبة اقتصادية وسياسية مؤثرة وهي الممول والداعم للمؤسسة الدينية ولها دور كبير في حماية النظام من أي تحديات ومؤثرات خارجية تهدد البناء الاجتماعي والديني في إيران، ونجد أن ذلك جليًا في الاهتمام الكبير الذي حظي به الملف النووي الإيراني من قبل التجار والمتحالفين مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ حيث تمثل الحوزات الدينية في إيران الأساس والركيزة الأساسية لتكوين النخب وتنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية خارجها من ناحية وتربى قيادات جديدة لها وزنها وهو ما جعل الحوزات الدينية في إيران أشبه بقلاع حصينة قاومت العديد من الضغوط التي مارستها الحكومات المتعاقبة.٢- اتسمت النخبة الإيرانية بالانغلاق نوعًا ما لانخفاض معدل دورانها، حيث لم يكن التغيير في بعض أفراد النخبة انعكاسًا للتغيرات في القوى السياسية والاجتماعية بقدر ما كان تغييرًا في الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس التيار. لذا نجد بعض الوزراء يقبلون بمنصب أقل وبكثير من منصب الوزير، فالمكسب والخسارة ليس متعلقًا بالوجود في المناصب الكبيرة من عدمه وتعتبره النخبة دليلاً على روح الثورية كما أن السوابق الناجحة في المجالات التنفيذية والسياسية تعتبر من المعايير المنظمة لتحديد مكانة أي فرد.٣- لقد عملت الثورة الإيرانية على إيجاد إطار مؤسسي ينظم علاقات القوى في داخله حيث أفرد دستور الجمهورية الإسلامية الكثير من مؤسسات النظام الحديثة لتتوافق مع أهداف ومبادئ الجمهورية الإسلامية للمحافظة على استمراريتها وديمومتها، وقد أرتبط ذلك بالطبيعة الدينية للنخبة الإيرانية التي كانت تخشى من التأثيرات الليبرالية فعمدت للسيطرة على التنظيم السياسي الرسمي للدولة.٤- تتنازع النخب الإيرانية توجهات وانتماءات مختلفة بين ما هو إسلامي وفارسي حيث أن الشعور القومي الفارسي يكاد يكون واضحًا في أوساط النخب السياسية ورجال الدين على الرغم من إيمانهم بالعقيدة الإسلامية التي تؤكد على الأخوة والمساواة ، فإنهم يرون أفضلية الإيرانيين وتميزهم على باقي الشعوب الإسلامية الأخرى. كما أن التعدد الكبير في عدد القوى السياسية الإيرانية واختلاف الرؤى حول الكثير من القضايا والسياسات الداخلية منها والخارجية أدى إلى أن تتجاذب فيها المصالح الأيديولوجية والاعتبارات الإسلامية إلا أن هذا التباين والاختلاف كانت المحصلة النهائية تصب في المصلحة القومية للجمهورية الإسلامية حيث نجد اتفاقًا نخلصه في الآتي:أ(تشترك النخب الإيرانية فيما بينها على أن السبب الرئيسي للتوتر في منطقة الخليج العربي هو وجود القوات الأجنبية ، هذه الرؤية للنخب الإيرانية نجدها واضحة من خلال التصريحات والخطابات التي تصدر بين الحين والآخر). ب (إن التحليل الدقيق لتوجهات النخب الإيرانية حول الجزر الإماراتية المحتلة يعد مهمًا حيث يتضح أن هناك اتفاقًا حول أحقية إيران بالجزر الإماراتية وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وهو بلا شك تشدد قد يؤدي إلى اندلاع صراع في المستقبل أو على الأقل سيكون له دور في إثارته، والخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين ينحصر فقط في أسلوب التعامل مع هذه القضية). ج (هناك إجماع بين النخب الإيرانية على أهمية تطوير البرامج النووية، فعلى الصعيد الداخلي يلاحظ أن المشروع النووي الإيراني أصبح مشروعًا نوويًا قوميًا وقضية اتفاق بين الإصلاحيين والمحافظين، حيث تعتقد الأغلبية من النخب في إيران بأن السلاح النووي يعد ضمانة وحماية للجمهورية الإسلامية). إن الانسجام والتوافق بين النخب الإيرانية هو انعكاس لمساهمات المؤسسات المختلفة وتأثيرات المجموعات ذات المصالح بالإضافة إلى هيكلية صنع

تتنازع النخب الإيرانية انتماءات الإسلام والفارسية وعقدة تميز الإيرانيين

الفقه السياسي: سقف صلاحيات المرشد بلا حدود والفقهاء حكام على السلاطين والإمام عالم بالأحكام وعادل في إنفاذها

القـرار مشاورات المرشد الأعلى مع شبكـة رجال الدين التابعة له في قـم (وفي أمكنة أخـرى) وأن القرارات المتخذة من قبل المرشد الأعلى تعكس اتفاق عملي وشبه حقيقي بين مختلف القوى وهو ما زاد مـن فاعلية السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج.٥- النخبـة الإيرانية في رؤيتها لمسـار التعاون مع دول الخليج العربي، حيـث يظـل مستقبـل التعـاون الاقتصـادي مرهونًا ببلـورة رؤية واضحة لكيفيـة تعظيم الاستفادة من علاقـات الجوار وما توفره مـن فرص عديدة لدفع عجلة التنمية في إيـران، وستظل إشكالية العلاقـة الدائرية بين القضايا الاقتصادية والأمنية تلقي بظلالها علـى مستقبـل العلاقـة بينهمـا، فتـارة يتـم تصعيـد القضايـا الاقتصاديـة لتنميـة العلاقـة بينهما، وتـارة أخرى يتـم تصعيد القضايـا الأمنيـة، وهذه العلاقـة الدائرية تجهض كل محاولات إرسـاء علاقات اقتصادية واضحـة بين الطرفين. على الرغم من أن العلاقـات الثقافية والدينية كانت محـورًا رئيسيًا للخلاف بين إيران ودول الخليج العربي منذ الثورة الإسلامية، إلا أن ما انتهت إليـه الأمور من تطـور إيجابي كبير في العلاقـات الثقافية بينهما يوحـي بأن العلاقات قـد تشهد تطـورًا أكـثر في المستقبل ويعتمد التطـور على الرؤيـة التي تطرحهـا النخبة لهذه العلاقـة وكيفية تطويرهـا وأيضًـا كيفية تجـاوز الخلافـات بينهما. وقـد شهدت العلاقـات مناخ إيجابي لتطوير هـذه العلاقات من منطلق قاعدة سياسيـة مهمـة مفادهـا أن العلاقـات غـير السياسيـة مثـل، الاقتصاديـة والثقافيـة تعد مدخلاً لخلق علاقـات سياسية قوية، وتمهد الطريـق لتجاوز الخلافـات الجوهريـة في علاقات الدول حيـث أن العلاقـات تضم شرائح مـن النخب المختلفـة تكون رأيًا عامًـا وقويًـا ومسانـدًا للنخبة السياسيـة في قراراتهـا السياسية والاستراتيجيـة، مما يجعل صانع القرار ينظر إليها بعين الاعتبار عنـد إقدامه على اتخاذ أي قرار قـد يضر العلاقات بين البلدين. استمر نهج النخبة الإيرانية من محافظين وإصلاحيين في التعامل مـع القضيـة الفلسطينية وفقًا للمبـادئ والأسس التـي أوحى بها الخمينـي، والتـي تتلخص في الدعـوة لمحاربـة الصهيونية ودعم الكفاح الفلسطيني لتحرير كامل الأرض ومحو إسرائيل، كفريضة لا يمكـن التهـاون فيها. وبالرغم مـن الثوابـت الأيديولوجية لدى النخبـة الإيرانية تجاه قضية الصراع العربـي الإسرائيلي، إلا أن هناك اختلافًـا في أدوات وآليات التعامل مع هـذه القضية ما بين التصعيـد والتهدئة وفقًا لمتغـيرات كل مرحلة والظـروف الدولية والإقليميـة القائمـة. إذًا فنحـن أمام ثابـت أيديولوجـي ومتغير براجماتـي. وأخيرًا بـدت تتضح معالم لقـوى مختلفة عن النخب التقليديـة جديرة بالدراسـة في إيران فالجماهـير التي أسقطت إمبراطوريـة الطاووس الشاهنشاهي تعـود إلى الشارع من جديد لتعـبر عن رفضها للنظام والـكل تابع وشاهد ما جرى من أحداث أخيرة في إيران ٢٠٠٩ م، مـن مسيرات واحتجاجات ومصادمات بين قـوات الأمـن والمواطنين الإيرانيـين العـزل. القضية لم تكن بنجاح أحمدي نجاد برئاسة الجمهورية فقط وإنما كانت تداعيات لإخفاقـات حكومية على أصعدة مختلفة إضافة إلى الشبهات التي واكبت الانتخابات وفشل الحكومة في القضاء على مشاكل البطالة والنمو الاقتصادي المتردي في بلد يملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد السعودية. وكذلـك النقمة المتزايدة من تصريحات أحمـدي نجـاد في المؤتمـرات الدوليـة والتـي يطلقهـا بين الحين والآخـر ممـا أدى إلى أن تعيش إيـران في عزلـة سياسيـة داخل المجتمع الـدولي وهذا الأمر الـذي يرفضه الكثير مـن الإيرانيين وخاصـة أصحاب التوجهات الإصلاحية ورغبتهم في الانفتاح على العـالم ومد جسـور الصداقة والتعـاون بين إيـران وبين محيطها الدولي والإقليمي. كما أن آراء مير حسين موسوي السياسية لاقت قبـولا لـدى الجيل الجديد مـن الشبـاب الإيراني المتطلـع للتغير والـذي استطـاع في تجـارب تاريخيـة سابقة من تغذيـة الحراك السياسـي والاجتماعـي في مجتمـع ينبض بالحياة مثـل المجتمع الإيـراني كما حدث في ثورة الخميني حيث قام المتظاهرون بوضع الـورود أمـام فوهات البنادق وهـم يرددون أيهـا الجندي لا تقتل أخـاك ولم تمنـع الطائرات العموديـة والقصـف الدموي ملايين المتظاهرين من إحداث التغير وإنجاح الثورة التي تعتبر آخر ثورة اجتماعيـة في القـرن العشريـن. ولكـن الـذي يسترعـي الانتباه والملاحظـة وأيضًـا المراجعـة أن الانتقـادات لم تقـف عند حدود رئيس الجمهورية فقط بل طالت أعلى وأقوى منصب في الجمهورية الإسلاميـة الإيرانية ألا وهو المرشـد الأعلى واتهم بالانحياز التام للرئيـس المنتخب أحمدي نجـاد وجاءت تلك الأصـوات المعارضة علـى لسان أقطاب دينية وسياسية إيرانيـة لها وزنها وتأثيرها في الساحـة الإيرانيـة من أمثال رجل الديـن المعارض آية الله حسين منتظري وآية الله يوسف صانعي من قم وآية الله أميني إلى جانب

كل من مير حسين موسوي ومهدي كروبي ومن المعروف أن مكانة المرشد أو "الولى الفقيه" في الفقه السياسي الإيراني" تعتبر أعلى السلطات في إيران، وسقف صلاحيات المرشد لا تحدها حدود قانونية ويعتبر الفقهاء في الجمهورية الإسلامية حكام على الملوك وإن كان السلاطين على قدرة من التدين فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم على الفقهاء بهذه الحالة يكون الحكام هم الفقهاء ويكون السلاطين مجرد عمال لهم ومن الصفات التي يجب أن يتصف بها الحاكم الأعلى الفقيه العلم بجميع الأحكام الإسلامية فالإمام في زمان الغيبة هو الفاضل العالم بالأحكام والقوانين وعادل في إنفاذها. إن تداعيات الأحداث في إيران يمكن تسميتها مجازًا ثورة على الثورة فقد كان الفقهاء في السابق يتدخلون عندما تواجه النظام أزمة داخلية ويتدخلون للإصلاح ولحماية الشعب وحقوقه الدستورية من بطش السلطة ويتصدون للدفاع عن المعتقدات الدينية للشعب الإيراني ولكن ما حدث في الانتخابات السابقة هو أن المرشد الأعلى علي خامنئي يقر بشرعية الانتخابات ويطلب من الشعب الإقرار بنتائج الانتخابات ويكون الرد من الشارع هو الرفض القاطع لتوجيهات المرشد. وهذه المواقف والمعالجات التي تمت من السلطة الدينية لم تكن بقوة وإلزامية سابقاتها من حيث قوة ونفوذ الفقهاء أمام شرعية السلطة سواء بالإقرار أو التنحية ومن تلك الحوادث صدام الشاه عباس "العظيم" مع الملا أحمد أردبيلي ١٦٢٩م، حيث حمل خطاب الفقيه الموجه إلى شاه إيران الكثير من التعنيف والوعيد مما يدل على عظم وقوة المؤسسة الدينية حيث حذره من عواقب الإخلال بشروط الثقة المستمدة من الحق الإلهي بالنيابة عن الإمام الغائب مما جعل الشاه يتراجع عن بعض مواقفه الغير دستورية. وفي عام ١٨٩١م، يصدر فقيه من سامراء بالعراق فتوى تحرم التبغ...ببضع كلمات فقط قال فيها الميرزا الشيرازي (التدخين الآن حرام وبمثابة محاربة لإمام الزمان) يهتز لها البلاط الشاهنشاهي في طهران وتلغى على أثرها اتفاقية وقعها الشاه مع أحد التجار البريطانيين ولا يجد الشاه بدًا من الانصياع لتلك الفتوى التي سرت بقوة في كافة أنحاء إيران.

كما أن بدايات الثورة جاءت على يد الخميني الذي أطلق صرخة مدوية أمام مناصريه في قم ينتقد النظام الحاكم وتخليه عن الدستور وقال إن الشعب مستعد لما هو أبعد من الإضراب ولن يكتفي بالتظاهرات السلمية وأنه سيقف أول المدافعين عن الشعب وحقوقه الدستورية حاملا كفنه بين يديه لكي يتحقق للشعب استقلاله فتتحرك الحشود المليونية ضد سلطة الشاه مما أدى بالتالي إلى إسقاطه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية. إن ما يحدث في إيران من استقطاب بين المعسكرين الإصلاحي والمحافظ والاتهامات المتبادلة على خلفية الانتخابات الأخيرة لن يقتصر على الوضع الداخلي فقط بل سيتعدى لما هو أبعد في اهتزاز وشرعية أخطر وأعلى مؤسسة في الجمهورية الإسلامية في حال استمر الاحتقان وزادت التجاذبات مما قد يهدد النظام وربما يؤدي إلى تقويضه في حالة عدم توصل الأطراف الإيرانية الإصلاحيين والمحافظين من إيجاد صيغة توافقية للخروج من الأزمة القائمة .مقترحات لبدء مرحلة جديدة للتعاون مع النخب الإيرانية:- إنشاء مراكز متخصصة تعمل على دعم البحوث والدراسات باتجاه ما يعزز التقارب ويكشف عن المزيد من نقاط اللقاء والتعاون بين العرب والإيرانيين تاريخيًا ومستقبلاً.- التعاون وفتح قنوات اتصال مع جميع النخب الإيرانية وخاصة المعتدلة في الطرح والفكر من خلال تشكيل لجان عربية. إيرانية من النخب والمثقفين وأن تكون قادرة على التأثير لتقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية وخلق مناخ نفسي للتقارب العربي- الإيراني من خلال الحوار وتبادل وجهات النظر.- العمل على صيانة الروابط الروحية والحضارية العميقة بين العرب والإيرانيين وإعادة قراءتها قراءة مشتركة، وتشجيع محاولات التقريب بين المذاهب الإسلامية لتجاوز السلبيات والعمل على تصحيح صورة الإسلام وإزالة ما لحقها من تشويه سواء في خطابه أو في توضيح رؤاه حول القضايا المعاصرة المختلفة.- يجب العمل على تقوية المجتمع المدني في المنطقتين العربية والإيرانية من خلال الزيارات المتبادلة وإقامة المعارض المشتركة .- تشجيع التعاون الاقتصادي والنفطي وتوفير الثقة المتبادلة والمناخ الملائم للعمل الاقتصادي ولتبادل المصالح المشتركة بما يعود بالخير لشعوب المنطقة.- الاستقطاب الإعلامي للنخب الإيرانية وتسليط الضوء عليها وتبادل الدعوات الصحفية بين الإيرانيين والعرب وتقوية التعاون في المجالات الثقافية فكل الأبحاث والدراسات والنتاجات الفكرية والفنية والسياسية والاقتصادية كانت تترجم بين هذه النخب عبر الترجمات الغربية.- وأخيرًا يجب أن تدرك جميع الأطراف قيادة وشعوبًا ضرورة التعايش في ظل الاختلاف، نحو مستقبل تتكامل فيه تكاملا خلاقًا ولن يتحقق ذلك إلا من خلال النوايا الصادقة وحل جميع القضايا العالقة بين إيران ودول الخليج. ●

النووي الإيراني مشروعًا قوميًا ومحل اتفاق الإصلاحيين والمحافظين

خبير بالشؤون الخليجية والإيرانية

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

في الكتاب السنوي لمركز الخليج للأبحاث:

حصاد قضايا منطقة الخليج واستشراف مستقبلها في 33 دراسة متخصصة

جاء الإصدار السنوي لمركز الخليج للأبحاث للعام الحالي وهو كتاب (الخليج في عام ٢٠١٥ . ٢٠١٦) يتضمن ثمانية أقسام رئيسية تضمنت أكثر من ثلاثين دراسة كتبها ٣٣ باحثًا وخبيرًا في الشأن الخليجي من دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية، ومختلف دول العالم، وتضمنت هذه الأقسام ما يلي:

جدة: آراء حول الخليج

ـ التطورات السياسية الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن هذا القسم دراسات عن كل دول مجلس التعاون، تناولت أهم الأحداث والتطورات بالرصد والتحليل خلال عام البحث وأيضًا استشراف المستقبل، حيث كتب يوسف البنخليل عن التطورات في مملكة البحرين، والدكتور سعود بن مساعد بن سعود عن المملكة العربية السعودية، والدكتور عبد الله باحجاج عن سلطنة عُمان، والدكتور خالد الجابر عن دولة قطر، وناصر علي مهدي عن دولة الكويت.

ـ اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن هذا القسم ٤ دراسات، حيث كتب الدكتور حبيب الله بن محمد التركستاني عن العلاقات التجارية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وكتب راجو مانداجولاثور عن أداء أسواق المال الخليجية: تحليل وتقييم، وكتب الدكتور إيكارت ورتز عن الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي واستثمارات دول مجلس التعاون في الخارج، وكتب فيصل قطان عن رأس المال البشري والتغيير الاقتصادي والاجتماعي: البعثات التعليمية كأدوات لإصلاح التعليم.

ـ الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن هذا القسم ثلاث دراسات هي: النفط في دول مجلس التعاون وكتبها الدكتور جياكومو لوتشياني، ودراسة عن الغاز الطبيعي في دول المجلس للدكتور ناجي أبي عاد، ودراسة حول سياسات دول المجلس في مجال الطاقة المتجددة: التحديات والآفاق وكتبتها إيمان الشاذلي الجريدي.

ـ قضايا الأمن والدفاع في دول مجلس التعاون وتضمن ٤ دراسات، هي التطرف والإرهاب في دول المجلس: المستجدات الراهنة وآفاق المستقبل للدكتور مصطفى العاني، والإرهاب الإلكتروني وتشريعات دول المجلس في مواجهته للدكتور فايز بن عبد الله الشهري، وأمن الخليج: المستجدات الراهنة واتجاهات التسليح للدكتور ديفيد براين دي روشيه، ومستقبل قوات درع الجزيرة في ضوء المستجدات الراهنة للدكتور ظافر العجمي.

ـ الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته إيرانيًا وعربيًا وإقليميًا ودوليًا، وتضمن ثلاث دراسات وهي: الاتفاق النووي الإيراني: تحليل وتقييم لايلين لايبسون، والانعكاسات القائمة والمحتملة للاتفاق النووي على الأوضاع الداخلية في إيران للدكتور أنوشي رافان احتشامي، وبرامج الطاقة النووية السلمية في الشرق الأوسط: تحليل وتقييم للدكتور علي أحمد.

ـ عاصفة الحزم: الخلفيات ـ المسارات ـ التداعيات، وتضمن دراستين هما، عاصفة الحزم: التطورات والتداعيات للدكتور علي الدين هلال، ومشاركة الإمارات في عاصفة الحزم: دوافعها وعوائدها للدكتور عبد الخالق عبد الله.

ـ العلاقات العربية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن خمس دراسات هي: العلاقات الخليجية ـ السورية للدكتور نجيب الغضبان، والعلاقات الخليجية ـ العراقية للسفير الدكتور غانم علوان النجار، والعلاقات الخليجية ـ التركية للدكتور محمد زاهد جول، والعلاقات الخليجية ـ المصرية: جدلية العلاقات المحورية للدكتور بهجت قرني، وتشكيل القوة العربية المشتركة: رؤية مستقبلية للواء محمد سليمان فرغل.

ـ العلاقات الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتضمن خمس دراسات هي: العلاقات الخليجية ـ الأمريكية للدكتور عبد الله الشايجي، والعلاقات الخليجية ـ الروسية: وجهة نظر موسكو للدكتور فيتالي نومكين، والعلاقات الخليجية ـ الأوروبية للدكتور كرستيان كوخ، والعلاقات الخليجية ـ الصينية للباحث محمد تركي السديري، والعلاقات الخليجية ـ اللاتينية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل للدكتور فانيا كارفاليو بينتو.

وقال الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، ورئيس تحرير الكتاب في مقدمة هذه المطبوعة الخليجية السنوية المهم: يأتي صدور كتاب الخليج للعام ٢٠١٥/٢٠١٦ متزامنًا مع تطورات وتحولات كبرى شهدتها -ولا تزال منطقة الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة، ناهيك عن بعض التحولات الكبرى على المستوى العالمي، والتي تلقي بتأثيراتها وتداعياتها على الوطن العربي، مما يجعله من أكثر مناطق العالم انكشافًا تجاه العالم الخارجي، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق. وفي ظل هذه البيئة المضطربة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا، وبخاصة مع تهاوي أسعار النفط خلال العام الماضي، لذلك تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام تحديات حادة ومتزامنة يشهدها الإقليم، فهناك دول عربية كبرى تواجه مخاطر التفكك والتقسيم، وهناك الخطر الذى تمثله التنظيمات الإرهابية العابرة لحدود الدول، وهناك الصراعات والنزعات الطائفية الحادة التي تشهدها المنطقة، وما تمثله من تأثيرات سلبية على كيانات الدول ونسيج المجتمعات، ناهيك عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في غالبية الدول العربية.

وأضاف رئيس تحرير الكتاب، من بين التحديات الكبرى أيضًا زيادة حدة التدخلات الخارجية من قبل أطراف إقليمية ودولية في شؤون المنطقة، في الوقت الذي تتسم فيه سياسة أو بالأحرى «لا سياسة» إدارة الرئيس أوباما الشرق أوسطية بالضعف والتردد وعدم الوضوح، وبخاصة في ظل عدم جدية واشنطن في أخذ أولويات ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي، التي تربطها علاقات تاريخية بالولايات المتحدة الأمريكية، بعين الاعتبار.

وأشار الدكتور عبد العزيز بن صقر أنه في ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية البالغة التعقيد، والحافلة بكثير من مصادر الخطر والتهديد، لم يبق أمام دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية من خيار سوى أخذ زمام المبادرة لحماية أمنها ومصالحها، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها،

والتحرك على مستويات مختلفة للإبقاء على هيكل النظام العربي ومنعه من الانهيار الكامل، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من تداعيات كارثية في الحاضر والمستقبل.

وذكر أنه في ضوء ما سبق، يتناول كتاب الخليج في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بالرصد والتحليل والتقييم أهم التطورات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام على المستوى السياسي الداخلي، وبخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابات التشريعية أو البلدية التي شهدتها بعض هذه الدول. كما يتناول التطورات الاقتصادية البارزة، وبالذات فيما يتصل بأداء الاقتصادات الخليجية، وجهود تنويع مصادر الدخل، وأداء أسواق المال الخليجية. ويغطي الكتاب كذلك المستجدات على صعيد النفط والغاز، وبخاصة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط، وما تركه ذلك من تأثيرات على عائدات دول المجلس وميزانياتها، وطبيعة السياسات والإجراءات التي تنتهجها هذه الدول للتعامل مع هذا الواقع الجديد. كما يتناول الكتاب أهم المستجدات ذات الصلة بقضايا الأمن والدفاع، وبخاصة فيما يتعلق بمستقبل قوات درع الجزيرة، وسبل تطويرها وتعزيز دورها، فضلاً عن المستجدات على صعيد ظاهرة الإرهاب، وبخاصة في ظل العمليات التي نفذها تنظيم «داعش» داخل بعض دول المجلس، واكتشاف خلايا وتنظيمات إرهابية في بعض هذه الدول على صلة بـ«الحرس الثوري الإيراني» و«حزب الله اللبناني». وفي هذا السياق، يسلط الكتاب الضوء على جهود وسياسات دول المجلس في مكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله بما في ذلك الإرهاب الإلكتروني.

ونظرًا لأن العام ٢٠١٥/٢٠١٦ شهد انطلاق «عاصفة الحزم» بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة دول «التحالف العربي»، وتوقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١)، فقد خصص الكتاب قسمًا مستقلًا لكل من هذين الحدثين الهامين، بحيث تم تناول كل منهما بالرصد والتحليل والتقييم والاستشراف المستقبلي. كما يغطي الكتاب التطورات والمستجدات الهامة على صعيد العلاقات العربية والإقليمية والدولية لدول المجلس. وفي هذا السياق، فهو يتضمن مساهمات جادة عن سياسات ومواقف دول المجلس تجاه كل من الأزمة السورية والأزمة العراقية، وعلاقاتها مع كل من تركيا والصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن تطورات ومستجدات العلاقات الخليجية – الآسيوية، والخليجية – الأوربية.

ومنذ التخطيط لإصدار العدد الأول من كتاب الخليج السنوي، حرص المركز على الالتزام بمعايير عالية للجودة في إعداده سواء من حيث الشكل أو المحتوى. ومن أبرز هذه المعايير هو الالتزام بأصول البحث وقواعد المنهج في إعداد الأوراق والمساهمات التي يتضمنها الكتاب، بحيث تتكامل فيها عناصر الممارسة البحثية الحقيقية والجادة سواء على مستوى الدقة في الرصد والتوثيق، أو الموضوعية في التحليل والتفسير، أو الرؤية الثاقبة في الاستشراف المستقبلي، فضلًا عن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها في رسم وتطوير بعض الخطط والسياسات في دول المجلس.

وفي الختام، توجه الدكتور عبد العزيز بن صقر بالشكر للباحثين والخبراء المرموقين الذين أثروا الكتاب بمساهمات علمية جادة ورصينة، تجمع بين الدقة في الرصد، والعمق في التحليل، والموضوعية في الطرح، وسعة الأفق في الاستشراف. كما شكر فريق إدارة النشر بالمركز وفريق العمل الذي أنجز هذا الإصدار.

الخليج بدون الأمريكان

25 سيناريو لمستقبل الخليج العربي

أصدر الكاتب والصحفي يوسف البنخليل رئيس صحيفة الوطن البحرينية، كتابًا بعنوان (الخليج بدون الأمريكان: ٢٥ سيناريو لمستقبل الخليج العربي) ويبحث هذا الكتاب الذي صدر العام الحالي ٢٠١٦م، إشكالية تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الخليج العربي، وهي "الخليج بدون الأمريكان" باعتبارها تطورًا تاريخيًا يعكس ما تمتاز به هذه المنطقة وعلاقاتها الاستراتيجية على ضوء أهميتها الدولية ومعطيات التاريخ واعتبارات الجغرافيا السياسية.

المنامة: آراء حول الخليج

تناول الكتاب معضلة السيطرة الأجنبية على الخليج العربي وعدم استطاعة القوى العظمى والكبرى الحفاظ على النفوذ على هذه المنطقة بشكل مطلق، وتناول تحليل جدوى ظهور قوة خليجية مبتكرة قادرة على ملء الفراغ السياسي في الإقليم وتحديد أبرز التحديات التي يمكن أن تواجهها مع تراجع النفوذ الأمريكي.

وذكر المؤلف أن دول الخليج العربي لم تتصور أن الحليف الأمريكي يكون خارج الحسابات الخليجية أو إنهاء التحالف التاريخي بين واشنطن والعواصم الخليجية، إلا أنه «المؤلف» اعتبر إرهاصات التخلي الأمريكي عن منطقة الخليج بدأت عام ٢٠١١م، عندما وصلت الثورات العربية إلى ذروتها، حيث بدا الموقف الأمريكي متناقضًا ومفاجئًا وتجلى في تخلي الإدارة الأمريكية عن الحلفاء الاستراتيجيين في الشرق الأوسط، بل دعم الثورات ضد هؤلاء الحلفاء، ثم اتضح الأمر الأكثر خطورة عندما كشفت واشنطن عن رسمها خريطة الشرق الأوسط الجديد بهدف الدمقرطة وترى أن هذه الخريطة خدمت مصالحها في الشرق الأوسط.

وأعتبر المؤلف أن النوايا الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ظهرت عندما دعمت واشنطن الجماعات الراديكالية في مملكة البحرين خلال محاولة هذه الجماعات إسقاط نظام الحكم في المنامة خلال شهر نوفمبر عام ٢٠١١م، حيث دعا الرئيس باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١١م، إلى دعم أجندة أكبر الجمعيات الراديكالية في البحرين وهي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ثم عاد في سبتمبر ٢٠١٢م، وقارن البحرين بدول التوتر الطائفي مثل العراق وسوريا التي تشهد صراعًا له أبعاد طائفية عميقة.

وانتقل المؤلف إلى القول " إن حال الخليج بدون أمريكان، حال محتملة تتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي الاستعداد لها مبكرًا بما تحمله من فرص وتحديات"

وأقر المؤلف بفتور العلاقات الخليجية ـ الأمريكية منذ عام ٢٠١١م، رغم ما يبدو من محاولات دبلوماسية مباشرة أو غير مباشرة عن طريق وسطاء لإعادة النظر في هذه العلاقات ومستقبلها، ورغم كل التصريحات الإعلامية وحملات العلاقات العامة التي يمكن أن تظهر شيئًا آخر، لكن الحقيقة في فتور يقود إلى تراجع الشراكة التقليدية بين الجانبين.

وأوضح البنخليل أن المرحلة المقبلة قد تشهد عدة خطوات على هذا الطريق منها تراجع الاستثمارات الخليجية في أمريكا، وكذلك تراجع عدد الطلاب الخليجيين المبتعثين للدراسة في أمريكا، وأيضًا تراجع حجم وقيمة الواردات العسكرية الخليجية من أمريكا وهذا ينطبق أيضًا على الطائرات التجارية.

خلص المؤلف إلى أن الخليج بدون أمريكا قد يكون مفاجئًا وممكن يكون تدريجيًا، لكن في جميع الحالات فإن الخيارات مرتبطة بالظروف التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تحديدًا، ولكن يبدو أن المخاض سوف يكون عسيرًا

ووضع المؤلف ٢٥ سيناريو لمستقبل منطقة الخليج العربي بدون الحليف الأمريكي تضمن أسوأ التقديرات وأكثرها تفاؤلاً وتراوحت بين الرحيل الأمريكي وسقوط النظام الإيراني، أو انتقال الفوضى الخلاقة إلى منطقة الخليج ، وحظر النفط الخليجي عن أمريكا، وغير ذلك.

الجهد العربي.. وتحريك قاطرة السلام المتوقفة

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

بعد أن تبنت قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، مبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ وتبنتها جامعة الدول العربية في كل القمم اللاحقة لحل القضية الفلسطينية وفقًا لمبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية مقابل السلام الكامل. طرأت عدة متغيرات أثرت على مسيرة السلام ما جعلها تتوقف أو تتراجع إلى الخلف، من بينها الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية، ومحاولات دول إقليمية غير عربية استثمار هذه الخلافات للتغلغل في الشأن الفلسطيني وفي مقدمتها إيران لكسب تأييد الشارع الإسلامي والعربي على حساب حكومات هذه الدول، ثم جاءت أحداث ما يسمى بالربيع العربي التي جعلت الدول العربية الفاعلة أكثر انكفاءً، في حين غابت دول أخرى عن المشهد العربي جراء الحروب الأهلية والصراعات الداخلية.

لكن في الآونة الأخيرة لمعت بارقة أمل في سماء قضية العرب المركزية حيث كان من المقرر أن تستضيف فرنسا نهاية شهر مايو الماضي مؤتمرًا دوليًا لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط لكن تم تأجيله إلى وقت لاحق لاستكمال الترتيبات على ما يبدو، ما يعني أن الجهود الدولية والإقليمية أخذت في العودة باتجاه تحريك مبادرة السلام العربية، والمضي قدمًا لتمهيد طريق السلام الذي اعترته الكثير من العقبات.

وفي ظل هذه المراوحة على المستويين الدولي والإقليمي، ظهرت مبادرة جديدة لإحياء عملية السلام المتعثرة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي يوم الثلاثاء السابع عشر من مايو الماضي على هامش افتتاح محطة لتوليد الكهرباء في أسيوط بصعيد مصر، هذه المبادرة جاءت في التوقيت المناسب وحملت مضمونًا غاية في الأهمية والذكاء ويخدم كافة أطراف عملية السلام، لذلك تلقفتها وتفاعلت معها الأطراف المعنية مجتمعة رغم اختلاف مصالحها وأهدافها. كما أكدت هذه المبادرة أن القضية الفلسطينية حاضرة على أجندة القيادات العربية في كل المراحل ورغم تغير الظروف وتبدل الأولويات، حيث ربطت مبادرة الرئيس السيسي ببراعة بين دفء العلاقة بين مصر وإسرائيل والحل العادل للقضية الفلسطينية وفي ذلك رد منطقي على شكوى إسرائيل من برود التطبيع مع مصر الذي يظل أسير التوجه الحكومي فقط دون الشعبي خاصة مع تزايد تأثير الشارع المصري على إدارة الأحداث بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو.

من جانبها، تلقفت إسرائيل المبادرة بسرعة وتفاعلت معها لكون الوقت مناسب لتحريك ملف مفاوضات السلام لأسباب داخلية تتمثل في الانتخابات والمنافسات الحزبية، ولأسباب دولية وإقليمية منها تراجع دور أمريكا في منطقة الشرق الأوسط وتأهبها لمغادرة المنطقة مع تأكيد واشنطن على أنها لن تتدخل في حروب خارج أراضيها ما من شأنه أن تعتمد إسرائيل على حماية نفسها حتى وإن كان ذلك يبدو ظاهريًا، إضافة إلى تنامي دور إيران الإقليمي، فإيران تتواجد حاليًا في موقع الجوار المباشر مع إسرائيل من خلال تواجدها في سوريا والعراق، خلال ذراعها العسكري الإقليمي حزب الله اللبناني، وإن كانت توجد اتفاقيات سرية أو ضمنية للوفاق بين إسرائيل وإيران، لكن مع طول أمد هذا الوفاق بين طهران وتل أبيب سوف يكتشف الشارع الإسلامي والعربي هذا الوفاق وهو ما لا يريده الطرفان، لأنهما يستمدان التعاطف الإسلامي والدولي من الصراع المعلن بينهما وهو في الواقع ليس صراعًا حقيقيًا.

كما أن حماس أبدت ترحيبًا بالمبادرة وكذلك حركة فتح، لأسباب كثيرة من بينها تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي، وأفول نجم الإخوان المسلمين بعد سقوطهم في مصر وبقية الدول العربية الأخرى، وقد كانت حماس تعتبر الإخوان المسلمين وتنظيمات الإسلام السياسي هي الداعم لها في المنطقة بل هي الامتداد السياسي لهم في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أن الحلفاء التقليديين لحماس من خارج المنطقة تغيرت أولوياتهم سواء في تركيا أو إيران بسبب تحولات داخلية أو دولية وإقليمية أثرت على السياسة الخارجية للدولتين، لا سيما تجاه القضية الفلسطينية.

كما أن نوبة الاستيقاظ الدولية والمتمثلة في مؤتمر باريس تعكس استجابة الغرب لتحريك عملية السلام ضمن آليات مواجهة الإرهاب الذي بات أكثر تهديدًا لمصالح الدول الغربية التي تنبهت إلى أن إيواء تنظيمات الإسلام السياسي لن تجعلها في مأمن من شرورها.

مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي تأتي ضمن الجهود العربية التي تسعى لتحقيق السلام، وفي سياق العمل العربي المشترك الداعم لحل قضية العرب المركزية وفقًا للقرارات الدولية والمبادرة العربية للسلام، كون مصر رئيس القمة العربية في دورتها الحالية، كما أن هذه المبادرة جاءت قبيل انعقاد قمة موريتانيا في يوليو المقبل التي سوف تدعم الجهد العربي الرامي لتحقيق السلام وهو ما يحقق السلام في المنطقة، ويعيد الأرض والدولة للشعب الفلسطيني، وهو ما نأمله ويأمله جميع العرب.

* مدير التحرير